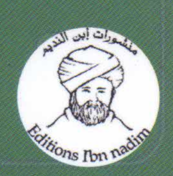


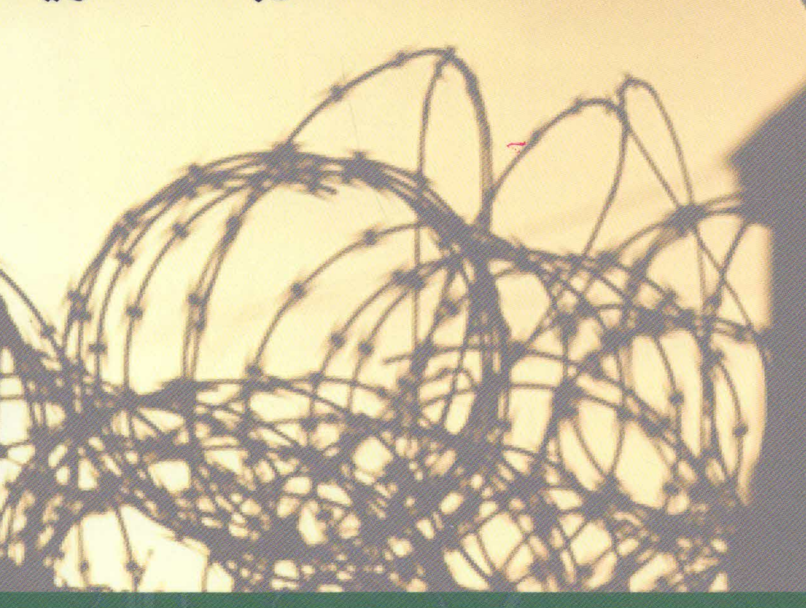


أ. د. علي عباس مراد

الأمن

والأمن القومي

مقاربات نظرية



دار الروافد الثقافية - ناشرون
ابن النديم للنشر والتوزيع

هذا الكتاب

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي وخصائصه، أدت بمجملها إلى إعادة ترتيب توازناته وعلاقات القوة والتفاعل فيه. وكانت بداية تلك التغيرات مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة والوفاق الدولي، أما نهايتها فكانت مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي، رافق ذلك وتبعه انتشار قيم الليبرالية السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية (الرأسمالية) وانتقالها إلى أغلب المجتمعات حتى التي كانت ترفض هذه القيم وتعاديها في السابق مما أوحى بانتصار المعسكر الرأسمالي ونظامه السياسي-الاقتصادي ليصبح النظام الأول والوحيد في العالم وتنفرد الدولة الأقوى فيه «الولايات المتحدة الأمريكية» بمكانة ودور الدولة العظمى الوحيدة في النظام الدولي الذي ما زال قيد التكوين.

وإذ حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الإفادة القصوى من هذه الأحداث والعمل على ترسيخ نتائجها وتحويلها إلى حقائق ثابتة ونهائية. فقد عملت بجدية وإصرار لإعادة صياغة تراتبات القوى في النظام الدولي ومبادئ فعلها وتفاعلها، مستهدفة من ذلك جعله نظاما دوليا جديدا تنفرد فيه الولايات المتحدة، ما أمكن، بموقع القطب الوحيد وأدواره الأساسية الفاعلة، خدمة لمصالحها الخاصة وتحقيقا لأهدافها الذاتية وفي مقدمتها هدف إبقاء الأوضاع الدولية على ما هي عليه، ولجوء المتضررين إلى شرعية دولية، أصبحت هي الأخرى محكومة بالإرادة الأمريكية وخاضعة لسلطتها التقديرية غير العادلة.

من المقدمة

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3
محل رقم 1، المحمدية
تلفاكس: 88 97 35 41 213+
خلوي: 03 76 20 661 213+
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية - ناشرون

الحمراء - شارع ليون - برج ليون، ط6
بيروت-لبنان - ص. ب. 113/6058
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
email: rw.culture@yahoo.com



ISBN 978-9947-34-084-4
9 789947 340844

الأمن والأمن القومي

مقاربات نظرية

ابن النديم للنشر والتوزيع   دار الروافد الثقافية - ناشرون

الأمن
والأمن القومي

مقاربات نظرية

أ. د. علي عباس مراد





الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية

تأليف: أ. د. علي عباس مراد

الطبعة الأولى، 2017
عدد الصفحات: 159
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-9947-34-084-4
الإيداع القانوني: السداسي الثاني/2016

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلــوي: 03 76 20 661 213+

وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 35 41 213+
خلــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص. ب.: 113/6058
الحمـراء، بيروت-لبنان
Email: rw.culture@yahoo.com

المحتويات

مقارنة تمهيدية 7

الأمن والأمن القومي... المفهوم والخصائص 15

الأمن القومي... المحددات الداخلية والخارجية 47

الأمن القومي والمفاهيم المقاربة 57

الأمن القومي والسياسة الخارجية 63

الأمن والمعلومات دور الأجهزة الاستخبارية في تحقيق الأمن 73

الأمن والحرية 97

الأمن القومي العربي؟؟؟ 117

أنموذج تحليلي مقترح لمشكلات الأمن القومي 125

الخاتمة 157

مقاربة تمهيدية

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي وخصائصه، أدت بمجملها إلى إعادة ترتيب توازناته وعلاقات القوة والتفاعل فيه. وكانت بداية تلك التغيرات مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة والوفاق الدولي، أما نهايتها فكانت مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي، رافق ذلك وتبعه انتشار قيم الليبرالية السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية (الرأسمالية) وانتقالها إلى اغلب المجتمعات حتى التي كانت ترفض هذه القيم وتعاديها في السابق مما أوحى بانتصار المعسكر الرأسمالي ونظامه السياسي-الاقتصادي ليصبح النظام الأول والوحيد في العالم وتنفرد الدولة الأقوى فيه «الولايات المتحدة الأمريكية» بمكانة ودور الدولة العظمى الوحيدة في النظام الدولي الذي ما زال قيد التكوين. وإذ حرصت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الإفادة القصوى من هذه الأحداث والعمل على ترسيخ نتائجها وتحويلها إلى حقائق ثابتة ونهائية. فقد عملت بجدية وإصرار لإعادة صياغة تراتبات القوى في النظام الدولي ومبادئ فعلها وتفاعلها، مستهدفة من ذلك جعله نظاما دوليا جديدا تنفرد فيه الولايات المتحدة، ما أمكن، بموقع القطب الوحيد وأدواره الأساسية الفاعلة، خدمة لمصالحها الخاصة وتحقيقا لأهدافها الذاتية وفي مقدمتها هدف إبقاء الأوضاع الدولية على ما هي عليه، ولجوء المتضررين إلى شرعية دولية، أصبحت هي الأخرى محكومة بالإرادة الأمريكية وخاضعة لسلطتها التقديرية غير العادلة. واقتضى تنفيذ جدول الأهداف

الأمريكية هذا إنتاج وتداول مفاهيم وسياسات متعددة ومتنوعة لعل أكثرها شهرة وتداولا واختراقا لكل العقول والمجتمعات مفهوم «العولمة» وسياساتها الرامية إلى «أمركة النظام العالمي» بفرض قيم وممارسات النظام الأمريكي عليه، أو «عولمة النظام الأمريكي» بنشر قيمه وممارساته في المجتمعات الإنسانية كلها، أو فرضها عليها إن اقتضت الضرورة ذلك، والأمران في النهاية وسيلتان لغاية واحدة.

ولعل أبرز مقولات العولمة وأهم ركائزها دعوى انتهاء دور الدولة الوطنية أو القومية، وضرورة استبدالها بأشكال جديدة للسلطة السياسية، تكون أقرب إلى روح العولمة وقيمها، وأقدر على تلبية احتياجاتها والاستجابة لأهدافها، أو بتعبير أكثر وضوحا، إقامة دول تكون مجتمعاتها وأنظمة الحكم فيها أقل رغبة في معارضة هذه الروح أو قدرة على مواجهتها. ونتيجة لضغوط العولمة وإرغاماتها، وما أدى إليها ونتج عنها من التضخم المفرط في الدور التدخلي للولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الداخلية لدول العالم كلها، والتزايد غير المسبوق في أدوار المنظمات الإقليمية والدولية، وجدت الدول كلها نفسها أمام مشكلات جديدة، لعل أخطرها اختراق سيادتها، وتناقص قدراتها، وتخليها طوعا أو كرها عن الكثير من وظائفها، مما تسبب في عجزها عن رسم وتنفيذ سياسات مستقلة، وفشلها في ضبط نشاطات الشركات العابرة للقومية أو السيطرة على حركة المنظمات غير الحكومية وانتقال الأفكار والمعلومات والأفراد والأموال والسلع والتقنيات[1]. ولكن ذلك كله، لم يضع حتى الآن، نهاية حاسمة لا لوجود الدولة ولا لأدوارها الفاعلة في الحياة الإنسانية، لتبقى هذه الدولة، وعلى الرغم من مشكلاتها كلها، الوحدة الأساسية الأولى في النظام الدولي، ومادة نشاطاته وموضوعها وهدفها،

---

(1) صموئيل هنتنغتون. صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. مصراته-ليبيا. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. ط1. 1999. ص90-91.

«فهي ستظل مسلحة، وتمارس الدبلوماسية، وتتفاوض للاتفاقيات، وتدخل الحروب، وتتحكم في المنظمات الدولية، وتمارس نفوذا، وإلى حد كبير تحدد الإنتاج والتجارة»[2]. لذلك فإن المفاهيم والأنشطة كلها، المنبثقة عن الدولة أو المرتبطة بوجودها، وفي مقدمتها مفهوم الأمن وتطبيقاته، بقيت وستبقى موجودة وفاعلة بوجود الدولة وفاعليتها الآن وفي المدى المنظور.

وإذ تمثل الدروس المستخلصة عنصرا أساسيا في النشاطات العلمية المنهجية بما توفره لها، الآن وفي المستقبل، من إمكانية الوصول بمواضيع اهتمامها إلى نتائج محددة، وبناء الأفكار والنشاطات في ضوء هذه الدروس وعلى أساسها. فإن ما يمكن استخلاصه من دروس هذه الأحداث، والذروة التي بلغتها مع الهجمات التي تعرضت له الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، تبدو أكثر من أن تحصيها أو تعالجها دراسة واحدة، ولكن أبرز تلك الدروس وأكثرها أهمية وخطورة من منظور الأمن وطبيعته ومقتضياته:

1 - إثبات الأهمية المطلقة لقضايا الأمن وأولويتها التي لا تنازع عليها في جداول العمل الإنساني، الفردي والمجتمعي، على أي حال وفي كل زمان ومكان.

2 - إسقاط نظرية الأمن المطلق بشكل كامل ونهائي حتى بالنسبة للدول الكبرى أو العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من انفرادها بدور القوة الأولى الفاعلة في النظام الدولي والمحركة لنشاطاته.

3 - ازدياد أعداد، وتغير أنواع، مصادر التهديدات والمشكلات الأمنية، لتشمل أيضا الجماعات الصغيرة والأفراد الذين أصبحوا قادرين على خرق جدار الأمن وتهديده حتى بالنسبة للدول العظمى، إذا توفرت لهم القدرات اللازمة، والظروف المناسبة.

4 - اتساع نطاق التهديدات الأمنية وارتفاع درجة خطورتها بعد أن أصبحت

---

(2) المرجع السابق. ص 88.

أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية، وربما النووية مستقبلا، في متناول كل الراغبين في استخدامها، طالما كانوا قادرين على امتلاك خبرات وقدرات تصنيعها، أو على الأقل، امتلاك القدرة على دفع أثمانها.

5 - انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها على تهديدات الأمن ومشكلاته لتجعل منها هي الأخرى تهديدات ومشكلات معولمة، إن لم يكن بالنسبة للوحدات الدولية كلها، فعلى الأقل بالنسبة للوحدات ذات السياسات والمصالح والأهداف المعولمة، أو تلك التي تقع في نطاق اهتمام أو تأثير مثل هذه الوحدات.

6 - إمكانية امتداد الردود الوقائية والانتقامية على مصادر التهديدات أو المشكلات الأمنية إلى ما هو أبعد من المسئولين الفعليين عنها، لتشمل أيضا كل من يمكن أو يُراد اتهامهم بإيوائهم أو مساعدتهم أو التستر عليهم.

7 - قدرة الدول العظمى والكبرى، وحتى الصغرى إذا كانت تحظى بدعم تلك الدول وحمايتها، على استخدام قدراتها المادية والمعنوية لتنفيذ سياساتها الأمنية أو الرد على التهديدات التي تواجهها بحجة حماية أمنها أو الأمن والسلام الدوليين، أو باستخدام هذه القدرات تحت مظلة مفاهيم غير محددة الدلالة كمفهوم الشرعية الدولية أو محاربة الإرهاب مثلا.

وبفعل الأحداث السابقة والدروس المستخلصة منها، استعادت قضايا الأمن ومقتضياته مشكلاته موقع الصدارة من جديد على جدول الاهتمامات الإنسانية، بعد أن شاعت بعض الأوهام عن إمكانية تخليها عن هذا الموقع لاهتمامات أخرى، قيل الكثير عن حيويتها وحساسيتها وخطورتها، ثم عادت الوقائع لتثبت: أن الأمن يبقى دائما وفي النهاية، أول احتياجات الإنسان، وأكثر مطالبه حيوية وضرورة، الأمر الذي يفسر الاهتمام الواسع والمكثف الذي حظي به مطلب الأمن على الدوام وبما يوازي ضرورته

الحيوية القصوى بوصفه مرادفاً لحماية الحياة ومساويا لاستقرارها واستمرارها. فقد شغل التنظير للأمن والعمل من أجل تحقيقه وإدامته وتعزيز شروط استقراره واستمراره، حيزا كبيرا من اهتمامات ونشاطات ألمع العقول من أمثال الصيني (سن تزو)، والإيطالي (نيقولا مكيافيللي)، والبروسي كارل فون كلاوزفيتز، والبريطاني ليدل هارت، والفرنسي (أندريه بوفر)، وآخرون كثيرون غيرهم[3]. إلا أن تلك الجهود الرائدة لتحديد مفهوم الأمن وترسيخ استراتيجياته وسياساته، وعلى الرغم من أهميتها ودقتها وعمقها، عانت أيضا من مشكلات لعل أبرزها:

1 - التركيز على الجوانب العسكرية للأمن والانشغال المفرط بها على حساب جوانبه الأخرى.

2 - التعامل مع الأمن من منظور جزئي أحادي، وإهمال طبيعته الكلية المركبة بوصفه محصلة لتفاعل العوامل الذاتية والموضوعية والمؤثرات الداخلية والخارجية.

3 - الافتقار للأنموذج التحليلي النظري (Theoretical Analysis Model) لمفاهيم الأمن ومحدداته ومشكلاته، والقابل للتطبيق على الأشكال المتعددة والأنواع المختلفة لتلك المشكلات.

وعلى الرغم من التطوّر الذي شهده مفهوم الأمن وتطبيقاته في العصور الحديثة، وظهور صور مفاهيمية وتطبيقية جديدة له مثل الأمن الوطني/القومي National Security، والأمن الإقليمي Regional Security، والأمن الدولي International Security، والأمن العالمي Global Security، فقد تواصلت تلك المشكلات، فضلا عن أن الدراسات الحديثة للأمن باتت تركز جهودها، إما على المعالجات النظرية المجردة، أو على المعالجات التطبيقية المتعلقة بقضايا ومشكلات معينة. وفي ظروف غلب

---

(3) نيتا سي كراوفورد. دراسات الأمن: ماضيها وحاضرها ومستقبلها. مجلة الفكر الإستراتيجي العربي. بيروت. مركز الإنماء العربي.عدد42. أكتوبر 1992. ص112، 115.

فيها النوع الثاني من المعالجات، وارتفعت نسبته مقارنة بنوعها الأول[4]، تراجعت فرص ظهور الدراسات المركبة للأمن والقائمة على الجمع بين النوعين كما تجسدها الدراسات النظرية للمشكلات التطبيقية للأمن، مما أبرز حاجة هذا الحقل ودراساته إلى إعادة النظر في بعض ثوابته من جهة، ومحاولة تصميم أنموذج نظري paradigm عام وشامل، صالح لدراسة وتحليل المفاهيم والتطبيقات الأمنية ومشكلاتها بكل أنواعها، وفي الظروف والأحوال كلها، في أي زمان ومكان.

وبحكم الطبيعة النظرية العامة والشاملة لمثل هذه الدراسة والأنموذج التحليلي الذي تقترحه، فقد اقتضى ذلك التأسيس لهما بمفهوم نظري عام وشامل للأمن، لتكون عمومية وشمول المفهوم النظري للأمن والأنموذج النظري لتحليل مشكلاته، أساساً ومرتكزاً لقدرتهما على دراسة الأنواع المتعددة والأشكال المختلفة من المفاهيم والمشكلات الأمنية، وتعيين مصادر تلك المشكلات وأسبابها ومعالجاتها. ويقوم التأسيس للمفهوم النظري العام والشامل للأمن والأمن القومي على فرضية مزدوجة مفادها:

إن الأمن مفهوم عام، يشير نظريا وعمليا إلى:

«السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر».

وإن الأمن القومي مفهوم خاص، يشير نظرياً وعملياً إلى:

«القيم النظرية والسياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة أركانها وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها، وتلبية احتياجاتها، وتأمين مصالحها، وتحقيق أهدافها، وحمايتها من

---

(4) Richard smoke. National security affairs. Greenstein & Nelson Plosby. (In Fred eds) International Policies. Hand Book of Political science. London. Addison Wesley com. 1975. Vol. 8. P. 25.

الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية».

وقد جرى التحقق من صحة هذه الفرضية، سواء على مستوى دراسة موضوع الأمن والأمن القومي وقضاياه الفرعية، أم على مستوى تصميم الأنموذج التحليلي، باستخدام المنهج البنيوي الذي يتميز بالجمع بين خصائص وآليات المنهجين الاستنباطي/التحليلي والاستقرائي/التركيبي، بما يناسب فرضية الدراسة وهدفها وما يقتضيانه من حركة متناوبة بين الكلي/العام و الجزئي/الخاص[5]. حيث يعالج المنهج الاستنباطي/ التحليلي مفهوم الأمن كبنية مستقلة ومتكاملة ويحلل مكوناتها ووظائفها العامة التي هي حاصل الجمع المتفاعل لمكوناتها الجزئية ومنجزاتها الوظيفية الفرعية وعلاقاتها التفاعلية الكلية، ويعالج المنهج الاستقرائي التركيبي المكونات الجزئية لمبادئ المفهوم الكلي الشامل للأمن، ويعيّن محدداته والمشكلات الناجمة عنها والمرتبطة بها. وتأسيسا على النتائج الجزئية والكلية لعمليات استخدام هذين المنهجين في إطار المنهج البنيوي، تم تصميم الأنموذج النظري لمفاهيم الأمن ومشكلاتها، وتحديد مسبباتها، ومستويات معالجتها، والقدرات والوسائل والأساليب اللازمة والمناسبة لها، والاحتمالات المتعلقة بكل ذلك. وقد حاولت هذه الدراسة التحقق من صحة فرضيتها وتحقيق أهدافها، عبر تقديمها تأسيسا مفاهيميا للأمن عامة والأمن القومي خاصة، ومحددات الأمن القومي والمفاهيم المقاربة له، ودور الأجهزة الاستخبارية في تحقيق الأمن وإدامته، وعلاقة الأمن بالسياسة الخارجية للدولة من جهة، والحرية والديمقراطية من جهة أخرى، والأمن القومي الحاضر الغائب في حياتنا، وصولا إلى صياغة الأنموذج التحليلي المقترح لمشكلات الأمن والأمن القومي.

---

(5) علي عباس مراد. حل الإشكالية المنهجية في العلوم الإنسانية: «المنهج البنيوي أنموذجا مقترحا». مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد. العدد41. سنة21. تموز-ك1/ 2010.

أسال الله تعالى التوفيق والسداد، واستذكر تواضع الإمام الشافعي حين يقول:

«رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب»

فانسج على منواله، ولا أكرر أقواله، فأقول عن نفسي:

«رأيي خطأ يحتمل الصواب، ورأي غيري صواب يحتمل الخطأ»

﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾

صدق الله العظيم

المؤلف

الأمن والأمن القومي...
المفهوم والخصائص

مفهوم الأمن

يشير المعنى العام للأمن على المستويين النظري والعملي إلى:

«السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر».

وإذ ينطبق هذا المعنى على الكائنات الحية كلها، وفي شتى الظروف والأحوال، فقد كان الأمن، وما زال وسيبقى دائما، المطلب الأول لها، والهدف المحرك لنشاطاتها، والمتغير الحاكم لتفاعلاتها والمتحكم في علاقاتها. وبظهور الإنسان كواحد من هذه الكائنات، امتدت الحدود المفاهيمية والتطبيقية للأمن لتشمل الحالات الإنسانية الفردية والمجتمعية، لا فرق في ذلك بين إنسان ومجتمعات العصور البدائية، وإنسان ومجتمعات عصور الحضارة والمدنية. وإذ تسعى الكائنات كلها إلى الأمن ومن أجله، فإنها تجسد هذا المسعى في أشكال من الأنشطة، تكون على قدر من التعدد والتنوع، يوازي ويماثل تعدد تلك الكائنات وتنوع خصائصها واحتياجاتها وأهدافها، مثلما أنها تستخدم في تحقيقه كل ما يتاح لها من قدرات ووسائل، لتتجنب التهديدات والمخاطر، أو لتتصدى لها وترد عليها، أو للاثنين معا في آن واحد، تبعا لتقديراتها، الغريزية أو العقلانية، وقدراتها المادية والمعنوية، وما توفره لها بيئاتها من تسهيلات، وما تفرضه عليها من قيود.

ولأن المرادف الوحيد لغياب الأمن هو تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقومات استمراره للخطر. فقد فرض ذلك على الإنسان وكل كائن حي آخر، الاستجابة لدواعي الأمن ومقتضياته بأشكال وأساليب تتعدد بتعدد تلك الدواعي والمقتضيات، وتتنوع بتنوع مصادر التهديد وعوامل الخطر، وتتغير وتتطور بتغير وتطور دواعي ومقتضيات الأمن من جهة، ومصادر وعوامل التهديد من جهة ثانية، وبما يناسب التغير والتطور المستمرين في ظروف الحياة وشروطها من جهة ثالثة. وحيث إن الإنسان هو الخلية الأولى في بناء الجماعة الإنسانية والعنصر الأساس في تكوينها، فإن من الطبيعي والحتمي أن يصبح (الأمن) بوصفه المطلب الأول للإنسان الفرد، المطلب الأول لكل جماعة إنسانية أيضا، بل وأن يتخذ هذا المطلب طابعا مضاعفا أو مركبا، بحكم كونه مطلبا فرديا ومجتمعيا في آن واحد، وإن كان البعد الاجتماعي للأمن هو الأوضح في ظروف الحياة الاجتماعية لأنه وبالضرورة يتضمن بعده الفردي. وباتضاح الخصائص السياسية للمجتمعات الإنسانية وتبلورها واستقرارها منذ المراحل الأولى للتاريخ، فقد هيمنت السلطة السياسية وخصائصها على هذه المجتمعات، فانعكس ذلك على مطلب الأمن فيها ليصبح أيضا مطلبا سياسيا سلطويا، مما سمح بهيمنة الخصائص السياسية السلطوية على هذا المطلب، وتقدمها حتى على خصائصه الفردية والاجتماعية، أو احتوائها لهذه الخصائص في أحسن الأحوال.

وإذ تميزت الأنظمة الحاكمة وسلطتها في مجتمعات العصور القديمة والوسيطة بخصائص شخصية وفردية ومقدسة ومطلقة، فقد بات الحكام فيها قادرين على حكم مجتمعاتهم وإدارة شؤونها وصنع سياساتها وقراراتها وفقا لإرادة، كانت هي أيضا، ذات خصائص شخصية فردية مطلقة وغير مسئولة إلا أمام الله افتراضيا، وأمام ذاتها فعليا. وكان من الطبيعي، بل والمحتم أيضا، أن يستتبع ذلك اكتساب الأمن في تلك الأنظمة، مفهوما وحاجة وهدفا، الخصائص الشخصية والفردية للسلطة وحائزيها فيها، وأن يصبح جزءا من حقوقهم، وضمن حدود واجباتهم ومسئولياتهم المطلقة التي لم

يكن أحد يجرؤ آنذاك على مناقشة بديهية احتكارهم الشخصي والفردي لها. وباقتران الأمن في تلك العصور ومجتمعاتها وأنظمتها الحاكمة، بأمن الحكام وأسرهم، فقد غلبت عليه رؤيتهم الذاتية وتقديراتهم الشخصية، لتصبح قيم الحاكم واحتياجاته ومصالحه وأهدافه، الموضوع الأول والوحيد للأمن، ومحور سياساته وأهدافه، فلم تعد تلك القضايا تنظر إلا بمنظاره، ولا تحسب إلا بشروطه، ووفقا لاحتياجاته وطموحاته، ومن ثم فقد أصبحت القضايا المتعلقة بأمن الإقليم والمجتمع، مجرد متغيرات فرعية تابعة للمتغير الأساس والأول «أمن الحاكم ومصالحه»، وبذلك انعكست الخصائص الشخصية والفردية المقدسة والمطلقة لأنظمة الحكم التقليدية على عناصر هذه الأنظمة واحتياجاتها وأهدافها وسياساتها كلها وفي مقدمتها «الأمن».

وبحكم ضرورة الأمن وتقدمه على كل مطلب وحاجة إنسانية سواه، من حيث هو شرط وضرورة لازمة لتحقيق المطالب وتلبية الاحتياجات الأخرى كلها، فقد باتت مهيمنا ومتقدما حتى على المطالب والاحتياجات الروحية للإنسان، الأمر الذي أعلنته ليس النصوص البشرية فحسب، بل وحتى النصوص الدينية التي تكون المطالب والاحتياجات الروحية عادة محورها وموضوعها الأول. حيث أكدت الآيات القرآنية الكريمة مرارا على ضرورة الأمن وأولويته:

فجاء في الآية 35 من سورة إبراهيم: **﴿وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا﴾**.

وجاء في الآية 126 من سورة البقرة: **﴿وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات﴾**.

وجاء في الآية 112 من سورة النحل: **﴿وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾**.

وعلى ذات المنهج والمنوال الذي يؤكد أولوية الأمن وتقدمه على كل مطلب واحتياج آخر، سارت النشاطات الإنسانية كلها، ليصبح هذا المطلب الجوهر الدائم للحياة، والمحور الذي تدور حوله أفكارها وأنشطتها، بحكم ضرورته وأولويته. إذ لا يعني الأمن حماية الحياة وضمان شروط ديمومتها فحسب، بل ويمثل أيضا الشرط اللازم لتطورها وتقدمها، بما يوفر للفرد والمجتمع من شروط والاستمرار والاستقرار اللازمة للإبداع وتداول المعرفة والخبرة وتطويرهما ومراكمتهما، والقدرة على التخطيط للمستقبل القريب والبعيد، وتلبية الاحتياجات، وتحقيق الأهداف، مما يفسر الانشغال الدائم للإنسان بالأمن نظريا وعمليا، وهو ما حدث وسيحدث في كل زمان ومكان.

لقد عالجت الدراسات السياسية المكتوبة التي كان الفلاسفة الإغريق أول من أنتجها، ضرورة الأمن عبر معالجتها لدواعي قيام المجتمع السياسي وشروط استمراره واستقراره، إذ لم يتصور أولئك الفلاسفة إمكانية وجود مجتمع متحضر وآمن إلا إذا كان مجتمعا سياسيا أيضا، بما يجعل منه (دولة مدينة)، ليكون الإنسان المجتمعي المتحضر هو وحده إنسان (دولة المدينة) ومواطنها. وحين حدد «أفلاطون» في كتابه (الجمهورية) الصورة الفاضلة لدولة المدينة وإنسانها/مواطنها، جعل أمنها مرهونا بتقسيم العمل وفقا لقدرات الناس التي جعل المرتبة الثانية فيها للقدرة على حماية الأمن والدفاع عن المدينة بعد أن جعل المرتبة الأولى فيها لقدرتهم على الوصول إلى المعرفة وإقامة أفضل أنظمة الحكم، وبذلك قدم القدرة على ضمان الأمن على القدرة على الإنتاج وتحصيل الرزق. وحين تغيرت أفكار أفلاطون، اعترف في أواسط حياته بصعوبة إقامة المدينة الفاضلة، وأعلن في كتابه (السياسي) بأن أحسن الأنظمة الواقعية هو النظام المختلط الناتج عن الجمع بين الخصائص الايجابية المتوازنة للنظامين الملكي (الفردي) والديمقراطي (الشعبي) الذي عدَّهُ أكثر الأنظمة استقرارا وأمنا واستمرارا، لأنه يجمع بين (النظام) الخاصية الايجابية المميزة للنظام الملكي و (الحرية) الخاصية الايجابية المميزة للنظام الديمقراطي. ثم عاد في أواخر

حياته ليجعل أحسن النظم الواقعية في كتابه (القوانين) النظام القائم على حكم القانون.

وعالج «أرسطو» مسألة الأمن في كتابه (السياسة) من منظور مقارب، حيث ربط وجود الإنسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي الذي رأى في (دولة المدينة) مثاله الوحيد، وعدَّ أخطر تهديد يمكن أن تواجهه دولة المدينة هو خطر التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها أو طبقاتها بوصفه السبب الأساس للثورات في اعتقاده، لذلك ربط أمن هذه الدولة واستقرارها واستمرارها بتقليل التفاوت الطبقي فيها عبر تقليص أعداد الطبقتين العليا الغنية والدنيا الفقيرة من جهة، وزيادة أفراد الطبقة الوسطى من جهة ثانية، لتكون هذه الأخيرة بوسطيتها وتوازنها واستقرارها فكريا وسلوكيا (الوسط الذهبي) الأساس لقيام نظام حكم وسطي متوازن ومستقر يكون خليطا من النظامين الأوليغارشي (حكم الأغنياء) والديمقراطي (حكم الفقراء). وربطت المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الحضارة الرومانية بين أمن الإمبراطورية واستقرارها الداخلي، ودعت إلى تحقيق ذلك بإقامة نظام مختلط يحقق التوازن والاستقرار بين عناصر الدولة وأركانها المختلفة لتتمتع هذه الدولة بخصائص التوازن والاستقرار المحققين والضامنين للأمن، وهو ما عالجه «بوليب» بوضوح كبير في نظريته المستمدة من نظرية «هيبودام» عن نظام الحكم المختلط الثلاثي الذي يجمع الخصائص الايجابية للنظم السياسية الثلاث: النظام الملكي (السلطة الفردية)، والنظام الارستقراطي (السلطة النخبوية)، والنظام الديمقراطي (السلطة الشعبية)، وهو ما أدرك لاحقا الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكي صوابه وايجابيته، فصمموا نظام الحكم في دولتهم الناشئة تصميما ثلاثي الأركان، تجتمع فيه وتتوازن وتتعاون سلطات (الرئيس الفردي، مجلس الشيوخ النخبوي، المؤتمر العام الشعبي) .

وتابع الفكر الإنساني في العصور الحديثة قضية الأمن من زوايا أخرى، كان من أبرزها أفكار الفلورنسي «نيقولا مكيافيللي» التي أكدت أن

الحاكم أو الأمير يمكن، بل ويجب، أن يتبع السبل كلها، ويستخدم الوسائل كلها، لضمان أمن نظامه ودولته، وأن الجيوش المؤجرة أو المرتزقة ليست مؤهلة للقيام بهذه المهمة، بل لا بد من إقامة جيوش وطنية تكون مخلصة وصادقة في حمايتها لمجتمعاتها ودولها واستعدادها للتضحية دفاعا عنها وضمانا لأمنها. وقدم الإنكليزي «توماس هوبز» في إطار نظرية العقد الاجتماعي تصوره الذي ربط فيه بين مرحلة الطبيعة التي عاش فيها الناس (حرب الكل ضد الكل) والمرحلة المدنية التي سعى فيها الناس لإنهاء هذه الحرب والعيش بأمان في ظل سلطة حاكمة تمنع عدوانهم على بعضهم وتقيم العدل بينهم وتضمن مصالحهم. وأسس هوبز فكرته هذه على فرضيته القائلة: إن الإنسان سيء وشرير بطبيعته، وأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وأن الناس إذا أرادوا العيش مع بعضهم بأمن وسلام، فلا بد لهم من وجود سلطة تضبط طبيعتهم العدوانية الشريرة وتتحكم بها، وهو ما يقتضي في اعتقاده إقامة هيئة حاكمة، يتنازلون لها عن حقوقهم وواجباتهم في تحقيق العدالة وحفظ الأمن، لتكون هذه هي الوظيفة الأهم للدولة لأن أمن الشعب هو القانون الأسمى للدولة والحاكم والحكم[1].

وكانت رؤيتا مكيافيللي وهوبز، وما وافقهما من آراء المفكرين الآخرين، الأساس الذي قامت عليه أفكار المدرسة السياسية الواقعية التي ترى في النزعة المصلحية الأنانية، طبيعة أساسية للسلوك البشري فرديا ومجتمعيا، وأنها تنعكس حتما على سلوك أنظمة الحكم وسياساتها في كل زمان ومكان، من حيث إن هذه الأنظمة هي التجسيد السياسي المؤسسي لعملية تنظيم هذه الطبيعة والسيطرة عليها، ولتستنتج من ذلك غلبة هذه النزعة أيضا على مواقف وسياسات تلك الأنظمة في علاقاتها مع مجتمعاتها أو تفاعلاتها مع بعضها. لذلك اعتقدت هذه المدرسة أن من الطبيعي ألا تكون هناك مبادئ ولا أهداف ولا سياسات مشتركة للأمن بين الدول، لأن لكل دولة منها منظورها الخاص في هذا الشأن والتي هي وحدها المسئولة

(1) جان جاك شيفالييه، أمهات الكتب السياسية، دمشق، وزارة الثقافة، 1980، ج1، ص77.

بشكل شخصي ومباشر عن صياغته نظريا وتطبيقه عمليا ولو على حساب غيرها. وغلبت على رؤية المدرسة الواقعية للأمن من جانب آخر، تصورها له من منظور عسكري خالص، وربطها لتهديداته وشروطه ووسائل وأساليب تحقيقه وإدامته بالقدرات العسكرية على المستويين التكتيكي والاستراتيجي وفي النطاقين الداخلي والخارجي.

وإذ حمل الأمن الصفة المجتمعية من حيث هي صفة أساسية للكائن الإنساني، فقد كان من الطبيعي أن يتأثر وبعمق بكل ما استجد على هذه الطبيعة من خصائص وما طرأ عليها من تغيرات، فكما أنه أصبح ذو طبيعة سياسية بعد ظهور الأنظمة السياسية الحاكمة، فقد تغير بتغير المجتمعات وأنظمة الحكم فيها، وكان تغيره شاملا على المستويين النظري والعملي، اللذين قد يسبق أحدهما الآخر ويتقدم عليه، ولكنهما يتكاملان ويتفاعلان في النهاية وعلى الدوام[2]. وتابعت مدارس الفكر السياسي والعلاقات الدولية هذه التغيرات ونتائجها، وحاولت تفسيرها والاستجابة لها، بتغييرها لمفهوم الأمن مرة وتوسيعها له مرة، وتوليد مفاهيم جديدة منه مرات أخرى، توافقا وانسجاما مع تغيرات الحياة الاجتماعية والسياسية والمستجد من خصائصها. وبتغير طبيعة المجتمع السياسي (الدولة)، بحكم التغيرات الجذرية الكبرى والعامة التي شهدتها أوروبا في العصر الحديث، فقد استتبع ذلك تغيرا موازيا ومماثلا في مبادئ الأمن ومفاهيمه تعبيرًا عن الأوضاع المستجدة واستجابة لها. وكان من أول ما عكس ذلك التغير وجسَّدَهُ، رسالة أحد النبلاء الفرنسيين أواخر عهد الملك لويس الرابع عشر التي حدد فيها مفهوم الأمن بأنه: «منع الجار من أن يكون قويا جدا، لا اتقاء لشره وحسب، وإنما صيانة للنفس من العبودية، وصيانة للجيران الآخرين، لأن تنامي دولة ما إلى ما بعد حدود معينة، يغير النظام العام

(2) حول المدارس السياسية وتطورها انظر:
- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص8 وما بعدها.

لكل الأمم التي لها علاقة بها. إن تنامي دولة واحدة بشكل فائق قد يكون السبب في خراب جميع الدول الأخرى التي تجاورها»[3].

مفهوم الأمن القومي/الوطني*

لقد كان من أبرز التغيرات التي طرأت على المجتمعات الأوربية الحديثة، التغير في طبيعة أنظمة الحكم فيها بتحولها من أنظمة شخصية (سلطة) إلى أنظمة مؤسسية (دولة)، وتسبب ذلك في حدوث تغير مواز ومماثل أيضا في المضمون السياسي الشخصي للأمن المقترن بالحكام وسلطتهم وأنظمتهم، ليحل محله مضمون جديد ذو طبيعة سياسية مؤسسية مجردة، يقترن فيه الأمن بالدولة وأركانها «الشعب، الإقليم، الهيئة الحاكمة، السيادة». وكان من المحتم أن يكون نشوء الدولة كأحدث شكل للسلطة السياسية في الغرب الأوربي، واكتسابها طابع الدولة القومية أو الوطنية*، وللاثنين هناك مضمون واحد، سببا في إعادة صياغة مبادئ الأمن وشروطه وأهدافه في هذه الدولة، لتكتسب كلها بعدا قوميا/وطنيا سياسيا مؤسسيا، بما يناسب ما استجد على الدولة الأوروبية من الخصائص، ويستجيب لشروطها ومتطلباتها. فإذا كانت قد امتزجت في هذه الدولة وتفاعلت عناصر:

«الجماعة القومية + الإقليم القومي + السلطة السياسية القومية»

فنتجت عنها:

الدولة القومية.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، أوهام القوة، بغداد، مركز البحوث، 1984، ص49.

(*) سيستخدم مصطلحا وطني وقومي في هذه الدراسة بمعني واحد ودلالة مشتركة كلما كان الحديث متعلقا بالمجتمعات الغربية داخل القارة الأوروبية أو خارجها، وإن كان الثاني منها «القومي» هو الأكثر شهرة واستخداما وتداولا.

فقد امتزجت فيها وتفاعلت أيضا المتطلبات الأمنية لهذه العناصر:

«أمن الجماعة القومية + أمن الإقليم القومي + أمن الهيئة الحاكمة القومية»

فنتج عنها:

أمن الدولة القومية/ الوطنية (الأمن القومي/ الوطني).

لكن تطبيقات الأمن القومي، كانت سابقة في هذه الدولة على صياغته الاصطلاحية التي لم تظهر في الغرب إلا في أربعينات القرن العشرين على يد الأمريكي والتر ليبمان عام 1943 كما يذهب أحد الآراء[4]، بينما يذهب رأى آخر إلى ربط ظهورها بإصدار الإدارة الأمريكية عام 1947 للقانون الخاص بتشكيل «مجلس الأمن القومي»[5]، ليكون هذا المصطلح في تطبيقاته وصياغته المفاهيمية انعكاسا للخبرة التاريخية للمجتمعات الغربية في عصر الدولة القومية[6]. وبقدر ما امتزجت وتفاعلت في الدولة القومية في الغرب عناصر «الشعب/ الأمة، الإقليم، الهيئة الحاكمة... الخ»، فقد امتزجت وتفاعلت فيها أيضا وإلى حد التطابق والتماثل مفاهيم الأمة والشعب، الإقليم والوطن، النظام السياسي وسلطة الأمة/ الشعب. لذلك أصبحت الدولة الأوروبية دولة (شعبية أو وطنية أو قومية) بالمعنى نفسه وفي الوقت نفسه، مما يعني أن أمن هذه الدولة هو أمن «شعبي أو وطني أو قومي» لا فرق في ذلك ولا اختلاف، وهو ما وفر للأمن في دول أوربا الوطنية = القومية = الشعبية شرط التوافق بين المفهوم النظري والتطبيق

---

(4) أحمد شوقي الحفني، الأمن القومي: دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم، مجلة المنار، باريس، عدد39-40، 1988، ص32.

(5) International Encyclopedia of social science. New York. The Macmillan co & free press.1968.Vol. 2. PP 40-45.

(6) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقه الشرق الأوسط، القاهرة، دار الموقف العربي، 1984، ص64 .

العملي واللذان أصبحت أوربا تستخدم للإشارة إليهما والدلالة عليهما مصطلحا واحدا هو «الأمن الوطني/القومي National Security».

وترتبت على هذا التوافق بين المفهوم النظري والتطبيق العملي للأمن القومي في النطاق الحضاري الغربي نتيجتان أساسيتان:

1 - ارتباط مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته بالوجود المجتمعي السياسي بعناصره وجوانبه كلها، بما جعل ويجعل من الأمن قضية مجتمعية شاملة، لكنها مأخوذة من منظور التنظيم السياسي للمجتمع «الدولة» وفي إطاره، فلم تعد مفاهيم الأمن وتطبيقاته مجرد أنشطة فردية أو مجتمعية، بل اكتسبت إلى جانب ذلك بعدا مركبا مجتمعيا وسياسيا في آن واحد لتصبح تلك المفاهيم والتطبيقات، أدوات سياسية تستخدم لتنفيذ خطط سياسية وتحقيق أهداف سياسية عبر مسؤولية ووظائف المؤسسات السياسية.

2 - تعدد الصيغ المفاهيمية للأمن وتنوع تطبيقاته العملية، دون أن يمنع ذلك على حد قول «صموئيل هنتنغتون» من بقاء الأمن على كل حال، مرادفا لبقاء الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها، وحماية قيمها ومصالحها، وتحقيق أهدافها[7]، الأمر الذي يؤكد الجوهر الموحد والمشترك لكل مفاهيم الأمن أيا كانت الصياغات النظرية التي تعبر عن هذه المفاهيم أو السياسات والأهداف والمشكلات التي تدور حولها.

ويأتي في السياق نفسه رأي «ريتشارد سموك» الذي يعُدّ الأمن محور اهتمام كل الأفراد والمجتمعات، أما الأمن القومي فهو محور اهتمام الجماعات السياسية منذ نشأتها بدلالة سعيها لحماية وجودها وضمان استمرارها في مواجهة شتى التهديدات، فمهما بلغت قوة الدولة، فإن حماية وجودها وضمان استمرارها يمثلان أول احتياجاتها وأهدافها، ويتقدمان لديها على كل اعتبار، لذلك فقد قال: «إن سيادة مبدأ حماية

---

(7) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص89.

الأمن القومي على أية وظيفة أخرى للدولة بديهية لا تحتاج للمناقشة»[8].

وبفعل الدور الأساس للدولة القومية التي نشأت في الغرب في نشأة تطبيقات الأمن القومي أولا ثم مفاهيمه لاحقا، ومن ثم تطورها، فقد باتت هذه الدولة العامل الوحيد الفاعل في مجال الأمن لوقت طويل، وإذا كانت قد شاركتها في ذلك عوامل أخرى، فقد حدث هذا في مرحلة لاحقة، وبطريقة ارتبطت فيها تلك العوامل بالدولة سلبا وإيجابا، بشكل مباشر أو غير مباشر، ونشأت عن سياساتها الداخلية والخارجية، وهذه العوامل هي:

1. مفهوم المصالح والأهداف القومية الشاملة:

حيث أدت التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية وأنشطتها بعد ظهور الدولة القومية إلى تغير مقابل في الطريقة التي كان العقل الإنساني يتصور عبرها سياسات هذه الدولة ومصالحها وأهدافها التي اكتسبت بعد تلك التغيرات بعدين:

البعد الأول: البعد القومي لتصبح سياسات ومصالح وأهداف قومية.

البعد الثاني: البعد الشامل لتصبح سياسات ومصالح وأهداف شاملة.

وانعكس هذان البعدان على طريقة تصور المخاطر والتهديدات التي تواجهها الدولة القومية لتصبح هي الأخرى مخاطر وتهديدات قومية أولا وشاملة ثانيا. واستلزم ذلك واستدعى تغيرا مقابلا وموازيا في مفهوم الأمن ليصبح بدوره أمنا قوميا شاملا بما يؤهله للتعبير من جهة عن السياسات والمصالح والأهداف القومية الشاملة للأمة ودولتها القومية، وللاستجابة من جهة ثانية للمخاطر والتهديدات القومية الشاملة التي تواجهها الأمة ودولتها القومية.

---

(8) Richard Smoke. National security affairs. in: Freed Greenstein & nelson plosby (eds). International Policies. Hand book of political science. London. Addison Wesley com. 1975. Vol. 8. P. 25.

2. القواعد المنظمة للعلاقات الدولية:

حيث أصبحت القواعد العرفية والقانونية المعتمدة لتنظيم علاقات الدول الأوروبية، والتي انتهت في تراكمها واستقرارها والاعتراف بها إلى ما يعرف اليوم بـ «قواعد القانون الدولي»، تفرض نفسها على التفاعلات الدولية بشكل عرفي على الرغم من طبيعتها غير الملزمة، مما جعل مخالفتها العلنية والمتعمدة أمرا تحف به المشكلات. وفرض ذلك على الدول الساعية إلى مخالفة هذه القواعد أن تقدم لذلك المسوغات والدواعي الكافية والمقنعة، ووجدت تلك الدول ضالتها المنشودة في مفهوم «الأمن القومي» ودواعي حمايته والمحافظة على السياسات والمصالح والأهداف المرتبطة به بوصفها مسوغات مقنعة تبرر اللجوء إلى أي تصرف لصيانة هذا الأمن والدفاع عنه. ومن ثم فقد أصبح الأمن القومي بتطبيقه العملي، ثم بمفهومه النظري لاحقا، مسالة سياسية أولا وأخيرا[9]، من حيث إن السياسة، وعبر القائمين بمسؤولياتها (أفرادا ومؤسسات)، هي المختصة بتعيين مبادئ هذا المفهوم وأهدافه، ومصادر تهديده، وسياسات تطبيقه وحمايته، وفقا لقيم الدولة وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها، حيث يتحدد في ضوء السياسة وبواسطتها الوجهان الأساسيان للأمن (شروط الطمأنينة و عوامل التهديد).

3. السياسات الاستعمارية الأوربية:

حيث وسعت هذه السياسات نطاق الأمن ومتطلباته، ودفعت به ليس خارج الحدود الجغرافية-السياسية للدول الاستعمارية الأوربية فحسب، بل وخارج أقاليمها القارية أيضا، بقدر ما وسعت هذه السياسات أيضا نطاق المخاطر التي تواجهها الدول الأوربية بعد أن ارتبط أمنها واستقرارها ورفاهيتها بمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المستعمرات. وكان

---

(9) هيثم الكيلاني، إشكاليات بناء الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، الرباط، عدد28، الكانون 1987.

للسياسات الاستعمارية الأوربية انعكاساتها الأمنية أيضا على المستعمرات التي أصبحت أقاليمها وشعوبه وحكوماتها تواجه تهديدات ومخاطر أمنية مستجدة ومتزايدة، آنيا ومستقبليا، حيث عرّضت ثورات الهند ومصر والسودان المصالح الاستعمارية البريطانية للخطر وهددت أمن واستقرار الإمبراطورية، مثلما أن سياسات هذه الأخيرة عرضت شعوب تلك البلدان للخطر والتهديد، وهذا هو اليوم حال الدول المالكة لمصادر الطاقة من وجهة نظر المصالح الأمريكية والغربية وأهدافها الأمنية.

4. تغير النظام الاقتصادي الدولي:

حيث أدى ترسخ مبادئ التخصص وتقسم العمل دوليا، والتطور العلمي والتقني، وتحسن قدرات الاقتصاد الصناعي، والاعتمادية الدولية المتبادلة، إلى ربط المصالح الاقتصادية للمجتمعات والدول كلها، بقوة وعمق شديدين، وهو ما مهد لتداخل سياساتها ومصالحها وأهدافها، وتفاعلها بشكل انعكس دائما وبصورة مباشرة أو غير مباشرة على أمن هذه المجتمعات والدول. ويظهر ذلك بأوضح صورة في حالة الاقتصاديات والمصالح النفطية التي يؤثر أي تغير فيها في أمن الدول المصدرة والمستوردة معا وبشكل مباشر إلى الحد الذي أصبحت معه تلك الاقتصاديات والمصالح ركنا أساسيا وشرطا أوليا للأمن القومي لهذه الدول.

5. تغير المفاهيم والتطبيقات الإستراتيجية:

حيث إن التحسن الهائل في القدرات التقنية العسكرية، وتغير مفاهيم العمل الاستراتيجي بعد ظهور نظريات الحرب الوقائية، والحرب الخاطفة، والضربة الاستباقية، والمبادرة الإستراتيجية... الخ، وضع جزء كبيرا من شروط الأمن ومصادر التهديد والخطر خارج الحدود الإقليمية والقارية للدول، وهو ما جعل مفاتيح التحكم في تلك الشروط والمصادر في أيدي أطراف خارجية متعددة ومتنوعة، بقدر ما هي أيضا أطراف متباينة المبادئ

والأهداف والسياسات. وازداد ذلك مع ظهور الطائرات والصواريخ التكتيكية والإستراتيجية، وانتشار أفكار ونظريات جديدة كنظرية المجال الحيوي وأفكار رواد الجغرافية-السياسية حول قلب العالم وجزيرة العالم، ونظريات الثورة العالمية والثورة المستمرة وتصدير الثورة، مما تسبب في توسيع نطاق المفاهيم الأمنية وشروطها ومقتضياتها. ويمكن هنا أن نتذكر أفكار نابليون عن ضرورة العمليات العسكرية في أوروبا وخارجها لحماية الثورة الفرنسية، ونظرية هتلر عن أمن ألمانيا ومجالها الحيوي، ونظريات ماهان وماكندر الإستراتيجية، ونظريات الأمن الإسرائيلي وما نتج عن ذلك من حروب وتغيرات كبري في الأفكار والأحوال على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

6. العولمة:

لا بد من القول ابتداء إن العولمة، ومهما كان مفهومنا لها وتصورنا لمظاهرها ومقدماتها ونتائجها، وبكل ما يرتبط بها من تطور هائل في وسائل الاتصال والمواصلات، وثورة المعلومات، واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، واندماج الشركات والمصالح الكبرى، تضطلع بدور أساس وفاعل في جعل عالمنا المعاصر «قرية كوكبية»، يعرف فيها الكل أخبار الكل، ويؤثرون في حياتهم بقدر ما تتأثر حياتهم بهم. لذلك، فقد عملت ظروف العولمة وتأثيراتها على زيادة شروط مفهومي الأمن عامة، والأمن القومي خاصة، إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد حماية الأركان المادية للدولة أو الدفاع عن حدودها الإقليمية، لأن هذه الشروط تعولمت هي الأخرى، فعالم يعيش في ظل:

> «معلومات بلا حدود، جمعيات بلا حدود، مرجعيات بلا حدود، دول بلا حدود، شفافية بلا حدود»[10].

---

(10) جميل مطر، حدود على السياسة في عالم بلا حدود، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد236، أكتوبر 1998، ص11.

لا بد أن يعيش أيضا في ظل:

«أزمات بلا حدود»[11].

ومن ثم فسيكون مقبولا ومنطقيا أن يكون الأمن أيضا في هذا العالم «أمن بلا حدود». حيث إن من المحتم أن تنتج التأثيرات المتزايدة والممتدة للأنشطة المعبرة عن مبادئ واحتياجات ومصالح وأهداف الوحدات الدولية، القديمة والجديدة، السياسية منها والاقتصادية والمجتمعية والثقافية والعلمية، مشكلات أمنية تشمل بتأثيراتها الجميع ودون استثناء حتى أولئك الذين يعتقدون أنهم غير معنيين بها أو بمعزل عنها، إذ لم يعد أي منا يواجه نتائج أفعاله فحسب بل ويواجه نتائج أفعال الآخرين أيضا مما يجعل أمن كل منا متأثرا في حاضره ومستقبله وبعمق بأمن الآخرين في السلب والإيجاب، وبعد أن تعولمت كل القضايا والشؤون الداخلية، وفقدت الدولة القومية خاصية الانفراد بدور اللاعب الوحيد لصالح شركاء منافسين منحوا للعالم الجديد سمة التركيب والازدواجية، ومع تخلي العلاقات الدولية عن مواقعها لصالح علاقات عالمية فوق وتحت قومية، أضحى الأمن أكثر عرضة للتهديد والخرق. لقد تعولم كل شيء في عالمنا المعاصر بما في ذلك مفاهيم الأمن وشروطه ومحدداته التي كان محتما عليها أن تستجيب للعولمة بوصفها آخر وأحدث التغيرات التي طرأت على الحياة الإنسانية، مثلما استجابت من قبلها لكل التغيرات التي شهدتها هذه الحياة.

وترتبت على العوامل السابقة الذكر، ثلاث نتائج أساسية:

- النتيجة الأولى: التأسيس لظهور مفهوم الأمن القومي وترسيم حدوده وتعيين أركانه.

---

(11) محمد سعد أبو عامود، الديمقراطية والأمن القومي في العالم المعاصر، مجلة الديمقراطية، القاهرة، عدد5، شتاء 2002، ص21.

- النتيجة الثانية: توسيع نطاق مفهوم الأمن القومي وتنويع أبعاده وشروطه.

- النتيجة الثالثة: تغيير مفهوم الأمن القومي بتغير النظام الدولي واستجابة لمتطلبات واقع العولمة ومقتضياتها.

ولكن ذلك كله، لم يمنع الأمن من الاحتفاظ في النهاية بمكانته وأهميته بوصفه المطلب الأول للدول/الوحدات الدولية كلها، مثلما احتفظ أيضا بمباقيمه النظرية العامة والمشتركة وارتباطه، حتى الآن على الأقل، بالدولة وخصائصها واحتياجاتها وأهدافها في صورتها الأوربية الحديثة. ولكن القول بأن الأمن، أو الأمن القومي تحديدا، هو المطلب الأول لكل دولة، والعامل المحدد لأهدافها والمحرك لسياستها، لا يعني أكثر من أن القيم النظرية العامة لهذا المفهوم واحدة لدى الدول كلها في الإطار العام، لكنها تختلف في تطبيقاتها ووسائلها وأساليبها في تحقيق تلك القيم وإدامتها، لأن اتفاق الدول على قيم الأمن القومي، لا يعني بالضرورة ولا يقتضي حتما تطبيقها لها عبر سياسات إجرائية موحدة ومتماثلة. وفي ضوء الاتفاق العام على قيم الأمن، والاختلاف العام أيضا على تطبيقاتها، أنتجت الدوائر الأكاديمية والتنفيذية في دول العالم كلها، مجموعة كبيرة من مفاهيم الأمن القومي، بقدر ما هي متنوعة أيضا، تتفق فيها القيم النظرية، وتختلف التطبيقات العملية، وهو ما يمكن رؤيته بوضوح أكبر عند مراجعة بعض تلك المفاهيم كما صاغها عدد من الباحثين العرب والأجانب.

إذ يرى «طلعت أحمد مسلم» أن الأمن القومي هو «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع»[12]. ويعتقد «أمين هويدي» أن الأمن

(12) طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، ليماسول-قبرص، دار الملتقي للنشر، ط1، 1992، ص13.

القومي هو: «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية»[13]. وينطلق «ممدوح شوقي» في فهمه للأمن القومي من وظائف الدولة التي يحددها: «في ثلاثة وظائف رئيسية، حماية الاستقلال، وتأكيد سيادة الدولة، وحفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع.. وتسعى الدول لتحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الخطط تتعلق كل منها بتحقيق أحد هذه الأهداف، وتحاول أيضا إحداث التوازن والتكامل بين هذه الأهداف من خلال إستراتيجية واحدة تضعها في محاولة لأن يكون هناك تناسق بين هذه الأهداف وبين متطلبات تحقيقها على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي، هذه السياسة الواحدة هي سياسة الأمن القومي التي تهدف جملة إلى دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الدول بما يمكنها من المحافظة على كيانها القومي ووحدة أراضيها»[14]. ويحدد «مازن الرمضاني» ثلاثة أبعاد جوهرية للأمن هي:

«1. ضمان القيم الأساسية للدولة والمصالح التي تعبر عنها.

2. التقييم السليم لتهديدات الأمن بناءا على إدراك واقعي لقدرات ونوايا مصادر التهديد.

3. مراعاة المتغيرات الداخلية و الخارجية»[15].

ويذهب «هيثم الكيلاني» إلى أن مفهوم الأمن القومي يدور حول «الأسس والمبادئ التي تضمن قدرة الدول على حماية الكيان الذاتي من الأخطار القائمة والمحتملة وقدرتها على تحقيق الأغراض

---

(13) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1975، ص7.

(14) ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد127، يناير 1997، ص34-35.

(15) مازن إسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، عدد2، 1988، ص65.

القومية»[16]. ويقتبس «عطا محمد صالح زهرة» عن «أحمد فؤاد رسلان» تعريفه للأمن القومي بأنه «الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية»[17]، لكنه يضيف أيضا أن للأمن القومي معان كثيرة تشمل في رأيه:

* الهدف الذي تسعى إليه السياسة الخارجية.
* القدرة أو القوة
* إطار الحركة السياسية
* المحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أية قوة خارجية
* الإجراءات العسكرية التي تتخذها الدولة لحماية كيانها
* قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي
* المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي للدولة والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي[18].

وتبدو هذه المعاني استعادة لمضامين تعاريف أخرى أوردها (زهرة) بعد أن وجد فيها عناصر أساسية لمفهوم الأمن القومي لم يستوعبها المفهوم الذي تبناه. ويعتقد «سمير خيري» أن الأمن القومي «تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الأساسية لأي شعب»[19]. ويعالج «علي الدين هلال» الأمن القومي من منظور واسع بوصفه «مفهوما يتصف بالشمول، فهو ليس مسألة حدود وحسب، ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب... إنه يتطلب هذه الأمور وغيرها... فهو قضية مجتمعية تشمل

(16) هيثم الكيلاني، إشكاليات بناء الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، ص36.

(17) عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، بنغازي، جامعة قاريونس، ط1، 1991، ص ص35-36.

(18) المرجع السابق، ص36.

(19) سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي، بغداد، دار القادسية للنشر، ط1، 1983، ص18.

الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته»[20]. ويرى «محمد طه بدوي و محمد طلعت الغنيمي» أن الأمن القومي «هو المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة كحماية الإقليم والاستقلال» والتي تكون الدولة، بفعل أولوية هذه المصالح وأهميتها لها، مستعدة لتبني خيار الحرب لحمايتها والدفاع عنها وتقدمه أحيانا حتى على خيار حماية الأمن والسلام الدوليين[21]. ويتصور «حامد ربيع» الأمن القومي على أنه «مجموعة المبادئ التي تحدد قواعد الحركة في التعامل الإقليمي المرتبط بضمان وحماية الكيان الذاتي»[22]، ثم يعود في موضع آخر ليصفه بأنه «تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وان تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية»[23]. ويحدد «عدلي حسن سعيد» مفهومه للأمن على أساس أن «الأمن الوطني للدولة يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار»[24]. وينظر «عبد المنعم المشاط» إلى الأمن القومي على أنه: «قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف»[25]. ويرى «علاء طاهر» أن الأمن

---

(20) علي الدين هلال، الوحدة والأمن القومي العربي، مجلة الفكر العربي، بيروت، عدد11-12، 1979، ص94.

(21) محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي، دارسات سياسية وقومية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط1، 1963، ص283.

(22) حامد ربيع، الحوار العربي الأوربي وإستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص179.

(23) نظرية الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، ص33.

(24) عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص11.

(25) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي1989،، ص29.

القومي هو «مجموعة التدابير والاحتياطات النظرية والعملية، الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما»[26]. ويتجسد الأمن القومي عند «غازي صالح نهار» في «حماية أمن واستقلال واستقرار الفرد والدولة على حد سواء»[27].

وكان «والتر ليبمان» قد قال: «إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بقيمها الأساسية في سبيل تجنب الحرب، وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم. إن أمن الدولة يساوى قوتها العسكرية وأمنها العسكري، وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه»[28]. ورأت الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية في الأمن القومي: «قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها»[29]. ووجد «أرنولد ولفرز» أن للأمن القومي بعدين، بعد موضوعي هو حماية القيم، وبعد ذاتي هو غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم. وانه يعني في النهاية «غياب شر عدم الأمن» وإن زيادة الأمن أو تناقصه مرتبطان بقدرة الدولة على ردع الهجوم أو هزيمته[30]. ويعتقد «أموس جوردن و وليم تايلور» أن الأمن القومي بمفهومه الضيق يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب وإقليم الدولة من التهديدات الخارجية، أما مفهومه الواسع فيشير إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية، لأنه يتضمن أيضاً حماية مصالح الدولة الاقتصادية و المعنوية و السياسية، وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة

---

(26) علاء طاهر، نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، مجلة الوحدة، عدد28، مرجع سبق ذكره، ص53.

(27) غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، عمّان، دار الأمل ودار مجدلاوي، 1993، ص4.

(28) Wolttar Lippmann. U.S Foreign policy: shield of the Republic. Boston. Little Brown. 1943.

(29) International Encyclopedia. Op. Cit. PP 40-45.

(30) Arnold wlfers. Discord & collaboration: essay on international politics. Baltimore: MD: johns Hopkins university press. 1981. p 3.

وبقاءها[31]. ويربط «ريتشارد أولمان» بين مفهوم الأمن القومي والأفعال التي تؤدي إلى:

- تهديد خطير على مدى زمني قصير نسبياً، بالحط من مستوى حياة السكان في الدولة أو نوعيتها.
- تهديد كبير بتقليل نسبة الخيارات المتاحة لحكومة الدولة، أو المؤسسات غير الحكومية فيها[32].

ويعتقد «تراج و كرونينبرج» أن القيم الحيوية هي جوهر سياسة الأمن القومي التي هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق شروط سياسية محلية ودولية، ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء القائمين أو المحتملين[33]. ويعرف «هارولد براون» وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، الأمن القومي بأنه «القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها، وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة، وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها»[34]. ويرى «فردريك هارتمان» أن الأمن القومي يمثل «جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة»[35]. ويجد «هيرالد هويلر» أن الأمن القومي هو «حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية»[36]. ويرى «جون سباينر» في الأمن القومي مرادفا لـ «البقاء العضوي وحماية وحدة إقليم الدولة والاستقلال السياسي لها. وهذا بمجمله يعني حماية

(31) Amos. A. Jordon & William. j. Taylor. American National Security: The policy & process. Baltimore-London Jordon's Hopkins university press. 1981. p 3.

(32) Richard ulman. Redefining security. International security. Vol8. no1, summer-1983. P 13.

(33) Frank Trage, K. Jronenberg (eds). National Security & American Society: Theory, process & Policy. Kansas. The university press of Kansas. 1973. p 4.

(34) Harold Brown. Thinking about national security. West View Press. Colorado. 1983. P 4.

(35) أحمد شوقي الحفني، الأمن القومي: دراسة نظرية، مرجع سابق، ص34.

(36) المرجع السابق، ص35.

النظام السياسي والاقتصادي وطريقة تسيير الحياة في الدولة»[37]. ويبدو الأمن عند «هارولد كليم و ستانلي فولك» من حيث «هو معيار لانعدام التهديدات الحقيقية للقيم المكتسبة، وانعدام الخوف عندما تكون تلك القيم معرضة للتهديد»[38]، ويجعل «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع الأمريكي الأسبق من الأمن قرينا للتنمية مؤكدا أن «الأمن هو التنمية»[39]، وحيث إن التنمية نشاط مجتمعي، فإن ذلك يعطي للأمن بعدا مجتمعاً، ويجعل ماكنمارا من أوائل المؤسسين للمفهوم المجتمعي للأمن.

وتقودنا ملاحظة هذه المجموعة المتنوعة من مفاهيم الأمن القومي إلى استنتاجين أساسيين:

* الاستنتاج الأول:

إن تعدد مفاهيم الأمن القومي واختلافها، لا يمنع من توزيعها على عدد محدد من المحاور، بحيث تنتظم في كل محور منها مجموعة المفاهيم التي يوحدها ويجمع بينها اتفاقها على النظر إلى الأمن القومي وتصوره عبر عامل أساس موحد أو مشترك بينها، وهذه المحاور هي:

1. **محور المصالح:** ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه تجسيدا للمصالح الحيوية للدولة وانعكاسا عمليا لها.

2. **محور غياب المخاطر والتهديدات:** ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه وضعا عمليا وسياسات تطبيقية الهدف منها حماية الدولة وأركانها ومقوماتها من أية مخاطر أو تهديدات مهما كانت طبيعتها أو مصادرها.

---

(37) غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص5.

(38) المرجع السابق، ص ص8-9.

(39) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص105.

3. محور التنمية: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه وضعا عمليا مرتبطا بتنمية موارد الدولة وقدراتها المختلفة استنادا إلى الافتراض بأن التخلف هو التهديد الأهم الذي يواجهه أمن أية دولة، وأنه عامل أساس في توسيع نطاق المشكلات الأمنية وزيادة خطورتها.

4. محور التهديدات العسكرية: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه وضعا عمليا مرتبطا بالتهديدات العسكرية التي تواجه الدولة وأكثرها وتهدد وجودها، ومن ثم فإن الضمان الأول والأهم للأمن القومي هو زيادة وتطوير القدرة العسكرية، لتكون حماية هذا الأمن وضمانه من اختصاص المؤسسات العسكرية ومسئوليتها حصرا.

5. المحور الشامل: ويضم المفاهيم التي تعالج الأمن القومي بوصفه قضية مجتمعية شاملة من حيث نطاقها وقضاياها ومشكلاتها وشروطها، لتكون المؤسسات الاجتماعية والسياسية كلها معنية بها ومسؤولة عنها نظريا وعمليا.

* الاستنتاج الثاني:

إن تعدد مفاهيم الأمن القومي واختلافها وإمكانية توزيعها على محاور متعددة ومتباينة، لا يمنع اشتراكها في عناصر أساسية، يمكن أن يكون جمعها وإدماجها في صياغة موحدة جديدة مدخلا مناسبا للوصول إلى مفهوم عام وشامل للأمن القومي:

- يعبر عن العناصر المشتركة بين المفاهيم الأمنية المتعددة والمتنوعة.

- يتجاوز الاختلافات الجزئية بين المفاهيم الأمنية المتعددة والمتنوعة.

- يستوعب العناصر الجديدة التي تقتضي المتغيرات الداخلية أو الخارجية إضافتها إلى المفهوم العام والشامل للأمن القومي، بما يضمن له في النهاية بلوغ مستوى الإنجاز الأمثل الذي يؤدي عدم بلوغه إلى تهديد

أركان الدولة وقيمها ومصالحها، ويعرض وجودها للخطر بدرجة تتناسب عكسيا مع مستوى تحقيق شروط الأمن القومي وإنجاز أهدافه.

وتشمل العناصر النظرية العامة والمشتركة بين مفاهيم الأمن القومي المتعددة والمختلفة، ما يلي:

أولاً: إن الأمن القومي مفهوم نظري (قيم) يؤسس لنشاطات عملية (وظائف وسياسات) ويحدد طبيعتها وتوجهاتها.

ثانياً: إن قيم الأمن القومي النظرية، وما ينتج عنها ويرتبط بها من وظائف وسياسات عملية، تدور كلها حول هدفين أساسيين:

- سلامة أركان الدولة ومقومات واستمرارها استقرارها، وحمايتها من الإخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا.

- تلبية احتياجات الدولة، وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها، وتوفير القدرات والوسائل والأساليب اللازمة لذلك.

ثالثاً: إن قيم الأمن القومي النظرية، وما يتأسس عليها وينتج عنها من وظائف وسياسات عملية، تصاغ نظريا وتنفذ إجرائيا انطلاقا من ظروف الدولة وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها مع مراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية وضغوطها السلبية وتسهيلاتها الإيجابية.

رابعاً: إن قيم الأمن القومي النظرية ووظائفه وسياساته العملية، هي جوهر السياسة العليا للدولة GRAND POLICY ومحورها، حيث تمثل هذه السياسة: المخطط الاستراتيجي الذي تضعه الدولة وتنفذه بواسطة سياستيها الداخلية والخارجية، لتطبيق وحماية قيم أمنها القومي، وتلبية احتياجاته، وإنجاز أهدافه العملية، وتحقيق التكامل والتنسيق بين سياساته التنفيذية وآلياته الإجرائية.

ويمكن في ضوء هذه العناصر، القول بأن المفهوم العام والشامل للأمن القومي يشير إلى:

«القيم النظرية والسياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة أركانها وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها، وتلبية احتياجاتها، وتأمين مصالحها، وتحقيق أهدافها، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية».

ويبدو جليا في هذا المفهوم، التقارب الذي يكاد يصل إلى حد التطابق بين الأمن القومي وبين مفهومين واسعي الاستخدام في دراسات الأمن والإستراتيجية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية هما:

مفهوم «المصالح القومية National Interests»

مفهوم «المصالح الحيوية Vital Interests»

وكان «ميرتون بيركوايتز»، قد أرجع تقارب مفهومي (الأمن القومي والمصلحة الحيوية) إلى واقع أن مفهوم المصلحة الحيوية، تطور أصلا عن مفهوم المصلحة القومية وتفرع عنها[40]. وصاغ «آرنولد ولفرز» بفعل تقارب هذه المفاهيم وصعوبة التمييز بينها، مصطلحا مركبا يجمعها ويوحدها هو مفهوم: «مصلحة الأمن القومي National Security Interest»[41]، وهو المصطلح ذاته الذي استخدمته أيضا الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية لتأكيد ما ذهبت إليه من أن مفهوم المصلحة القومية، يتضمن جزءا أساسيا هو مصلحة الأمن القومي[42].

وإذا كان الاتفاق ممكنا مع هذه الآراء في تأكيدها على العلاقة الوثيقة بين الأمن القومي والمصالح القومية، أو المصالح الحيوية، أو المصالح القومية الحيوية، فإن هذا الاتفاق يبدو متعذرا مع الرأي القائل

---

(40) Merton Berkowits & P. G. Bock.(eds). American National security: A reader theory & policy. New York. The free press, 1965. PP IX- X111.

(41) Arnold wilfers. Op. cit. pp 147-165.

(42) International Encyclopedia. Op. cit. pp 40-43.

بتفرع الأمن القومي عن المصلحة القومية وتبعيته لها، لأن الأمن القومي هو الأصل الذي تتفرع عنه وتتبعه المصلحة القومية وكل مصلحة أخرى، من حيث إن الأمن القومي، هو الأساس الذي تنطلق منه الدولة لتحديد احتياجاتها ومصالحها وأهدافها، وترتب على أساسه سلم أولوياتها، وترسم سياساتها وتنفذها وفقا له، «إذ ليس من شيء يبدو لرجال الدولة أعظم شأنا من العناية بأمن دولهم تأكيدا لاستمراريتها، والمصلحة القومية متمثلة في فكرة الأمن، تشمل بداهة كل ما يؤكد استمرارية الوحدة السياسية»[43]، وسواء أكانت المصالح قومية أم حيوية أم قومية حيوية، فإن مفهوم المصالح يعني في الأحوال كلها ويدل على:

«مزيج من الأوضاع المادية والمعنوية الضرورية، أو التي يعتقد صانع القرار أنها ضرورية، لوجود الدولة واستمرارها واستقرارها، وضمان قيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها، بما يجعل من هذه الأوضاع المحرك لنشاطات الدولة ومواطنيها ومؤسساتها وهدفها، فلا ترضى بالمساومة عليها ولا التفريط فيها، فتحميها بكل القدرات والوسائل والأساليب المتاحة لها».

ولأن حماية الوجود، وديمومة القيم، وضمان الاستمرار والاستقرار، أكثر الأوضاع أو المصالح ضرورة وحيوية لأية دولة، فإن ذلك يجعل التمييز بين الأمن القومي كإطار نظري عام لهذه المصالح من جهة، والمصالح القومية أو الحيوية من جهة ثانية، أمرا متعذرا لتعبيرهما عن معنى أو مضمون واحد، وانعكاسهما في أهداف ووظائف موحدة الخصائص والمقاصد، مما سمح ويسمح باستخدام هذه المفاهيم بشكل ترادفي في العديد من الأحيان والاستعاضة بأحدها عن الآخر. وقد ذهب أستاذنا «حامد ربيع» إلى ذلك عندما أوضح أن العلاقة المتداخلة بين مفهوم

---

(43) بدوي والغنيمي، دراسات سياسية وقومية، مرجع سابق، ص ص58-59.

الأمن القومي وفكرتي المصالح القومية والقيم القومية، تسمح بجمع هذه المفاهيم كلها في مفهوم واحد هو الأمن القومي[44].

خصائص الأمن

إن ملاحظة مفهوم الأمن القومي وقيمه النظرية العامة والثابتة، يمكن أن تساعد على تحديد أبرز خصائص هذا المفهوم وتطبيقاته التي يمكن تلخيصها في:

1. التركيب:

حيث إن الأمن القومي مفهوم مركب من اجتماع وتفاعل القيم النظرية والسياسات العملية، وناتج عن محصلة إنجازاتهما، وهو ذو بعدين داخلي يتعلق بالدولة وخصائصها واحتياجاتها وأهدافها (للوحدات الجديدة في النظام الدولي مطالبها الأمنية الخاصة التي قد لا تماثل المطالب الأمنية للدول، لكنها لا تقل عنها أهمية وتأثيرا، لذلك، فإن كل ما يقال عن الدولة في هذا الشأن، يجب أن يؤخذ من منظور تلك الوحدات أيضا مع مراعاة الفوارق بين الحالات المختلفة)، وبعد آخر خارجي يتعلق بالبيئات الإقليمية والدولية التي تعيش الدولة القومية في إطارها وتتفاعل فيها ومعها. وتجتمع في هذا البناء أيضا القيم والقدرات من جهة، والاحتياجات والمصالح والأهداف من جهة ثانية، والوسائل والأساليب والاحتمالات والمعالجات من جهة ثالثة، والتهديدات والمخاطر من جهة رابعة، وهي مكونات ذات طبيعة تفاعلية مركبة من حيث إنها تتفاعل في إطار الدولة مرة، وفي إطار علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية مرة أخرى. إذ لم يعد بالإمكان في عالم القرية الكوكبية أو الإعتمادية المتبادلة أو العولمة، لا فصل النظري عن العملي، ولا الذاتي عن الموضوعي، ولا الداخلي عن

(44) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي: حول عملية التأصيل الفكري لمنهاجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي، دوريات آفاق عربية، بغداد، عدد3، أيلول1985، ص17.

الخارجي، ولا المحلي عن الإقليمي والدولي، ولا المجتمعي عن الحكومي، ولا السياسي عن الاجتماعي والاقتصادي.

2. الشمول:

حيث إن الأمن القومي مفهوم شامل تجتمع في إطاره ركنيه النظري والعملي، أوجه الحياة الإنسانية كلها (الطبيعية والاجتماعية والسياسية)، ونشاطاتها كلها (العسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتربوية. . .الخ) مما يجعل من هذا المفهوم مصدراً لإنتاج المفاهيم التطبيقية النوعية المتخصصة للأمن القومي في الحقول النشاطية المختلفة للحياة الإنسانية مثل (الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الثقافي، الأمن المائي) والتي تبقى في النهاية، وعلى الرغم من تميزها واستقلالها، مفاهيم فرعية تطبيقية تابعة للمفهوم الكلي للأمن أو الأمن القومي الذي نتجت عنه وتطورت في إطاره، مثلما يشمل هذا المفهوم بتأثيراته أيضا كل عناصر الكيان الاجتماعي-السياسي (الدولة) التي تمس في الدائرة المجتمعية كل الأفراد والجماعات والمؤسسات آنيا ومستقبليا.

3. الثبات:

حيث إن الأمن القومي مفهوم ثابت ودائم سواء على مستوى القيم النظرية العامة والأساسية أو على مستوى الضرورة والأهمية. ومن ثم فإن تغيّر في القيم والسياسات والرهانات التقليدية، سواء بالنسبة للدول أو أي من وحدات النظام الدولي الأخرى، لا يلغي حقيقة احتفاظ الأمن بالنسبة لها وعلى الدوام بالمكانة الأولى في جداول الاحتياجات والمصالح والأهداف وأولوياتها دون منازع. إذ تبقى القيم والسياسات والرهانات الأخرى كلها سواه، مشروطة به في تحقيقها واستمرارها واستقرارها، فليس من الممكن تحقيق أي هدف أو رهان إذا اختلت قيم الأمن وثوابته، أو غابت بعض مقتضياته، لأنه يبقى في النهاية شرط كل شرط ورهان كل رهان.

4. التنوع:

حيث إن ثبات وديمومة مفهوم الأمن القومي على مستوى القيم النظرية العامة، لا يمنع تعدده وتنوعه على مستوى الصيغ المفاهيمية والسياسات التطبيقية الخاصة، ليس بالنسبة للدول كلها فحسب، بل وحتى بالنسبة للدولة ذاتها إذا اختلفت الظروف والأوقات. إذ تبقى الصياغات المفاهيمية للأمن وسياساته التطبيقية محكومة بخصائص الدولة وقدراتها وتقديراتها بشأن قيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها من جهة، وبالتهديدات والمخاطر التي تواجهها من جهة ثانية، ومتفاعلة من جهة ثالثة مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية وما تتيحه للدولة من فرص أو تفرضه عليها من قيود، فتتأثر تلك الصيغ والسياسات بهذه المتغيرات كلها وحركتها وتفاعلاتها ونوعية توازناتها وقواعد الحركة فيها. لذلك فإن ما تراه الدولة اليوم من مصادر التهديد والخطر، قد يصبح غدا من مصادر القوة والأمن، والأهداف المطلوبة الآن، قد تكون مرفوضة في وقت آخر، وما تستطيع الدولة تحقيقه في ظرف ما، قد تعجز عنه في ظرف مغاير.

وتنعكس خاصيّة التنوع أيضا في تغير تراتب الأولويات الأمنية بالنسبة للدولة بتغير الاحتياجات والقدرات والظروف والتقديرات، ويعني هذا، أن الأمن ثابت على مستوى القيم النظرية العامة فحسب، أما كل ما عدا ذلك فيه، فهو من العناصر المتغيرة وليس من العناصر الثابتة. وإذا ما تم تصنيف أي من تلك العناصر المتغيرة على أنها من العناصر الثابتة، فسيكون ذلك لمجرد تأكيد استمرارها آنيا مع بقائها في النهاية من عناصر الأمن المتنوعة والمتغيرة تطبيقيا. وبحكم ثبات قيم الأمن القومي، وتعدد صيغه المفاهيمية، وتنوع سياساته التطبيقية، فقد اتخذت العلاقة التناسبية بين هذين الركنين فيه صيغا متعددة ومتباينة، تعبر كل صيغة منها عن تميز وخصوصية حالة دولة محددة في وقت وظرف محددين، وبما يناسب احتياجات هذه الدولة ومصالحها وأهدافها من جهة، والمتاح لها من القدرات والوسائل والأساليب من جهة ثانية، وتقديراتها بشأن ضغوط

بيئتيها الداخلية والخارجية وتسهيلاتها من جهة ثالثة، دون أن يعني ترجيح أحد الأهداف الوظيفية أو تفضيل إحدى السياسات التنفيذية أو وسائلها أو أساليبها الإنجازية، إلغاء ما بقي منها أو تعطيله، فالأمر يبقى في النهاية، مجرد تغيير في أولويات الإنجاز وأسبقياته، تقتضيه الضرورات العملية، الواقعية أو التقديرية، التي ينطلق منها صانع القرار لضمان وجود دولته وإدامة مقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وحماية مصالحها، وتحقيق أهدافها، وهذا هو الجوهر النظري العام والثابت للأمن القومي الذي لا خلاف عليه بين الدول كلها، لأن خلافها يدور فعليا حول الأوجه العملية لهذا المفهوم وشروط تحقيقه واستمراره.

ونستخلص مما تقدم، الثوابت التالية حول الأمن عامة، والأمن القومي خاصة:

أولاً: إن الأمن هو المطلب الأساس والأول للكائنات كلها، والإطار العام لكل مطالبها والشرط المسبق لتحقيقها.

ثانياً: إن الأمن مطلب له معنى ومضمون واحد في كل وقت وحال، هو السلام الطمأنينة، وحماية مظاهر الحياة، وضمان استمرار شروطها ومقوماتها، بعيدا عن أي خطر أو تهديد، وله تطبيقات إجرائية وأهداف عملية متعددة ومتنوعة، وأن الأمن على الصعيد الإنساني، ينشأ عن مصادر طبيعية أو بشرية، ذاتية وموضوعية، وله صور عضوية مادية ونفسية معنوية، فردية وجماعية، وأبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية... إلخ.

ثالثاً: إن الأمن في المجتمعات الإنسانية، يكتسب مع ظهور السلطة السياسية طابعا وبعدا جديدين ليصبح أيضا أمنا لهذه السلطة وشخوصها ومؤسساتها وأفكارها ومصالحها.

رابعاً: إن الأمن في أي مجتمع سياسي (دولة) من المطالب والوظائف الاجتماعية التي توكل مهمات تحقيقها وإدامتها إلى السلطة

السياسية ومؤسساتها الحاكمة سواء على مستوى تعيين الحدود والمفاهيم والأهداف أو على مستوى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وتنفيذها.

خامساً: إن الأمن بحكم ارتباطه ببيئته الاجتماعية السياسية وتعبيره عنها، يتأثر بخصائص هذه البيئة وتحولاتها في حالتي السلب والإيجاب، لذلك فإن ظهور الخصائص القومية السياسية التي تجعل من هذه البيئة «دولة قومية»، ينعكس حتما على أمنها ليصبح في هذه الحالة أمنا للدولة القومية وهو ما يعبر عنه مصطلح «الأمن القومي».

سادساً: إن الأمن القومي بحكم ضرورته الحيوية للدولة بأركانها ومقوماتها كلها، يتقدم على كل هدف ومطلب آخر لها، ويهيمن بقيمه ومقتضياته على نشاطات رسم وتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية، ويقوم بدور المحرك والموجه الأساس لتلك النشاطات والسياسات.

سابعاً: إن الأمن في صورته المجتمعية السياسية القومية التي يعبر عنها مفهوم الأمن القومي، يقوم على وجود ركنين:

أ - القيم النظرية العامة والموحدة التي محورها تأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها، وتأمين متطلبات استقرارها واستمرارها.

ب - السياسات العملية الخاصة والمختلفة والمتغيرة التي محورها تحقيق القيم النظرية، وتأمين المتطلبات العملية للأمن القومي، بما يناسب الظروف الخاصة لكل دولة وقدراتها المختلفة واحتياجاتها المتغيرة.

ثامناً: إن تطبيق قيم الأمن القومي النظرية، وتنفيذ سياساته العملية، يقتضيان وجود مخطط استراتيجي شامل، تجسده السياسة العليا للدولة التي تستخدم مؤسسات «السياسة الداخلية والسياسة الخارجية» ووسائلهما وأساليبهما لتنفيذ هذا المخطط وتلبية متطلباته وتحقيق أهدافه في البيئتين الداخلية والخارجية.

تاسعاً: إن الأمن القومي كمطلب عام ومشترك بين جميع الدول، لن يتحقق بالنسبة لأي منها بشكل كامل ومطلق، طالما أن هذه الدول تعيش في بيئة واحدة ذات قدرات وموارد محدودة ومتناقصة، ومطالب واحتياجات متنوعة ومتزايدة. لذلك فإن ما تكسبه دولة أو مجموعة دول، تخسره دولة أو مجموعة دول أخرى، ليكون الأمن المطلق هدفا شبه مستحيل، إن لم يكن مستحيلا تماما، وأنه إذا ما تحقق أحيانا لطرف ما، فسيكون أمنا مؤقتا من جهة، وعلى حساب التهديد والخطر المطلق لطرف آخر من جهة ثانية. وعليه، فإن معادلة الأمن معادلة صفرية) تكون أرباح أي طرف فيها، خسائر لطرفها أو أطرافها الأخرى، فكلما زاد أمن أحد الأطراف، زاد التهديد الذي يواجهه الطرف أو الأطراف الأخرى.

الأمن القومي...
المحددات الداخلية والخارجية

إذا كانت مفاهيم الأمن القومي وتطبيقاته مختلفة من دولة إلى أخرى، بل وفي الدولة الواحدة من عصر إلى آخر ومن ظرف إلى غيره، فلا بد أن هناك محددات تساهم في تكوين هذه المفاهيم والتطبيقات، ومن ثم تساهم في تحديد خصائصها، مثلما تقوم بتغييرها جزئيا أو كليا. وإذ يرتبط الأمن القومي بالدولة ويعبر عنها، ويتجسد في قيمها وسياساتها وأهدافها، فلا بد أن ترتبط محددات تكوينه وتعيين خصائصه وتغييره بالدولة وتتعلق بها أولا وأخيرا، سواء كإطار كلي عام أو كعناصر تكوينية جزئية فرعية، لتمارس هذه المحددات أدوارها وتأثيراتها على مفهوم الأمن وتطبيقاته لدى الدولة بشكلين:

- **الشكل المنفرد** الذي يساهم فيه كل محدد بدوره الخاص بمعزل عن العوامل الأخرى.

- **الشكل الجماعي** الذي تساهم فيه المحددات بأدوارها عبر تفاعلاتها الثنائية أو الجماعية.

والملاحظة الأساسية هنا هي أن هذه المحددات، وإن كانت مشتركة بين الدول كلها، من حيث وجودها وأدوارها المنفردة والجماعية في تكوين المفاهيم والتطبيقات الأمنية، فإن نسبة مساهمة كل محدد منها وحجم الدور الذي يقوم به وطريقة ونتائج تفاعلاته، تختلف من دولة إلى أخرى، بقدر ما تختلف أيضا في الدولة ذاتها تبعا للظروف والمتغيرات السائدة. ويعني هذا، أن المحدد الذي يساهم بدور أساس في تكوين أو تغيير

المفهوم والتطبيق الأمني في الدولة (أ)، قد تكون مساهمته ثانوية في الدولـــة (ب)، والمحدد الذي يكون تأثيره مباشرا في المفهوم والتطبيق الأمني في الدولة (س)، قد يكون تأثيره غير مباشر في الدولة (ص)، وينطبق ذلك وبالصورة نفسها حتى على الدولة الواحدة التي إذا ساهم أحد المحددات بدور أساس ومباشر في تكوين مفهومها الأمني وتطبيقاته في مرحلة القطبية الثنائية، فإن هذا المحدد قد يكون له دور ثانوي وغير مباشر في مرحلة القطبية الأحادية وهكذا.

وتنقسم محددات الأمن القومي إلى مجموعتين تناسبان في طبيعتهما، الطبيعة المركبة للدولة، وهاتان المجموعتان هما:

1 - مجموعة محددات البيئة الداخلية:

وهي المحددات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته، ويكون مصدرها البيئة الداخلية للدولة وخصائصها الذاتية، وتشمل المحددات الداخلية كلا من:

أ. النظام العقائدي القيمي الاجتماعي

حيث إن لكل مجتمع، وهو المادة البشرية للدولة وركنها الحي، أنظمته العقائدية والقيمية التي يؤمن بها ويثق بصوابها، فيعتمدها ويعتمد عليها في تحديد معاييره الفكرية والسلوكية، وينظم حياته وأنشطته على أساسها فرديا وجماعيا، داخليا وخارجيا، ومن ثم فإن هذه الأنظمة تساهم بشكل أو بآخر، مباشر وغير مباشر، في تحديد مفهوم المجتمع للأمن وشروطه وعوامل تهديده ومصادرها ومعالجاتها. وإذ تحرص النظم الحاكمة عامة، وباستثناءات خاصة ومحدودة، على تأكيد ارتباطها بالمجتمعات التي تحكمها، والتزامها بأنظمتها العقائدية والقيمية، أو على الأقل، احترامها لها وسعيها لتطبيقها، فإن من المؤكد انعكاس جانب من ذلك الالتزام والتطبيق على المفاهيم والأنشطة الأمنية لدى هذه الأنظمة، في الأفعال أو ردود الأفعال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مؤقت أو دائم.

ب. التجارب والخبرات التاريخية

حيث إن لكل مجتمع تجاربه التاريخية المكتسبة، وخبراته المتراكمة التي تنعكس على جوانب حياته وأنشطتها كلها، وبتطور أشكال التنظيم السياسي للمجتمع الإنساني، فقد أصبح للتجارب والخبرات التاريخية انعكاساتها على مفاهيم الأنظمة السياسية ونشاطاتها بما في ذلك ما يتعلق منها بمفهوم الأمن وشروطه وأهدافه. فقد أنتج أنموذج التجارب التاريخية للمجتمعات المتخلفة خبرات ومدركات تجعلها ترى الخطر الأمني الذي يهددها، ماثلا في أفكار الغرب وسياساته الاستعمارية، والتجارب والخبرات الفرنسية والألمانية، بعد حروب كان آخرها الحربان العالميتان الأولى والثانية، جعلت كلا منهما، يجد في الطرف الآخر الخطر الأمني الأول، ومن ثم فقد صاغا مفاهيمهما الأمنية في حالات كثيرة، بما يعبر عن المحصلات العملية لتلك التجارب والخبرات. وعليه، فقد اقتضى تغير أوضاع أوربا بعد هاتين الحربين، خلق مسار وسياق جديدين للتجارب والخبرات الفرنسية والألمانية، يعاكسان كليا مساراتها وسياقاتها القديمة، ويمنعان تكرار الصراع بينهما. ونتيجة لذلك، أعاد كل من هذين البلدين، صياغة مفاهيمه وسياساته الأمنية، بشكل يجعلها قادرة على استيعاب التحولات الإيجابية في علاقاتهما الثنائية والجماعية، ويرسخ عبرها تجارب وخبرات مختلفة. وتشير بعض التجارب والخبرات التاريخية إلى مخاطر أمنية مصدرها الثورات المتكررة لبعض الأقليات القومية أو الدينية أو المذهبية الساعية للحصول على حقوق أو مكاسب معينة في إطار مجتمعاتها، أو حتى الانفصال عنها كليا. لذلك لا بد لمفاهيم الأمن وسياساته في هذه المجتمعات من أن تأخذ هذا النوع من التجارب والخبرات في الحسبان باعتبارها من مصادر التهديد الأمني.

ج. القدرات المتاحة

يشمل مفهوم القدرات إطارا واسعا، يحتشد فيه كم ونوع متعددين ومتنوعين من الإمكانات والموارد المادية والمعنوية، البشرية والتقنية،

الجغرافية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية. . . الخ. وتتضح أهمية هذا العامل إذا ما تذكرنا أن «القدرات» تمثل ركنا أساسيا وأوليا في صياغة مفهوم الأمن أو الأمن القومي وتطبيقه، حيث إن الافتقار إلى القدرة، يعطل أية إمكانية لتجسيد المفهوم، وتنفيذ سياساته، وتحقيق أهدافه، بل ويمكن أن يعمل هذا الافتقار بشكل عكسي، بحيث يكون مصدرا للتهديدات والمخاطر الأمنية. حيث تعد القدرات المرتبطة بالخصائص الجغرافية أول العوامل المحددة لمفاهيم الأمن القومي وسياساته التنفيذية، وأكثرها تأثيرا فيها وانعكاسا عليها، وهو ما عبر عنه نابليون بوضوح حين قال: «إن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة»، فالموقع الجغرافي لأية دولة بخصائصه الإيجابية والسلبية، له أكبر الأثر في تحديد قدرات الدولة واحتياجاتها وأهدافها. وعلى الرغم مما ترتب على التطورات الكبيرة والحاسمة في القدرات العلمية والتقنية من تقليل أهمية الخصائص الجغرافية وتأثيراتها، فما زال لتلك الخصائص أوجه أخرى مهمة وتأثيرات لا يمكن إنكارها. ويتجلى تأثير القدرات في مفاهيم الأمن القومي وتطبيقاته بالنسبة لأية دولة عند ملاحظة حالة الدولة التي تعاني من نقص الموارد البشرية بما يمنع تبنيها أو تطبيقها مفهوما أمنيا، تكون هذه الموارد شرطا أساسيا من شروطه، لأن تبنيها لهذا المفهوم في ظل ذلك النقص، يعني عجزها عن تطبيقه، وفشلها في تحقيق أهدافه، وعجزها عن تنفيذ سياساته، وبذلك، ستعرض شروط استقرارها واستمرارها للخطر عاجلا أو آجلا، والعكس صحيح، فالدولة التي تتوفر لديها موارد بشرية كبيرة، يمكنها تبنى وتطبيق مفاهيم أمنية تعتمد في جوانب أساسية منها على تلك الموارد. ويعني هذا أن أول وأهم شروط واقعية مفاهيم الأمن القومي وقابليتها للتطبيق، هو شرط التوافق بينها وبين القدرات اللازمة لتحقيقها، وأن غياب هذا الشرط سيعرض المفهوم الأمني وتطبيقاته إلى الفشل الذي يمكن أن يهدد أمن الدولة وأركانها، ويعرض استقرارها واستمرارها للخطر.

وعليه فإن العلاقة بين المفاهيم والسياسات الأمنية من جهة، والقدرات المتاحة لتطبيقها من جهة ثانية، علاقة ذات طبيعة تأثيرية طردية

متبادلة، بحيث تنعكس التغيرات الإيجابية أو السلبية في أي من طرفي هذه العلاقة على الطرف الآخر بالشكل نفسه والدرجة ذاتها. حيث إن الدول الصناعية التي تحتاج إلى المواد الأولية ومصادر الطاقة، لكنها تفتقر إلى وجودها، سيكون لزاما عليها أن تصوغ مفاهيمها وسياساتها الأمنية بما يضمن حصولها على هذه المواد والمصادر، وفقا للشروط التي تناسبها، وسيتأثر مضمون المفاهيم والسياسات الأمنية التي تتبناها تلك الدول بطبيعة احتياجاتها ومدى قدرتها على توفيرها، والدول التي تفتقر إلى القدرات البشرية أو العسكرية، لا يمكن أن تتبنى مفاهيم وسياسات أمنية، تعتمد بشكل أساس على ضخامة هذه القدرات وفاعليتها. ولعل في حالة اليابان مثالا معبرا عن ذلك، فهي دولة صناعية كبرى، لكنها تفتقر إلى وجود المواد الأولية ومصادر الطاقة في إقليمها، مما يجعلها تعتمد على استيرادها من دول أخرى، مما يفرض عليها العمل على ضمان أمن الدول والمناطق المصدرة لها. وكان استسلام اليابان غير المشروط بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، قد فرض عليها تقليص حجم قدراتها العسكرية، ومَنَعها من القيام بأي نشاط عسكري خارج إقليمها، مما جعلها تعتمد في تحقيق هدف ضمان أمن المواد الأولية ومصادر الطاقة على الولايات المتحدة، ليصبح استمرار علاقة التحالف بينهما واستقرارها، شرطا من شروط ضمان الأمن القومي ليس لليابان فحسب بل وللولايات المتحدة أيضا.

د. طبيعة النظام السياسي

حيث إن الدولة، وإن تعددت أركانها وتنوعت، تتجسد عمليا ورسميا في النظام السياسي الذي يحكمها ويعبر عنها ويحدد خصائصها، إن لم يكن بشكل كامل فبشكل أساس على الأقل. لذلك فإن السياسات والمواقف التي تعكس خصائص الدولة وتجسدها، تتحدد في جانب كبير منها وفقا لطبيعة وخصائص نظامها السياسي، بكل ما يرشح عن تلك الطبيعة والخصائص من القيم والاحتياجات والمصالح والأهداف التي يتبناها هذا

النظام ويعمل وفقها ومن أجلها. وإذ يُعَدُّ الأمن المطلب الأول لكل كائن وكيان، فإنه سيكون في صورته السياسية (الأمن القومي) المسؤولية الأولى والأهم للنظام السياسي للدولة، بقدر ما هي مسؤولية حصرية بالنسبة له، يحتكرها لنفسه ولا يسمح لأي طرف آخر، لا داخلي ولا خارجي، ومهما كانت طبيعته، أن يشاركه في ممارستها. وتمارس النظم السياسية مسؤولياتها الأمنية عادة على مستوى المفاهيم والتطبيقات، وفقا لطبيعتها وخصائصها، وتعبيرا عن القيم والاحتياجات والمصالح والأهداف المترشحة عنها وتحقيقا لها، لذلك فإن تغيّر النظام السياسي في روسيا من الصورة القيصرية إلى الصورة الاشتراكية، غيّر معه مفاهيم الأمن القومي الروسي وسياساته، دافعا بهذه الدولة الجديدة ومندفعا معها إلى عصر القطبية الثنائية، وتغيّر النظام السياسي الألماني بعد وصول الحزب القومي الاشتراكي (النازي) إلى السلطة بقيادة هتلر، غيّر معه مفاهيم الأمن القومي وسياساته في ألمانيا، لتكتسب طابعا عدوانيا توسعيا، كانت نتيجته وقوع الحرب العالمية الثانية. واتسع نطاق مفاهيم الأمن القومي وسياساته في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الألفية الثالثة، وفي ظروف العولمة وبتأثيرها، حيث تغيرت طبيعة تلك المفاهيم والسياسات، لتكتسب بدورها طابع العولمة وخصائصها، ولتجعل من الولايات المتحدة، الشرطي العالمي المسئول عن أمن دولته وسلامتها ومصالحها على حساب أمن ومصالح الدول الأخرى، ولكن تحت لافتة حماية الأمن والسلام العالمين، وهو ما يعني ضرورة تحديد قيم النظام السياسي وأهدافه، كشرط أولي ومسبق لتحديد مفاهيمه وسياساته الأمنية أو للتحقق من درجة مصداقيتها.

هـ. طبيعة البيئة المجتمعية

حيث يتحدد جانب من مفاهيم الأمن القومي وسياساته أيضا بتأثير القوى السياسية والاجتماعية الناشطة في إطار الدولة، وقدرتها على دفع النظام السياسي إلي تبني وجهات نظرها في هذا الشأن، أو عجزها عن

ذلك. ولعل خير مثال على ذلك جماعات الضغط الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة، والتي تضغط على النظام السياسي الأمريكي ومؤسساته التنفيذية والتشريعية لتبني مفاهيم وسياسات أمنية تخدم أمن دولة إسرائيل ومصالحها على حساب أمن ومصالح الدول العربية، وهناك أيضا جماعات الضغط التي يمثلها أصحاب المصارف والشركات النفطية وشركات إنتاج الأسلحة والتجهيزات العسكرية التي لا بد وأن تعمل على دفع حكوماتها إلى اعتماد مفاهيم وسياسات أمنية تتوافق وقيم هذه الجماعات واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها. إلا أن وصف هذه الجماعات أو القوى بأنها من العوامل المؤثرة في مفاهيم الدول ونظمها السياسية للأمن القومي وتطبيقاتها لها، يجب ألا يدفع إلى المبالغة في تقدير طبيعة وحجم هذا التأثير الذي يختلف تبعا لثلاثة عوامل أساسية:

- عامل طبيعة النظام السياسي ومدى قبوله بوجود هذه القوى والجماعات، وحجم الدور الذي يسمح لها بمزاولته.
- عامل طبيعة القوى والجماعات الضاغطة ومدى قدرتها على تنظيم نشاطاتها وفرض إرادتها على النظام السياسي.
- عامل درجة التوافق أو التعارض بين قيم هذه القوى والجماعات وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقيم النظام السياسي وقدراته واحتياجاته ومصالحه وأهدافه.

إذ كلما كانت المفاهيم والسياسات والأهداف متطابقة لدى النظام السياسي والقوى والجماعات الضاغطة، كلما كان اتفاقهما وعملهما المشترك، أكثر يسرا وسهولة، وأقدر على الوصول إلى الاتفاق المجتمعي بشأنها، أما في حال اختلافهما وتعارضهما، فسيترتب على ذلك نشوب الصراعات بين القوى والمؤسسات الاجتماعية والسياسية داخل السلطة وخارجها. ولعل في حالة دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا خير دليل على ذلك، إذ تتفق أطرافها الاجتماعية والسياسية في الحكم أو في المعارضة، على ثوابت أمنية عامة ومشتركة، تضمن

لمفاهيمها وأهدافها وسياستها الأمنية الاستقرار والاستمرار دون تغير حقيقي أو كبير على اختلاف الأوقات والأحوال، وتحت حكم أي طرف من أطرافها. فإذا وجدت بعض الاختلافات بين طرف مجتمعي أو سياسي وآخر في هذا الخصوص، فإنها ستكون اختلافات تكتيكية حول التفاصيل الإجرائية ولا تمس الثوابت الأساسية العامة للأمن في أية دولة منها.

2 - مجموعة محددات البيئة الخارجية:

وهي المحددات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي وتطبيقه، ويكون مصدرها البيئة الخارجية للدولة وخصائصها الإقليمية أو الدولية أو العالمية أو كلها معا، فبقدر ما تنتمي الدولة إلى ذاتها وبيئتها الداخلية، وتتأثر بمكونات هذه البيئة وخصائصها وتفاعلاتها، فإنها تنتمي أيضا إلى بيئات خارجية إقليمية ودولية وعالمية، وتتأثر أيضا بمكوناتها وخصائصها وتفاعلاتها. وتتفاعل الدولة في إطار البيئات الخارجية مع وحدات يمتلك بعضها أركان الدولة وخصائصها، ويفتقر بعضها إلى هذه الأركان والخصائص، لكنه يمتلك أركانا وخصائص أخرى مختلفة، تجعل من تلك الوحدات منظمات أو شركات إقليمية أو دولية، متخصصة أو عامة، خاصة أو حكومية. وتتعدد أيضا وتتنوع المفاهيم والسياسات الأمنية المتفاعلة في البيئات الخارجية للدولة، بتعدد عناصر هذه البيئات وتنوعها، فيتوافق بعضها مع مفاهيم الأمن وسياساته لدى الدولة، ويتعارض بعضها الآخر معها، وقد يكون هذا التوافق أو التعارض، مؤقتا أو دائما، جزئيا أو كليا. وفي كل الأحوال، فقد فرضت شروط الاعتمادية المتبادلة في عالمنا المعاصر، وتفرض، على وحداته، التفاعل مع الوحدات الأخرى ومفاهيمها وسياساتها الأمنية، وإن كان هذا التفاعل محكوما في البيئات الخارجية، بعدم قدرة أي من أطرافها على التصرف وفقا لمعايير السيادة والحرية المطلقة أو أساليبهما، الأمر الذي يفرض على تلك الأطراف، قيودا سلوكية متنوعة الأشكال والدرجات.

وإذا كانت البيئات الخارجية تفرض على وحداتها بعض القيود أحيانا، فإنها توفر لها بعض الفرص في أحيان أخرى، وهو ما يشمل بتأثيراته أيضا مفاهيمها للأمن وسياساتها لتحقيقه. إذ تنتج عن تغير البيئة الخارجية، فرص أو قيود أمنية لأحد أو بعض أطرافها، وفي الحالتين، فإن كل واحد من تلك الأطراف، وأيا كان نوع التأثيرات الأمنية التي يتعرض لها، سلبية أو إيجابية، ملزم بالاستجابة لذلك التغير، بإعادة صياغة مفاهيمه أو سياساته الأمنية، أو كليهما معا، لرفع أرباحه إلى أقصى حد، وتقليل خسائره إلى أدنى حد. ويمكن أن يكون ظهور ترتيبات جديدة للعلاقات التفاعلية بين وحدات البيئات الخارجية، أو ظهور قيم وأهداف جديدة تقوم عليها الترتيبات القديمة، هو الآخر دافعا لبعض الوحدات الدولية لإعادة صياغة مفاهيمها وسياساتها الأمنية، وهذا ما حدث فعلا بعد انهيار الأنظمة الاستعمارية القديمة مع بدايات القرن العشرين، وظهور المنظمات المسؤولة عن الأمن والسلام الإقليميين أو الدوليين، وكان لانهيار الاتحاد السوفيتي أيضا وتفكك المعسكر الاشتراكي، أثره في سقوط نظام القطبية الثنائية، وحلول القطبية الأحادية القلقة محله، مما دفع بالقطب الأقوى في النظام الدولي الجديد «الولايات المتحدة الأمريكية» إلى توسيع نطاق مفاهيمها وسياساتها الأمنية، لتصبح ذات أبعاد عالمية. ولعل أوضح تلك التغيرات، إعلان دول حلف الناتو أن الشيوعية لم تعد هي الخطر الأول الذي يواجهه الغرب، حيث حل محلها الإسلام السياسي وحركاته المسلحة، مما رسم صورة جديدة لمفهوم الأمن وسياساته ليس لدي دول الناتو فحسب، بل ولدى كل الدول التي يمثل الإسلام بالنسبة لها عقيدة ونظاما للحياة.

الأمن القومي والمفاهيم المقاربة

تستخدم الدراسات المهتمة بشؤون الأمن والأمن القومي عادة، مفاهيم أمنية متعددة وذات دلالات متباينة، وبقدر ما تشترك هذه المفاهيم في الجزء الأول منها «الأمن»، فإنها تختلف في الجزء الثاني «قومي أو جماعي أو إقليمي أو دولي أو؟» مما يعني تقارب هذه المفاهيم جزئيا بحكم اتفاقها على الاهتمام بالأمن ومتطلباته وتهديداته، وتباعدها جزئيا بحكم اختلافها على الإطار الذي تعالج عبره موضوع اهتمامها. وإذ أصبح الأمن قرينا للدولة ومشروطا بها، فقد عكست مفاهيمه في تعددها واختلافها، تعدد المستويات الوجودية للدولة وتنوعها ليصبح لدينا مفاهيم أمنية أخرى ذات طبيعة اصطلاحية خاصة إلى جانب الأمن بمفهوميه العامّين اللغوي والاصطلاحي، والأمن القومي بمفهومه الاجتماعي - السياسي المرتبط بالأمة ودولتها، ومن هذه المفاهيم الأمنية:

1. الأمن الإقليمي:

ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم، ويجري ذلك ضمن دائرتين:

أ - الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق إقليم معيّن.

ب - الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق إقليم معيّن.

لذلك، يظهر مفهوم الأمن الإقليمي في صور متعددة ومختلفة، فقد تتبنى دول الإقليم (الدائرة الداخلية) مفهوما موحدا لأمنها الإقليمي في حال اتفاقها علي مضمون موحد له، أو قد تتبنى كل دولة منها مفهوما أمنيا إقليميا خاصا في حال اختلافها على مضمونه، كأمن الخليج العربي الذي تختلف وجهات النظر العربية والإيرانية حوله مثلا، مثلما تختلف حوله حتى وجهات نظر الدول العربية الخليجية. ولا يصاغ مفهوم الأمن الإقليمي من وجهة نظر دول الإقليم المعني فقط، إذ تتمتع بعض الأقاليم بأهمية إستراتيجية، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية بالنسبة للقوى الدولية خارج نطاق الإقليم (الدائرة الخارجية)، مما يفرض عليها المساهمة في صياغة مفهوم الأمن فيه، منفردة أو بالاشتراك مع دول الإقليم أو مع دول خارجية أخرى، مثلما هو الأمر بالنسبة لأمن الخليج العربي الذي يمثل أحد أهم محاور الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة بفعل ثرواته النفطية وموارده المالية وفرصه الاستثمارية مما أنتج مفهوما أمريكيا للأمن في الخليج يعكس هذا الاهتمام ويعبر عن المصالح المرتبطة به. ويمكن أن يكون الإقليم وأمنه أيضا جزءا من أقاليم ومفاهيم أمنية أخرى مثلما هو الحال مع العلاقة بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي أو الأمن القومي الإيراني، ومن ثم فإن الجزء سيتأثر سلبا أو إيجابا بالجزء الذي يرتبط به تبعا لطبيعة ذلك الكل وتفاعلاته والتحولات التي تطرأ عليه.

2. الأمن الجماعي

ارتبط ظهور مفهوم الأمن الجماعي واستخدامه بظهور نظام القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستر دالاس) فكرته عن الأمن الجماعي والتي كان يعني بها (مسئولية جميع دول منطقة معينة عن حماية أمن تلك المنطقة، والتزامها بالتصدي لأي عدوان تتعرض له دولها، منفردة

أو مجتمعة، وتنظيم نشاطاتها الجماعية، وبشكل خاص العسكرية منها، واستخدامها لردع المعتدي). ويبدو هذا المفهوم للوهلة الأولى أقرب ما يكون لمعنى الأمن الإقليمي، لكنه لا يصل إلى هذا الحد، لأن دالاس والإدارة الأمريكية عموما، لم يكونوا راغبين في توسيع نطاقه نظريا ولا تطبيقيا، وإنما كان هدفهم منه خاصا بالمناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي التي استخدموا فكرة الأمن الجماعي لتطويقها بدول ترتبط ببعضها باتفاقيات أمن جماعية متكاملة ومترابطة، بحيث تكون في كل اتفاقية منها دولة تشارك في اتفاقية ثانية وهكذا حتى تكتمل سلسلة الاتفاقيات بحيث تأخذ شكل طوق يحيط بالدول الاشتراكية. فإذا تعرضت إحدى الدول المشاركة في سلسلة الاتفاقيات الدفاعية هذه لأي اعتداء، كان ذلك سببا لاشتراك الدول الأخرى الأعضاء في باقي الاتفاقيات في تحمل مسؤولية رد ذلك الاعتداء والتصدي له. وحيث يمكن لمفهوم الأمن الجماعي أن يعبر عن الصور المتنوعة للحالة الجماعية، الإقليمية أو الدولية، سواء ما يتعلق منها بالدول أو بالوحدات الأخرى في النظام الدولي، مما يجعله مفهوما متسعا بطريقة مربكة، فقد بدأت تظهر بوادر لحلول مصطلح جديد محله، يكون أكثر قدرة على التعبير عن هذا الاتساع، وأقل إثارة للارتباك وهو مصطلح الأمن الدولي.

3. الأمن الدولي

ينطوي مفهوم الأمن الدولي على مضمون ذو دلالتين سياسيتين في آن واحد:

- الدلالة الأولى: تشير إلى أمن الوحدات السياسية كلها في النظام الدولي، أي الدول فقط وتحديدا، ولأن المقصود هنا ليس دولة بعينها ولا دول إقليم بذاته، بل المقصود الدول كلها دون استثناء، فسيكون «الأمن الدولي» المفهوم المناسب للتعبير عن ذلك.

- الدلالة الثانية: تشير إلى متغيرين قديم وجديد، فالمتغير القديم هو

الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الشاملة المتسعة، كالأنظمة الإمبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة منتشرة في أنحاء متعددة من العالم بما يجعل أمنها مرتبطا بكل الأقاليم التي تتكون منها تلك الأنظمة وتسيطر عليها، وهو ما يعني إنه «أمن دولي»، أما المتغير الجديد فيظهر في صورتين، صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية أولا، وصورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ثانيا، بكل ما نتج وينتج عن هاتين الصورتين من تغير في مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها ومصالحها، مما انعكس وينعكس في الحالتين في إضفاء أبعاد متسعة وشاملة على المطالب والمخاطر الأمنية، وهو استدعى ويستدعي اتساعا وشمولا مماثلين في المفاهيم الأمنية ومتطلباتها. لذلك شاع مفهوم الأمن الدولي واتسع استخدامه في ظروف أدركت فيها الدول كلها، اتساع وشمولية الشروط العملية لهذا المفهوم، وحاجتها إليه لاستيعاب تلك الشروط في إطاره واستخدامه للدلالة عليها.

4. الأمن العالمي

وهو أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قربا من مفهوم الأمن الدولي واختلاطا به، ولكن الفارق الجوهري بينهما، يكمن في اقتصار مفهوم الأمن الدولي في دلالته على الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، واتساع نطاق مفهوم الأمن العالمي ليشمل بدلالته وفي آن واحد: الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، فضلا عن الوحدات الجديدة في النظام الدولي من غير الدول والتي بدأت بالظهور منذ بدايات القرن العشرين، مثل المنظمات الإقليمية والدولية، العامة والمتخصصة، المجتمعية والحكومية، ثم أضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود أو القوميات. حيث غيّر ظهور هذا النوع الجديد من الوحدات، طبيعة النظام الدولي الذي فقد معها طابعه الجغرافي-السياسي المقترن كليا بالدولة، وبذلك، لم يعد الإطار الأمني الذي يعبر عنه مفهوم الأمن الدولي كافيا للدلالة على الوحدات الدولية الجديدة، مما اقتضى ظهور مفهوم

الأمن العالمي الذي لا يقتصر على الدول أو يختص بها فقط، بل يشمل أيضا وإلى جانبها الوحدات الدولية الجديدة التي أصبح لها هي الأخرى مطالبها الأمنية. لذلك، بات مفهوما الأمن العالمي، والأمن الدولي يختلفان من حيث:

- عدد وطبيعة أطراف كل مفهوم.
- نوعية المطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.
- نوعية الوسائل والأساليب المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.
- نوعية ومستويات الاستجابة المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.

ويعني ذلك، أن قضايا الأمن العالمي، لم تعد قضايا ذات طبيعة سياسية فحسب، بل أصبحت أيضا قضايا مجتمعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والتلوث والتصحر والمخدرات..الخ، لذلك فإن الأمن العالمي يشمل في نطاقه الأمن الدولي، ولكن الأمن الدولي لا يشمل الأمن العالمي.

وعلى الرغم من أهمية هذه المفاهيم الأمنية وكثرة تداولها، فإنها لم تستطع حتى الآن منافسة مفهوم الأمن الوطني/القومي National security الذي بقي يحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام والانتشار والتداول بحكم ارتباطه بالدولة التي ما زالت أكثر وحدات النظام الدولي عددا وأوسعها نشاطا.

الأمن القومي والسياسة الخارجية

ساد الأوساط المهتمة بقضايا السياسة والأمن ولوقت طويل، تيار رأى في الأمن عامة، والأمن القومي خاصة، هدفا من أهداف السياسة الخارجية، وعلى الرغم من الأهمية الاستثنائية التي أعطاها بعض ممثلي هذا التيار للأمن القومي ضمن مجموعة أهداف السياسة الخارجية، عندما عدّوا «الأمن القومي للدولة هدفا من أهم أهداف السياسة الخارجية»[1]، فإن ذلك لم يغير حقيقة أن مقاربة هذا التيار لقضايا الأمن القومي، عانت وتعاني من مشكلتين، هما:

- مشكلة المنظور الجزئي الذي يجعل الأمن القومي هدفا فرعيا تابعا للسياسة الخارجية.

- مشكلة المنظور الخارجي الذي يجعل الأمن القومي مرتبطا بالتهديدات الخارجية فقط.

وهو ما يؤدي بمجمله، وفي النهاية، إلى تضييق نطاق المخاطر والتهديدات الأمنية خلافا لواقع الحال، وحصر المسئولة النظرية والعملية عن تحقيق أهداف الأمن القومي ومواجهة تهديداته في المؤسسات والأنشطة الخارجية للدولة، خلافا لما يجب أن يكون عليه الحال.

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1985، ص89.

ولكن هذه الدراسة، تحاول أن تقارب مفهوم الأمن القومي، وتعالج علاقته بالنشاط السياسي للدولة وتفاعلاتهما، من منظور مختلف تمام، حيث تنظر إلى الأمن القومي وقضاياه نظرة كلية شاملة، وتتعامل مع الدولة ككيان مركب له مستويات وجودية متعددة ومتنوعة، تتوزع على محورين بيئيين أساسيين:

- محور البيئة الداخلية للدولة.
- محور البيئة الخارجية للدولة.

وتأسيسا على ذلك، فإن كل ركن من أركان الدولة، وكل شرط من شروط وجودها واستمرارها، وكل نشاط من أنشطتها، وكل حاجة من حاجاتها، وكل هدف من أهدافها، ومن ثم، كل خطر يهددها، سيبدو من منظور هذه الدراسة، ذو وجهين أو بعدين أحدهما داخلي والآخر خارجي، بما يفرض على الدولة، بناء تقديراتها ومواقفها وسياساتها، وتطبيقها في إطار هذين المحورين، ووفقا لظروفهما ومتطلباتهما. وبذلك، فإن سعي الدولة لتحقيق قيم أمنها القومي، وضمان متطلباته، وتأمين شروطه، يستلزم منها وضع مخطط إستراتيجي شامل لتحويل هذه القيم والمتطلبات والشروط إلى أهداف/وظائف عملية محددة، وتوزيعها على سياساتها التنفيذية، وفقا لمحور العمل ودائرة الاختصاص والمسؤولية، ليأخذ هذا المخطط بالنسبة للدولة صورة «السياسة العليا» التي تتفرع عنها في كل دولة، سياستان تنفيذيتان متخصصتان هما[2]:

---

(2) يقسم بعض الباحثين العمل السياسي للهيئات المتخصصة بشؤون الأمن القومي على ثلاثة أقسام:
- السياسة الداخلية.
- السياسة الخارجية.
- النشاط الدبلوماسي.

وقد اختصرنا هذا التقسيم بإدخال النشاط الدبلوماسي في نطاق السياسة الخارجية ليصبح لدينا قسمان فقط هما السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.
- انظر: محمود شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص35.

* السياسة الداخلية
* السياسة الخارجية

حيث تتولى كل سياسة منهما تنفيذ الأهداف/الوظائف التي تقع ضمن محورها وفي نطاق اختصاصها ومسؤولية أجهزتها. وبذلك، تضمن الدولة لنفسها:

أولا: توزيع المهمات والمسؤوليات بين المؤسسات والأجهزة المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن القومي وفقا لقواعد التخصص وتقسيم العمل.

ثانيا: توافق الأنشطة الإنجازية والسياسات التنفيذية للمؤسسات والأجهزة المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن القومي وتناسق قدراتها ووسائلها وأساليبها التنفيذية.

ثالثا: تكامل الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات والأجهزة المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن القومي وضمان متطلباته وشروط استمراره.

ويؤسس ما تقدم للاتفاق مع الرأي القائل إن السياسة الخارجية هي «مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي»[3]، ويأتي قبول عمومية الإشارة إلى الفاعلين الدوليين هنا من منطلق وجود فواعل آخرين في النظام الدولي إلى جانب الدولة مثل المنظمات الإقليمية والدولية، الحكومية والأهلية، والشركات الدولية العابرة للحدود والقوميات. وتتضمن السياسة الخارجية لأية دولة أو فاعل دولي العناصر التالية:

1 - نشاط فاعل أو منفعل.

---

(3) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945- 1982، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، آب1989، ص23 وما بعدها.

2 - أطراف البيئة الخارجية التي توجه إليها الوحدة الدولية نشاطاتها الفاعلة بشكل منفرد أو جماعي.

3 - احتياجات ومصالح وأهداف تسعى الوحدة الدولية عبر نشاطاتها الفاعلة في البيئة الخارجية إلى تحقيقها أو حمايتها وترسيخها.

4 - قدرات وهياكل وظيفية ووسائل وأساليب تنفيذية تستخدمها مؤسسات السياسة الخارجية وأجهزتها لممارسة نشاطاتها الموجهة نحو أطراف البيئة الخارجية لتلبية احتياجات الدولة وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها.

وبذلك، تكون السياسة الخارجية للدولة، هي المسئولة عبر مؤسساتها وأجهزتها، عن تنفيذ سياسات الوحدة الدولية لتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها خارج حدودها الجغرافية-السياسية (الدولة)، أو خارج حدود نشاطها الجغرافية-السياسية (الوحدات الدولية من غير الدول)، باستخدام أنشطة أفرادها ومؤسساتها لتنظيم وإدارة علاقاتها وتفاعلاتها مع مكونات بيئتها الخارجية من الوحدات الدولية الأخرى (دول، منظمات، شركات فوق قومية)، بما يجعل البيئة الخارجية بمستوياتها ووحداتها المختلفة هي مجال عمل السياسة الخارجية ونطاق نشاطها. بقدر ما تكون السياسة الداخلية للدولة، هي المسئولة عبر مؤسساتها وأجهزتها، عن تنفيذ سياسات الوحدة الدولية لتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها داخل حدودها الجغرافية-السياسية (الدولة)، باستخدام أنشطة أفرادها.ومؤسساتها لتنظيم وإدارة علاقات وتفاعلات مكوناتها الوطنية المحلية، بما يجعل البيئة الداخلية بمستوياتها ووحداتها المختلفة هي مجال عمل السياسة الداخلية ونطاق نشاطها.

ومن منظور الدولة تحديدا، يجري التخطيط للسياسة الخارجية عادة، اعتمادا على قدرات الدولة وخصائصها الذاتية أساسا، بهدف نسج شبكة من العلاقات والنشاطات الخارجية، تتيح لها زيادة حجم استفادتها من عناصر قوتها، وتحسين نوعيتها، ورفع كفاءتها، بقدر ما تتيح لها أيضا،

التقليل إلى أقصى قدر ممكن من الآثار السلبية الناجمة عن عناصر الضعف فيها، لتكون المحصلة النهائية هي ضمان أمن الدولة واستمرارها، عبر تلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها. لكن ما يحدث في الواقع، هو أن الوحدات الدولية الأخرى التي توجه إليها الدولة سياستها الخارجية، تمتلك هي الأخرى قيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها الخاصة التي تعمل في الإطار الخارجي (المحيط الدولي) على تطبيقها وتلبيتها وضمانها وتحقيقها، مستخدمة في ذلك سياستها الخارجية ومجموعة مؤسساتها وأجهزتها الوظيفية التنفيذية وقدراتها ووسائلها وأساليبها. لذلك يصبح لزاما على السياسة الخارجية وأجهزتها في أية دولة، أن تدرك أنها نشاط هادف إلى تجسيد قيم مجتمع ما وتلبية احتياجاته وحماية مصالحه وتحقيق أهدافه في مواجهة قيم واحتياجات ومصالح وأهداف مجتمع أو مجتمعات أخرى، وهو ما يحتم على الساسة وصناع القرارات، الموازنة بين ما هو مرغوب وما هو ممكن[4]. ويعني ذلك أن السياسة الخارجية تمثل نشاطا فاعلا وهادفا، تمارسه الدولة وتوجهه إلى محيطها الخارجي ووحداته الدولية، بالقدر نفسه الذي تمثل فيه نشاطا منفعلا توجهه الدولة إلى وحدات محيطها الدولي كرد فعل على أفعال سياسية خارجية سبق ووجهتها إليها هذه الوحدات*.

وتستخدم الدول نشاطها السياسي الخارجي عادة، بهدف ممارسة فعل تأثيري يلبي احتياجاتها، ويضمن مصالحها، ويحقق أهدافها، في مواجهة وحدات المجتمع الدولي التي باتت تشمل اليوم الدول والمنظمات والشركات الإقليمية والدولية معا، بالقدر نفسه الذي تستخدم فيه الدولة

---

(4) أمين هويدي، هنري كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1979، ص153.

(*) يكون الفعل أو رد الفعل، المنفرد والقائم بذاته، الصادر عن الوحدة الدولية، والموجه إلى البيئة الخارجية ووحداتها «سياسة خارجية»، أما الأفعال وردود الأفعال المتعددة لوحدات دولية متعددة (السياسات الخارجية) والمأخوذة في صورتها المتبادلة والمتفاعلة فتكون «علاقات دولية».

هـذا النـشاط بـهـدف الـــرد (بالموافقة أو الرفض أو إعلان الحياد) على سياسة أو سياسات خارجية موجهة إليها من تلك الوحدات التي تسعى هي أيضا إلى تلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها. لذلك، فإن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية في أية دولة، يتطلب إجراء حسابات مركبة للاحتمالات المتعلقة بذلك كله بالنسبة للدولة والوحدات الأخرى المتفاعلة معها، بقصد الوصول إلى المستوى الأمثل لتنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف. ويؤدي اختلاف مفاهيم الدول بصدد أمنها وسياساتها العليا، والمنعكس بصيغة اختلاف في سياساتها الداخلية والخارجية معا، إلى تعارض هذه السياسات لمنع التأثير السلبي وتقليله من جهة، ومن جهة أخرى للاستمرار في عملية تلبية الاحتياجات وضمان المصالح وتحقيق لأهدافه.

ونستنتج مما تقدم، أن السياسة الخارجية، وجه وأداة لسياسة الدولة العليا الموضوعة وفقا لمفهومها لأمنها القومي، وأن السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لأية دولة، هما ركنا السياسة العليا وشكلي ممارستها الأساسين، وأن كل سياسة منهما امتداد للأخرى، وهما معا امتداد وتجسيد للأمن القومي للدولة وأركانه ومفرداته في التطبيق العملي[5]. وعليه، فإن السياسة العليا لأية لدولة، هي الإطار النظري لقيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها التي تجد في السياستين الداخلية والخارجية أوجهها وأدواتها التطبيقية والتنفيذية، وأن السياسة الخارجية على وجه التحديد هي الأداة والذراع المسئول عن تطبيق قيم السياسة العليا للدولة، وتلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها في المحيط الخارجي. ويربط ذلك، السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية برباط تفاعلي وثيق، حيث لم يعد بالإمكان في ظل تشابك العلاقات والتأثيرات البيئية والمحيطية، تصور انفصال السياسات الداخلية والسياسات الخارجية للدول، أو انعدام التأثير المتبادل بينها. فواقع استقلال كل من هاتين

(5) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، مرجع سابق، ص24.

السياستين وتميزهما في المفردات التكوينية، والمؤسسات والأجهزة التنفيذية، والقدرات والوسائل والأساليب الإنجازية، لا يعني الفصل بينهما بأي شكل وكل حال، لما بينهما من صلات وتأثيرات متبادلة تمارسانهما في سياق علاقة تفاعلية على درجة عالية من الاتساع والعمق، يؤكدها انعكاس الفشل أو النجاح في أي منهما على الثانية. وحيث إن الأصل في وجود الدول وقيمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وسياساتها هو الوجود الداخلي ومكوناته وأنشطته، فسيكون سلوكها السياسي الخارجي امتدادا لوجودها وسلوكها السياسي الداخلي ووجها من أوجه تحركه وتفاعله مع محيطه وانفعاله به وفعله فيه، ذلك الفعل والانفعال المتأثران بوعي أو دون وعي بخصائص الوحدة الدولية وبيئتها وقيمها وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها، لتتأثر السياسة الخارجية بذلك «بظروف واقع جغرافي وتاريخي واقتصادي وثقافي، وفي ضوء حساب القوى الخارجية والقوة الفعلية للدولة»[6]. ونتيجة لذلك، فقد بدأ الفقه السياسي المعاصر «ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها امتداد للسياسة الداخلية، بحيث أضحى أحد ملامح اكتشاف الوضع الداخلي بخصائصه وعناصره ومميزاته هو دراسة عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية»[7]. هكذا تكون العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية علاقة ارتباط عضوي عميق، فهما تتكاملان وتتفاعلان في إطار السياسة العليا لتطبيق قيم الدولة وتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها كل منهما تساند الأخرى وتدعمها في ذلك.

لكن هذا الارتباط العميق والوثيق بين السياستين الداخلية والخارجية لأية دولة، يجب ألا ينسينا اختلافهما عن بعضهما بفعل اختلاف البيئة التي تتحرك فيها كل سياسة منهما وطريقة استخدامها لقدراتها وأساليبها

---

(6) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1972، ص189.

(7) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1978، ص111.

وأدواتها، حيث تمارس السياسة الداخلية فعالياتها داخل الحدود الإقليمية والسياسية للدولة وفي إطار البيئة الوطنية التي تحتكر فيها مؤسسات الدولة وأجهزتها، عامل القوة/السلطة الشرعية في مواجهة المجتمع الداخلي المحكوم من قبلها، بينما تمارس السياسة الخارجية فعالياتها خارج الحدود الإقليمية والسياسية للدولة وفي إطار البيئة الدولية التي تشهد وجود وتفاعل قوى متعددة تمتلك كل منها قيمها وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وسياساتها وإرادتها المستقلة في مواجهة الوحدات الدولية الأخرى وقيمها وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وسياساتها وإراداتها المستقلة. لذلك فإن السياسة الخارجية لأية دولة، وبقدر ما تمثل استجابة لمتطلباتها ومقتضيات وضعها الداخلي وأداة لتحقيق أهدافها، فإنها تمثل في ذات الوقت ردودا على السياسات الخارجية للوحدات الأخرى التي تظهر باعتبارها مسببات خارجية أو مُخرجات من طرف دولي ومُدخلات لطرف آخر تتوجه إليه، فإذا كان مجتمع صانع القرار السياسي هو بيئته الداخلية، فإن المجتمع الدولي هو بيئته الخارجية. وبناء على المنظور السابق الذي تتغير فيه بشكل كلي علاقة الارتباط والتفاعل بين الأمن القومي والسياسة العليا للدولة، ستتغير أيضا علاقة الأمن القومي بالسياسة الخارجية، فبدلا من روية التيار التقليدي لهذه العلاقة على أساس أن: (الأمن القومي جزء من السياسة الخارجية وهدف من أهدافها)، سيصبح (الأمن القومي هو الكل الذي تتفرع عنه أهداف الدولة وسياستيها الداخلية والخارجية وأهدافهما)، وهذا ما ذهبت إليه إحدى المهتمات بشؤون الأمن ودراساته عندما رفضت الرأي التقليدي القائل بتبعية الأمن للسياسة، ووصفته بسخرية قاسية بأنه: كمن يجعل النظرية (الأمن) تابعة للتطبيق (السياسة)، وهو ما يشبه في رأيها القول: إن الذيل هو الذي يلعّب الكلب وليس العكس كما هو واقع الحال[8].

---

(8) نيتا سي كراوفورد، دراسات الأمن: ماضيها ومستقبلها، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، عدد42، أكتوبر1992، ص127.

وعليه، فإن مقاربة هذه الدراسة للأمن القومي بوصفه إطارا عاما للسياسة الخارجية، تبدو متفقة مع وجهة النظر التي ترى في هذه الأخيرة «سلوك الدولة الخارجي انطلاقا من مفهومها لأمنها القومي وحماية له»[9]، لتكون السياسة الخارجية بذلك «أداة لحماية الأمن القومي»[10]، إلى جانب أدوات أخرى، وهو ما يتعارض كليا والرؤية التقليدية التي تقلب الصورة رأسا على عقب عندما تجعل الأمن القومي مجرد هدف من أهداف السياسة الخارجية، حتى وإن وصفته بأنه أهم تلك الأهداف، لأن ذلك لا يغير من واقع الأمر شيئا. وبقدر ما يتأثر استخدام السياسة الخارجية كأداة لتحقيق أهداف الدولة وحمايتها، بمضمون أمنها القومي وأركانه ومفرداته، فإنه يؤثر فيه بالمقابل طالما أن السياسة الخارجية هي أداة تحقيق هذا المفهوم وحمايته. ومن ثم فإن زيادة قدرة السياسة الخارجية للدولة، ونمو وتطور إمكانياتها الإنجازية، تجعلها أقدر على انجاز وظائفها وتنفيذ مهامها بشكل أيسر وأكثر دقة وفاعلية، وهو ما يجعل الدولة، أقدر على إنجاز مفردات مفهومها الأمني، بل وتجاوزها نحو مفردات مضافة أكبر وأوسع والعكس صحيح تماما. حيث إن تدني قدرات السياسة الخارجية للدولة، وتضاؤل وتخلف إمكانياتها الإنجازية، يجعل إنجازها لمفردات أمنها القومي أصعب وأقل دقة وفاعلية بما يضطر الدولة نتيجة لذلك إلى تحديد مفردات أمنية أصغر وأضيق في مدياتها بما يتناسب وقدرة أجهزتها الإنجازية ووسائلها وأساليبها على تحقيقها.

ويعني هذا أن على الدولة أن تغيّر مفهومها الأمني تبعا لتغير قدرة مؤسساتها وأجهزتها الإنجازية وبشكل طردي، حيث ينعكس تنامي قدرة مؤسسات وأجهزة السياسية الخارجية سلبا وإيجابا على مفهومها الأمني، ومثلما أن تطور هذا المفهوم أو نموه، يمكن أن يدفع بالدولة إلى تطوير

---

(9) علي الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، القاهرة، عدد35، يناير1984، ص7.

(10) حامد ربيع، إطار الحركة السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص160.

سياستها الخارجية ومؤسساتها وأجهزتها لبلوغ أرفع مستوى إنجازي ممكن لها، بما يغير من طبيعة سياستها الخارجية وتوجهاتها، فإن تراجع أو تدني المفهوم الأمني للدولة، لا بد وأن يدفعها لتغيير نوع وحجم نشاطاتها السياسية الخارجية بما يجعلها متوازنة ومتناسبة مع طبيعة وحدود مفهومها الأمني. وتبعا لذلك، ستكون العلاقة بين الأمن القومي والسياسة الخارجية علاقة ذات طبيعة تأثيرية متبادلة، بحيث يقتضي اتساع مفهوم الأمن القومي وتزايد متطلباته وشروطه المتجسدة في أهدافه الوظيفية، اتساعا وتزايدا مقابلين ومماثلين في السياسة العليا، ويستتبع ذلك بدوره اتساعا وتزايدا مقابلين وموازيين في أهداف السياسيتين الداخلية والخارجية ومسؤولياتهما عن تحقيق الأمن القومي، وتحسن الكفاءات الإنجازية لمؤسساتهما وأجهزتهما، وتطوير قدراتها ووسائلها وأساليبها. ومن جهة أخرى، فإن تغير القدرات الإنجازية لهاتين السياستين إيجابيا كميا ونوعيا، سيدفعها إلى إجراء تغيير إيجابي كمي ونوعي مقابل ومواز في مفهومها للأمن القومي وأهدافه الوظيفية، والعكس صحيح في الحالتين، وذلك، تكون معادلة العلاقة بين هذه العناصر «معادلة طردية متبادلة» يؤثر كل طرف فيها في الطرف الآخر تأثيرا متبادلا في السلب والإيجاب.

الأمن والمعلومات
دور الأجهزة الاستخبارية في تحقيق الأمن

منذ فجر التاريخ، والإنسانية، أفراداً ومجتمعات وأنظمة حكم، في بحث دائم ودائب عن المعرفة، يحفزهم على ذلك ويدفعهم إليه، وعي متزايد بضرورة المعرفة لحماية الحياة وضمان مقوماتها وتوفير شروطها، ولزومها لاستباق المخاطر والتهديدات والتهيؤ لمواجهتها والتعاطي معها، وإدراك متنام للحاجة الحيوية إليها للوصول إلى السلطة أو للاحتفاظ بها. وقد عبرت عن ذلك وأوجزت معانيه، أسطورة يابانية قديمة تتحدث عن رموز السلطة الإمبراطورية وشروط حيازتها وممارستها، وتحدد هذه الرموز في:

«السيف والجوهرة والمرآة»

التي تقابلها في لغتنا الحديثة:

«السيف = القوة، الجوهرة = الثروة، المرآة = المعرفة»

(حيث تكاد الحكايات القديمة تجمع على جعل المرآة وسيلة سحرية، تسمح لصاحبها ليس برؤية نفسه فحسب، بل وبرؤية، وأحيانا سماع، ما يخبئه له القدر، أو ما تهمه معرفته من المعلومات، مما لا يقع في نطاق سمعه وبصره).

جامعة بين هذه الرموز في نسق كلي متفاعل، تتبادل فيه مع بعضها التأثير، ويكون كل رمز منها قابلاً للتحول إلى رمز آخر غيره تحت ظروف

معينة[1]. وقارب المفكر والاستراتيجي الصيني القديم «صن تزو» الفكرة ذاتها بمنظور إستراتيجي ومنطق عسكري، مؤكدا الأهمية القصوى للمعرفة (المرآة)، ودورها الأساس والحاسم في الحرب، رابطاً بينها وبين احتمالات النصر في المعركة وفقا لمعادلة تناسبية طردية عبرت عنها قواعد العمل الإستراتيجي التي حددها في[2]:

1 - اعرف عدوك واعرف نفسك وعندها لن تكون في خطر في مائة معركة.

2 - عندما تكون جاهلاً بالعدو، ولكن تعرف نفسك تتساوى احتمالات نجاحك أو فشلك.

3 - إذا كنت جاهلاً بعدوك وجاهلاً بنفسك معاً، فإنك بالتأكيد في خطر في كل معركة.

ورأى المفكر الأمريكي المعاصر «آلفن توفلر»، أن الإنكليزي «فرانسيس بيكون 1561-1626»، أول من استعاد في العصر الحديث مضمون قواعد «صن تزو» هذهِ من منظور جديد وعام عندما قال إن «المعرفة هي السلطة/القوة POWER». وتواصل الاهتمام المميز بالمعرفة بعد بيكون، وتصاعد حتى بلغ درجة جعلت «توفلر» يقدم المعرفة في الأهمية على المصدرين الآخرين للسلطة «القوة والثروة»[3]، ويعلل ذلك بأن «المعرفة» تتميز بخاصيتين لا تتوفران لتلك المصادر، وهاتان الخاصيتان هما:

1. إن المعرفة هي الأساس في وجود المصادر الأخرى للسلطة (القوة والثروة).

---

(1) الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: فتحي حمد بن شتوان و نبيل عثمان، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس-ليبيا، ط2، 1996، ص28-29.

(2) صن تزو، فن الحرب، ترجمة: محمود الحداد، دار القدس، بيروت، ط1، 1975، ص80.

(3) الفن توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة: محمد علي ناصف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990، ص33.
- انظر أيضاً: توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص28.

2. إن المعرفة قادرة على مضاعفة وتحسين نوعية وفاعلية المتاح من المصادر الأخرى للسلطة (القوة والثروة).

وتأسيسا على ذلك، فقد رأى «توفلر»، أن المعرفة ليست قوة فقط، لكنها أيضا مصدر لأعلى أنواع القوة، حيث:

- إن المعرفة قادرة على أن تقلل إلى الحد الأدنى حاجة مستخدمها إلى المصادر الأخرى للقوة ومواردها[4].

- إن المعرفة قادرة على أن تزيد إلى الحد الأعلى قدرة مستخدمها على تحقيق أكبر عدد من الأهداف وبأعلى مستوى من الربح.

واستنتج «توفلر»، أن ذلك كله، يجعل القوة القائمة على المعرفة، والمستمدة من الاستخدام الأمثل لها، جديرة بوصف «السلطة/القوة عالية النوعية»[5].

وبامتداد رقعة الجغرافيا البشرية والسياسية، وتراكم منجزاتها الحضارية، وتحسنها الكمي والنوعي عبر التاريخ، وازدياد البشر واتساع علاقات التفاعل بينهم وتنظيمهم في إطار وحدات اجتماعية-سياسية (دول) متنوعة الخصائص ومتباينة الأهداف، وتنامي احتياجات الدول والجماعات ومطامحها ومطامعها، ومحدودية الموارد والخيرات المتاحة أمامها. فقد تراوحت علاقات التفاعل الإنساني على الدوام، بين التعاون والتنافس والصراع، فغدت كل وحدة اجتماعية-سياسية (دولة) في حالة ترقب لمعرفة ما تحتاجه الوحدات الأخرى وترغب في تحقيقه، تحسبا لما قد تتخذه من مواقف وتنفذه من سياسات، يمكن أن تهدد وجودها وأمنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة[6]. ونتيجة لذلك، فقد بات محتماً على كل وحدة اجتماعية

(4) توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص33.
(5) المرجع السابق، ص31.
(6) أدونيس العكرة، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1981، ص108.

منها، وتحديدا الدول، امتلاك أوسع وأوضح وأدق معرفة ممكنة بعوامل وقوانين التفاعل بينها وبين الوحدات الأخرى، وقيم كل منها وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وفرصها وقيودها، لتكون هذه المعرفة القاعدة الارتكازية التي تستند إليها وتنطلق منها خيارات الوحدات/الدول، والتي تتجسد في صورة قرارات تعكس قيمها وقدراتها واحتياجاتها وأهدافها، وتنفذ سياساتها، طالما أن أي خيار في النهاية هو قرار بالمفاضلة بين خيارات مرغوبة أو ممكنة[7].

واقتضى امتلاك الدول لمثل هذه المعرفة، أن توجه جزءاً أساسياً من أهدافها وسياساتها ونشاطاتها للقيام بأربع عمليات متعاقبة ومترابطة والمتكاملة هي[8]:

- جمع أكبر قدر ممكن من المادة الأولية للإحداثيات المعرفية لبيئاتها النشاطية الداخلية والخارجية، متمثلة في البيانات/المعطيات المجردة.

- إخضاع البيانات/المعطيات المجردة للمعالجة لتحويلها إلى معلومات.

- إخضاع المعلومات للمعالجة التفسيرية والتحليلية لاستخلاص الدلالات والنتائج والتوقعات منها.

- بناء التقديرات والاحتمالات والخيارات في ضوء ما تم استخلاصه من المعلومات من الدلالات والنتائج والتوقعات.

وتعد المعرفة المستخلصة من هذه العمليات، الأساس الذي تقوم عليه القرارات التي تتخذها الدول وتحدد فيها احتياجاتها ومصالحها وأهدافها، وتنفذ خططها وسياساتها. وبتزايد عدد القضايا التي يعالجها

(7) بشير عباس العلاق، الإدارة: مبادئ، وظائف، تطبيقات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، سرت-ليبيا، ط1، 1995، ص94 وما بعدها.

(8) حول مفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة، انظر: توفلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص35.

صانع القرار ويتعاطى معها، وارتفاع درجة تعقيدها وتداخلها، وتنوع أوجهها وتعدد أبعادها، بات محتما أن يتزايد بالمقابل عدد الخيارات/ القرارات الذي يحتاج إلى المفاضلة بينها، مما يقتضي بالمقابل والتوازي، تزايدا في حجم، وتحسنا في نوع الإحداثيات المعرفية التي يحتاجها لاستخلاص البدائل أو الخيارات القرارية منها وبنائها على أساسها.

وإذ تستند القرارات إلى المعرفة وتقوم عليها، وتُستمد المعرفة من المعلومات وتستخلص منها، فسيكون صحيحا بل وبديهيا تماما القول إن: «... القرارات لا تصدر إلا بناءاً على معلومات»[9]، وأن «المعلومة أساس عملية صنع القرار»[10]. وعليه، فسيكون احتمالات نجاح أو فشل القرارات التي تتخذها أية وحدة قرارية محلية أو دولية، مرهونة في جانب أساس منها، بمقدار المتاح لصناع هذه القرارات من المعلومات/ المعرفة ونوعها، ودرجة مصداقيتها، وتوقيت الحصول عليها، وأساليب معالجتها وطرق استخدام نتائجها[11]، وقد قال سن تزو قديما: «إن السبب وراء إحراز الحاكم المتنور والقائد الحكيم للنصر... وتحقيقهما لإنجازات تفوق أعمال الرجال العاديين هو قدرتهما على المعرفة المسبقة»[12]، ويعني ذلك أن الأبرز والأهم بين خصائص الاختيار المناسب والصحيح، والتمثل على مستوى الدولة في القرار السياسي الرشيد، هو اعتماد هذا الاختيار/ القرار على التدفق المستمر لمعطيات البيئة أي على المعرفة، والقدرة على فهمها وتفسيرها بشكل صحيح، والتنبؤ على أساسها بأفعال الآخرين وردود أفعالهم على مواقفنا وأفعالنا[13].

---

(9) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد225، السنة20، تشرين ثاني1997، ص17.

(10) جميل مطر، حدود على السياسة، مرجع سابق، ص12.

(11) بشير العلاق، الإدارة، مرجع سابق، ص87.

(12) صن تزو، فن الحرب، مرجع سابق، ص150.

(13) توفلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص369.

وحيث إن السياسات الناجحة تَنتُج عن قرارات عقلانية رشيدة، بقدر ما تتجسد ويتم تنفيذها أيضا بقرارات عقلانية رشيدة، قوامها في الحالتين المعرفة الناتجة عن التراكم الكمي والتحسن النوعي في المتاح من البيانات/المعطيات الأولية، وصحة المعلومات المستخلصة منها، ودقة الدلالات والنتائج المستمدة منها، وصحة التقديرات والاحتمالات والخيارات المؤسسة عليها. فقد بات الحصول على هذه المعرفة/المعلومات حاجة حيوية استجابت لها الدول أولا، ثم تبعتها في ذلك باقي الوحدات الدولية، بإنشائها وتطويرها لمجموعة الأنشطة والمؤسسات المكلفة بالحصول على المعلومات والمعروفة في النطاقين السياسي والعسكري بمسميات مثل: «أجهزة الاستخبار أو الاستخبارات أو المخابرات»، أو ما يعبر عن هذا المعنى من المسميات الأخرى، والموكلة عادة بتزويد الجهات التي أنشأتها بالمعرفة التي تحتاجها عن بيئاتها الداخلية والخارجية، والنشاطات الفعلية والمحتملة لوحداتها، بتزويدها لهذه الجهات بالبيانات والمعلومات والدلالات والنتائج والتقديرات والاحتمالات، والتوصيات اللازمة بشأن الخيارات المتاحة، لتُجنبها بذلك مأزق المباغتة والعجز عن الاستعداد المسبق لمواجهة أسوأ الاحتمالات. وعليه فقد أصبحت وظيفة جمع المعلومات (الوظيفة الاستخبارية)، وظيفة ذات طبيعة مركبة لأنها تجمع بين:

- التحسس والاستشعار المبكر.
- التحليل والاستنتاج والتنبؤ.
- منع نشاطات الأجهزة الاستخبارية للوحدات الدولية الأخرى أو إعاقتها.

وبقدر تعلق الأمر بالوظيفة الأساسية لهذه الأجهزة، فإنها ستكون مماثلة لوظيفة المجسات التي تستخدمها الكائنات الحية لتحسس البيئة الخارجية وجمع المعلومات عنها، للتعرف على خصائصها وظروفها، وتحديد ما فيها من الفرص المتاحة والقيود المفروضة، لكن وظيفة هذه

المجسات، تتسع عادة في حالة الدولة لتشمل أيضا منع الآخرين من جمع المعلومات عنها أو عن حلفائه. وتنصَبُّ أهداف هاتين الوظيفتين في النهاية على حماية الوجود وضمان الأمن وتحقيق الأهداف بالنسبة للدولة التي كانت وما تزال أول وأهم وحدات المجتمع الدولي، فمعرفة الدول بما يدور من أحداث خارج حدودها السيادية، ضرورة حيوية لضمان وجودها وشرط لازم لحماية أمنها، وهذا ما جعل المعلومات (المعرفة) من قبل «أهم رقائق درع الأمن القومي»[14]، وهو ما يجعل هذه المعلومات (المعرفة) الآن ليس قوة فقط بل وأفضل أسس القوة وأوثق أنواعها وأشدها[15]. وعليه فإن من الأخطاء القاتلة بالنسبة للدولة التصرف دون معرفة لأنها بذلك، ستحدد أهدافها وتتخذ قراراتها وتنفذ سياساتها في فراغ ومن فراغ، ومن يقع في مثل هذا الخطأ يضع نفسه حتما تحت رحمة ظروف لا يعرفها ولا يتحكم بها، وسيفشل بالضرورة في تحقيق التوازن بين ما يحتاج إليه، وما يريد الحصول عليه، وما تسمح له قدراته بالحصول عليه، وما يسمح له الآخرون بأن يحصل عليه من ذلك فعلياً، وفي ذلك تكمن نهايته المؤكدة.

لقد أُطلقت في السابق تسمية «الأجهزة الاستخبارية» على الأجهزة المسئولة عن توفير المعلومات للدولة، ومنع الآخرين من الحصول على المعلومات عنها، وبظهور مفهوم «الأمن القومي»، شاعت تسميته أخرى لها مشتقة من وظيفتها ومسئوليتها عن حماية هذا الأمن، فأصبحت تعرف باسم «جهاز الأمن القومي»[16]. وأدرجت هذه الأجهزة وظيفيا ضمن الإدارات التي تتكون منها المجالس المسئولة عن الأمن القومي كما هو الحال بالنسبة لمجلس الأمن القومي الأمريكي الذي تجتمع في إطاره عديد

(14) جميل مطر، حدود على السياسة، مرجع سابق، ص12.

(15) نبيل علي، الإنترنت: حديث النعم والنقم، مجلة العربي، الكويت، عدد496، مارس2000، ص50.

(16) علي الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مرجع سابق، ص8.

المؤسسات الاستخبارية مثل «لجنة المخابرات INTELLGENCE COMMTTE، ووكالة المخابرات المركزيـــة C I A»[17]. ولكن اختلاف مسميات هذه الأجهزة، لم يغير من طبيعتها أو نوعية وظائفها، «فالاستخبارات أو مصلحة الاستخبارات أو أجهزة الاستخبارات أو المخابرات هي مجموعة الأجهزة والتشكيلات والوسائل المستخدمة لجمع المعلومات..وتحليلها، والعاملة في نفس الوقت على مكافحة عمليات التجسس أو التخريب المعادية وإبطال كل عمل يقوم به العدو لجمع المعلومات عن معسكر الصديق»[18].

أنواع الأنشطة الاستخبارية

لم تعد مسألة تنوع الأنشطة المعلوماتية والاستخبارية وتعدد أشكالها واختلافها موضع جدل أو نقاش، بعد أن بات ذلك التنوع والتعدد من الحقائق المسلم بها والمتفق عليها. وإذا ما تجاوزنا التصنيفات التقليدية لهذه الأنشطة على أساس كونها أنشطة عسكرية ومدنية أو سرية وعلنية، فإن المساهمة الأساسية التي يمكن تقديمها في هذا الشأن، تنصب على تصنيف تلك الأنشطة تبعا للعناصر التكوينية في كل نوع منها، لتتوزع هذه الأنواع على ثلاث مجموعات وفقاً للعناصر التكوينية التالية:

- طبيعة وهدف النشاط الاستخباري.
- أداة وأسلوب النشاط الاستخباري.
- موقع ونطاق النشاط الاستخباري.

ومن ثم فإن الأنواع الأساسية للأنشطة الاستخبارية وفقاً لهذه العناصر هي:

---

(17) أمين هويدي، هنري كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص46.

(18) مجموعة من المختصين، الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1977، ج1، ص62.

أولاً: أنواع الأنشطة الاستخبارية وفقا للطبيعة والأهداف

- **أنشطة استخبارية تعرضية**: وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية الرامية إلى جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات والتقديرات عن الأطراف الدولية الأخرى، أو الهادفة إلى تمرير بيانات ومعطيات إلى الأجهزة الاستخبارية لتلك الأطراف لتضليلها والتشويش عليها ودفعها نحو معلومات وتقديرات خاطئة أو غير دقيقة.

- **أنشطة استخبارية وقائية**: وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية الرامية إلى إعاقة عمل الأجهزة الاستخبارية للأطراف الدولية الأخرى أو منعها من جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات والتقديرات عن الدولة أو حلفائها، أو الهادفة إلى إفشال نشاطات تلك الأجهزة لتمرير البيانات والمعطيات التضليلية للتشويش على الأجهزة الاستخبارية للدولة أو حلفائها.

ثانياً: أنواع الأنشطة الاستخبارية وفقا للأسلوب والوسيلة

- **أنشطة استخبارية بشرية**: وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التعرضي و/أو الوقائية التي يتولى إنجازها أفراد أو مجموعات ينتمون إلى الأجهزة الاستخبارية أو يتعاونون معها، ويتم توجيه تلك الأنشطة إلى أفراد أو مجموعات ينتمون للوحدات الدولية الأخرى بقصد الحصول منهم على البيانات والمعطيات أو منع أو إعاقة حصولهم عليها.

- **أنشطة استخبارية تقنية**: وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التعرضية و/أو الوقائية التي تتولى إنجازها الأدوات أو الوسائل التقنية كالأقمار الصناعية وأجهزة الكومبيوتر وأجهزة الرصد والتنصت والتحسس النائي أو الاستشعار عن بعد، ويتم توجيهها نحو أدوات تقنية وأجهزة مماثلة بقصد الحصول، منها أو عنها، على البيانات والمعطيات أو منعها أو إعاقة حصولها عليها.

ثالثاً: أنواع الأنشطة الاستخبارية وفقا للموقع والنطاق

- أنشطة استخبارية داخلية: وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التي تجري داخل الحدود السيادية للدولة لجمع البيانات والمعطيات أو منع أو إعاقة جمعها، وتشمل هذه الأنشطة مراقبة شبكات التجسس ومطاردتها ومنعها من العمل داخل الدولة.

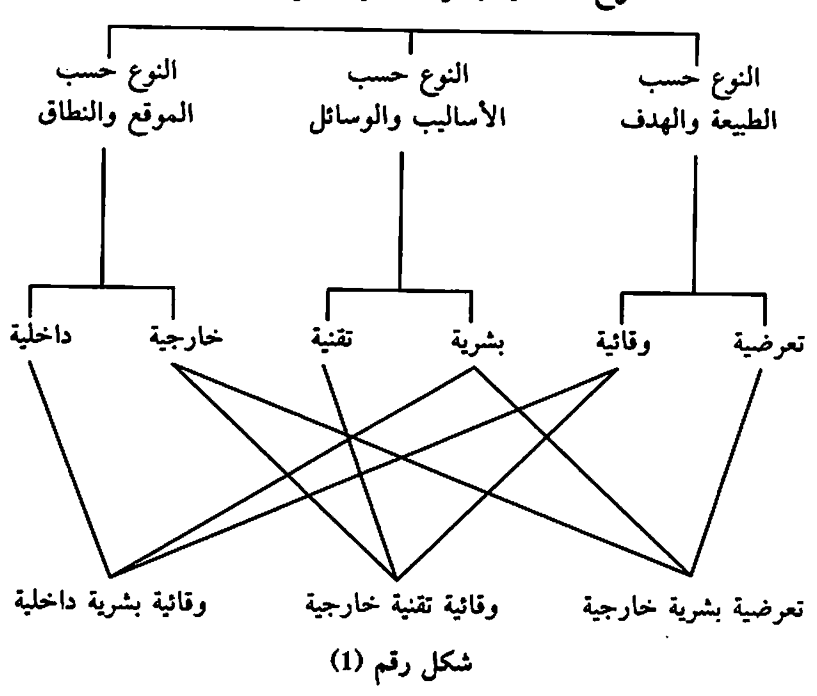
- أنشطة استخبارية خارجية: وهي مجموعة الأنشطة الاستخبارية التي تجري خارج الحدود السيادية الإقليمية للدولة والدول الأخرى لجمع البيانات والمعطيات أو منع أو إعاقة جمعها، وتشمل هذه الأنشطة مراقبة شبكات التجسس ومطاردتها ومنعها من العمل داخل الدولة وإنشاء شبكات مماثلة ضمن حدود الوحدات الدولية الأخرى إلى جانب الأنشطة التقنية المعتمدة على استخدام الأقمار الصناعية والسفن والغواصات خارج المياه الإقليمية.

وإذا كانت هذه هي الأنواع الأساسية للأنشطة الاستخبارية وفقاً لعناصرها التكوينية، فهذا صحيح من الناحية النظرية فحسب، أما من الناحية العملية فإن أنواع الأنشطة الاستخبارية تبدو أكثر تنوعاً وتداخلاً وتعقيدا، حيث يندر أن نجد نوعاً واحداً ومجرداً منها والغالب هو امتزاج نوعين أو أكثر منها في الوقت ذاته استجابة للمقتضيات العملية أولاً، ولبلوغ أفضل مستوى إنجازي ممكن ثانياً. وبذلك تظهر أمامنا أنواع أخرى جديدة من الأنشطة الاستخبارية هي في واقع الأمر أنواع فرعية مركبة ناتجة عن الجمع المتفاعل بين نوعين أو أكثر من هذه الأنشطة في آن واحد كأن تكون أنشطة استخبارية:

أنشطة تعرضية وقائية	أنشطة بشرية تقنية
أنشطة تعرضية بشرية داخلية	أنشطة تعرضية بشرية خارجية
أنشطة وقائية تقنية	أنشطة وقائية خارجية
أنشطة بشرية تقنية داخلية	أنشطة بشرية تقنية خارجية

ويوضح الشكل التالي الأنواع الأساسية والفرعية المركبة من الأنشطة الاستخبارية:

مخطط الأنواع الأساسية والفرعية المركبة من الأنشطة الاستخبارية



شكل رقم (1)

مستويات الأنشطة الاستخبارية

وهي المستويات التي تجري في إطارها ممارسة الأنواع المختلفة من الأنشطة الاستخبارية، بقصد جمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات والتقديرات منها، وتحديد دلالتها التطمينية أو التحذيرية. وتتحدد الإطارات التخصصية لهذه المستويات في:

1. المستوى الاستراتيجي:

وتتجه الأنشطة الاستخبارية لهذا المستوى إلى جمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات والتقديرات منها حول القيم الأساسية للدول وسياساتها العليا وتصوراتها وثوابتها الإستراتيجية وقدراتها

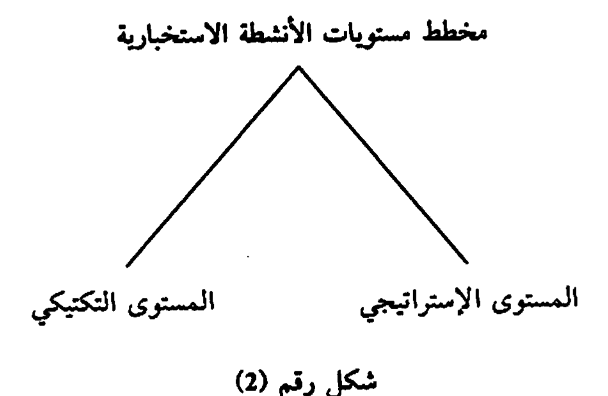
واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها ووسائلها وأساليبها واتجاهاتها وتحولاتها الراهنة والمستقبلية على المدى البعيد.

2. المستوى التكتيكي:

وتتجه الأنشطة الاستخبارية لهذا المستوى إلى جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات والتقديرات منها حول أهداف الدول وسياساتها التنفيذية وعملياتها الإجرائية، وطرق استخدامها للمتاح لها من القدرات والوسائل والأساليب لتحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها على المدى القريب.

وتشمل الأنشطة الاستخبارية في هذين المستويين، جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعسكرية وغيرها تبعاً للمقتضيات العملية الآنية والمتوقعة بالنسبة للدولة نفسها والدول الأخرى أيضا، وفقاً للضرورات الواقعية.

مخطط مستويات الأنشطة الاستخبارية



شكل رقم (2)

دوائر الأنشطة الاستخبارية..

إن محاولة فهم طبيعة الأنشطة الاستخبارية وتحديد أنواعها ومستوياتها، لا تستكمل أبعادها، إلا بالتعرف على الدوائر التي تجري ممارسة تلك الأنشطة في إطارها، فاتخاذ القرارات في الدولة، يستلزم

«توفر المعلومات الحقيقية عن قدرتنا الفعلية وقدرات الطرف الآخر وكذلك عن الأصدقاء»[19]. وإذ تؤكد بديهيات السياسة: أن لا عداوات دائمة ولا صداقات دائمة بل مصالح دائمة، فمن المفترض أن تشمل الأنشطة الاستخبارية الدوائر التالية ووفقا لأولوياتها:

- الدائرة العدوة: وهي دائرة الأنشطة الاستخبارية الأكثر أهمية وخطورة بالنسبة لأية دولة بحكم علاقات العداء والصراع بينها وبين الوحدات الدولية المدرجة ضمن هذه الدائرة، نتيجة التعارض (الجزئي أو الكلي) بينها في الاحتياجات والمصالح والأهداف، واختلاف مواقفها وسياساتها وتقاطعها. وفي العادة، فإن سلبية العلاقة بين دولة ما والوحدات الدولية المعادية لها، تجعل من هذه الأخيرة الهدف الأول للنشاطات الاستخبارية لتلك الدولة لجمع المعلومات عنها من جهة، ومنعها من جمع المعلومات عن تلك الدولة من جهة أخرى. وبذلك تضمن الدولة حصولها على القدر اللازم من المعلومات عن دول الدائرة العدوة، في الوقت نفسه الذي تمنع فيه دول هذه الدائرة من الحصول على ما تحتاجه من معلومات عنها، فتنفرد الدولة بامتلاك المعرفة المسبقة بما يؤهلها لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها من جهة، وتحرم أعدائها من جهة ثانية من الحصول على هذه المعرفة مما يترتب عليه إفشال سياساتهم ومواجهتها والتصدي لها من جهة أخرى.

- الدائرة الصديقة: وهي دائرة الأنشطة الاستخبارية المهمة والخطرة بالنسبة للدولة بحكم علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين الوحدات الدولية ضمن هذه الدائرة نتيجة التوافق (الجزئي أو الكلي) بين أطرافها في المصالح والأهداف، وانسجام مواقفها وسياساتها أو تقاربها. وتزداد أهمية هذه الدائرة وخطورتها كلما توثقت علاقة أطرافها واتجهت نحو الإطار التحالفي. وتتم في العادة، ممارسة الدولة لأنشطتها الاستخبارية في مواجهة أطراف هذه الدائرة بمنظور وأسلوب مختلفين عن منظور وأسلوب ممارستها

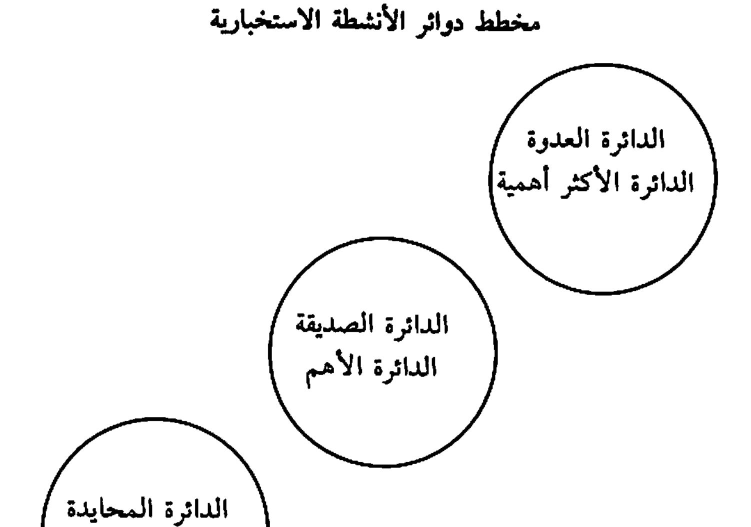
(19) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص17.

لهذه الأنشطة في الدائرة العدوة. حيث إن إيجابية علاقات التفاعل بين أطراف الدائرة الصديقة، يجعل قدرات ومصالح وأهداف وسياسات أي منها امتدادا، وإن بدرجات متفاوتة، لقدرات أطرافها الأخرى ومصالحها وأهدافها وسياساتها. ومن ثم، فإذا كانت الأنشطة الاستخبارية للدولة ستشمل بنطاقها وحدات هذه الدائرة، فذلك يعود إلى أن عمل أي من تلك الوحدات على حماية أمنها وضمان مصالحها يعد ركناً حيوياً من أركان سياسات الأمن الخاصة بالدولة،لأن الأمن بالنسبة للأصدقاء والحلفاء حالة متبادلة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن عدم ثبات أوضاع وقدرات الدول ومصالحها وأهدافها وسياساتها، واحتمالات التغير فيها جزئياً أو كلياً، يفرض على دولة النشاط الاستخباري وضع أصدقائها، كما أعدائها، في دائرة الرصد والمراقبة لجمع البيانات والمعطيات وتوفير المعلومات عنها وعن أية تغيرات قد تطرأ عليها سلبياً، لاتخاذ ما يلزم من القرارات لمنع حدوث مثل هذا التحول، أو لمنع تفاقمه في حال تعذر منعه، أو العمل على تأجيله أو تغيير مساراته ودفعه نحو الدائرة المحايدة بدل توجهه نحو الدائرة العدوة. وبذلك يبقى أساس الأنشطة الاستخبارية في هذه الدائرة هو حماية وجود الدولة وأمنها ومصالحها، عبر حماية وجود وأمن ومصالح أصدقائها وحلفائها، ومحاولة إطالة أمد علاقاتها الإيجابية معهم، أو على الأقل منع تحولها إلى علاقة عداء.

- الدائرة المحايدة: وهي دائرة الأنشطة الاستخبارية الأقل أهمية وخطورة بالنسبة للدولة، بحكم مواقف وسياسات الحياد التي تتبعها الوحدات الدولية ضمن هذه الدائرة مما يجعلها الأقل تأثيراً في أهداف دولة النشاط الاستخباري وسياساتها، لأنها ليست ضمن الدائرة العدوة لتحسب قوة معادية ومضادة، ولا هي ضمن الدائرة الصديقة لتحسب قوة حليفة ومساندة. إلا أن عدم ثبات مواقف الدول وسياساتها واحتمالات تغيرها، يجعل من دول الدائرة المحايدة، مادة للأنشطة الاستخبارية لكل الدول المعنية بها، لجمع المعلومات عن أوضاعها وقدراتها ومصالحها وأهدافها وسياساتها، والتنبؤ باحتمالات تغيرها واتجاهات ذلك التغير إلى

أي من الدائرتين العدوة أو الصديقة، لإعاقته ومنع حدوثه في الحالة الأولى، لدعمه وتسهيل حدوثه في الحالة الثانية. فإن تعذر ذلك في الحالتين، يتم توظيف نتائج الأنشطة الاستخبارية والمعرفة المسبقة التي توفرها لإبقاء دول الدائرة المحايدة ضمن دائرتها وهو أفضل الخيارات المتاحة في مثل هذه الظروف.

مخطط دوائر الأنشطة الاستخبارية



شكل رقم (3)

مراحل الأنشطة الاستخبارية

إذا كان جوهر وظيفة الأجهزة الاستخبارية وأنشطتها هو جمع البيانات والمعطيات واستخلاص المعلومات وبناء التقديرات والتوقعات، لأن ذلك ما يحتاجه «صانعو القرارات قبل اتخاذهم قراراتهم، وتتوقف اللعبة على نوع المعلومات المتبادلة كما يتوقف القرار السياسي على المعلومات التي تتوفر لصانعي القرارات..قبل أن يتوصلوا إلى قراراتهم»[20]، فهذا يعني أن

(20) حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1979، ص219.

مراحل الأنشطة الاستخبارية تجمع في إطارها وفي آن واحد، بين مراحل عمليتي (جمع المعلومات واتخاذ القرارات) لتشمل تلك المراحل ما يلي:

1. **مرحلة تحديد طبيعة الأنشطة الاستخبارية وهدفها:** حيث يفترض أي نشاط استخباري أن تكون البداية بتحديد واضح ودقيق لطبيعته وأهدافه، فليس هنالك نشاط استخباري دون طبيعة محددة وهدف معين، لذلك يكون تحديد طبيعة الأنشطة الاستخبارية وأهدافها الخطوة الأولى والأساسية للبدء بها والشروع بتنفيذها.

2. **مرحلة تحديد موقع الأنشطة الاستخبارية ونطاقها ومستواها ودائرتها:** وهي المرحلة الثانية التي تستند إلى ما يسبقها وتمهد لما يلحقها، حيث إن تحديد طبيعة وأهداف الأنشطة الاستخبارية يمهد لتحديد واختيار ما يناسبها ويستجيب لمتطلباتها من مواقع هذه الأنشطة ومستوياتها ودوائرها.

3. **مرحلة تحديد أساليب الأنشطة الاستخبارية ووسائلها وأساليبها:** وهي المرحلة الثالثة التي تستند أيضا إلى ما يسبقها وتمهد لما يلحقها، حيث إن عمليات تحديد طبيعة الأنشطة الاستخبارية وأهدافها ومواقعها ومستوياتها ودوائرها، تمهد لتحديد واختيار ما يناسبها ويستجيب لمتطلباتها من وسائل هذه الأنشطة وأساليبها.

4. **مرحلة التحرك التنفيذي للنشاط الاستخباري:** وهي المرحلة الرابعة التي يبدأ فيها العمل التنفيذي الذي تستخدم فيه الأنواع المحددة والمناسبة من الأنشطة الاستخبارية، وفقاً للمواقع والنطاقات والمستويات والدوائر، والوسائل والأساليب التي سبق اختيارها لإنجاز هذه الأنشطة وتحقيق أهدافها المعينة سلفاً.

5. **مرحلة معالجة الحصيلة الاستخبارية:** وهي المرحلة الخامسة التي تجري فيها معالجة محصلات الأنشطة الاستخبارية ونتائجها في خطوتين متعاقبتين:

الخطوة الأولى: وتبدأ فيها معالجة البيانات والمعطيات التي جمعتها الأجهزة الاستخبارية، بتصنيفها وتوزيعها حسب موضوعاتها، ثم تركيزها وتحويلها إلى وقائع ومعلومات محددة، ومقارنتها بقصد التحقق منها في

حال ورودها من مصادر مختلفة، وصولاً إلى أكثر صورها دقة وموضوعية ممثلة في «الحصيلة الاستخبارية الأساسية».

الخطوة الثانية: وتبدأ فيها معالجة الوقائع والمعلومات المستخلصة من الحصيلة الاستخبارية الأساسية وتحليلها، للوصول إلى دلالاتها وبناء التوقعات على أساسها وتقديم البدائل/الخيارات المناسبة لها والمتوافقة معها، فتوفر المعلومات ليس كافياً في حد ذاته، إذ يتطلب الأمر أيضا، وفي حالات كثيرة، تحليل هذه المعلومات للوصول إلى دلالاتها الحقيقية[21].

وتستهدف هذه المرحلة وخطواتها المتعاقبة تدعيم موقف المركز القراري وقدراته، بتزويده برؤية استخبارية واضحة ومحددة (معلوماتية وتحليلية وتنبؤية) تساعده على المفاضلة بين الخيارات المتاحة أمامه في سياق تعامله مع القضايا والمشكلات المستهدفة، باستخدام سياسات وقرارات تنفيذية محددة، تعكس قيم الدولة وقدراتها، وتعكس احتياجاتها، وتضمن مصالحها وتعبر عن أهدافها. ويقتضي تحقيق ذلك كله، الفصل بين نتائج النشاطات الاستخبارية عند تقديمها إلى صانع القرار وفقاً للتصنيف التالي:

1. البيانات والمعطيات المجردة من أية معالجات أو إضافات أو استنتاجات أو تحليلات.
2. الوقائع والمعلومات المستخلصة من تركيز وتحليل ومقارنة البيانات والمعطيات الأولية.
3. التحليلات المستمدة من الوقائع والمعلومات والنتائج المستخلصة منها.
4. التوقعات/التنبؤات المستندة إلى نتائج تحليل الوقائع والمعلومات.
5. البدائل أو الخيارات المتناسبة مع التحليلات والتوقعات، والمستجيبة لمتطلباتها من جهة، ولمتطلبات تلبية احتياجات الدولة وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها من جهة ثانية.

---

(21) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص16.

مخطط مراحل الأنشطة الاستخبارية

تحديد طبيعة الأنشطة
الاستخبارية وأهدافها

تحديد موقع الأنشطة الاستخبارية
ونطاقها ودوائرها ومستوياتها

تحديد وسائل الأنشطة
الاستخبارية وأساليبها

التحرك التنفيذي للأنشطة الاستخبارية

معالجة الحصيلة الاستخبارية:
- معالجة البيانات والمعطيات
- معالجة المعلومات والتحليلات
- استخلاص النتائج والتوقعات

شكل رقم (4)

ولكن تتابع الأحداث والمشكلات وتعقيدها وتسارعها في البيئتين الداخلية والخارجية للوحدات الدولية الحكومية والأهلية، والزخم الهائل والمتنوع من البيانات والمعطيات الذي بات يغرق عالمنا بفعل القفزات الكبرى في وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، وما توفر بفضل ذلك كله من شفافية معرفية، كسرت طوق الاحتكار المعلوماتي، غيّر وبشكل جوهري تضاريس الخرائط الجيومعلوماتية السابقة من جهة، وأضاف إليها من جهة أخرى مواقع جديدة، ما زالت قيد الاستكشاف، وما زالت خرائطها قيد الرسم .وانقلبت نتيجة لذلك الشكوى القديمة من مشكلة الشحة أو الندرة المعلوماتية رأساً على عقب، لتحل محلها الشكوى من مشكلة جديدة هي مشكلة الوفرة المعلوماتية المفرطة[22]. وتبدو المشكلة

(22) نبيل علي، الإنترنت: حديث النعم والنقم، مرجع سابق، ص72.

الجديدة ذات طبيعة مركبة ومتناقضة في آن واحد، فبقدر ما يكون تعدد مصادر المعلومات ووفرة مواردها ضمانا للثقة بمصداقيتها، فإنه يوقع صانع القرار في مأزق التحيز للمصادر الأشد نفاذية وأقوى تأثيرا، بترجيحه لمواردها المعلوماتية وتفضيله لتقديراتها واقتراحاتها[23]. وبفعل العلاقة الارتباطية الوثيقة والحتمية بين امتلاك المعرفة والنشاطات الاستخبارية، فقد كان من المحتم أن تنعكس التطورات المعرفية والمعلوماتية على تلك الأنشطة لتدفعها نحو تطوير وسائل وأساليب عملها وتحسينها باستخدام القدرات التقنية المعرفية الجديدة (الحاسب الآلي، شبكة الإنترنت، وسائل الاتصال والاستشعار عن بعد)، لتحسن بها قدرتها على استيعاب الأحمال المعلوماتية الزائدة، وملاحقة مستجداتها الآنية، والتحقق من مصداقيتها، والتقليل من احتمالات الخطأ الناجمة عن تعامل المراكز القرارية معها[24]. إلا أن ذلك وعلى الرغم من أهميته وجدواه يتسبب عادة في عجز هذه المراكز عن فهم حقيقة المشكلات التي تعالجها، ومن ثم فشلها في التعامل معها نتيجة تأسيس هذا التعامل على معلومات وتقديرات خاطئة، تقود إلى خيارات أو قرارات خاطئة. وقد فرض هذا الوضع على الأجهزة الاستخبارية تركيز جهودها على البيانات والمعطيات المميزة بالخصائص التالية:

- بيانات ومعطيات خاصة ذات صلة بالمشكلات أو القضايا المستهدفة.
- بيانات ومعطيات عامة أو خاصة ذات طبيعة أساسية وحيوية.
- بيانات ومعطيات عامة أو خاصة ذات طبيعة عاجلة ومستجدة.
- بيانات ومعطيات عامة أو خاصة ذات طبيعة قابلة للتحليل

---

(23) جميل مطر، حدود على السياسة، مرجع سابق، ص12.

(24) الفن توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته-ليبيا، ط1، 1990، ص181.

- انظر أيضاً: توفلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص30-31، 372.

واستخلاص المعلومات وبناء التوقعات والخيارات.

الأجهزة الاستخبارية من الواحدية إلى التعددية

إذا كان التخصص وتقسيم العمل أحد القوانين الاجتماعية الأساسية المهيمنة على كل نشاطات الحياة الإنسانية عبر مراحل التاريخ المتعاقبة، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك بشكل أو بآخر على النشاطات الاستخبارية وهياكلها المؤسسية، الأمر الذي ساهمت في حدوثه وتسارع وتائره عديد العوامل التي تجمع بين:

الأهمية الفائقة للمعلومات وما يُستمد منها من التوقعات والخيارات، وأدوارها المتزايدة والحاسمة في عملية صنع القرارات مما جعل «الناس والمنظومات تلتمس المزيد من المعلومات»[25].

الكم الهائل والمتنوع من البيانات والمعلومات ومصادرها التي باتت تغرق عالمنا المعاصر وتجعل مجتمعاته جديرة بوصف «مجتمعات المعلومات»[26]، ويفرض هذا على صناع القرارات ملاحقة الزخم المعلوماتي والتعامل معه والإفادة منه بأقصى قدر ممكن.

التداخل العميق في علاقات ومصالح المجتمعات والدول والتعقيد البالغ في تفاعلاتها ومشكلاتها مما يجعل توفر المعلومات والتقديرات المسبقة بشأن كل ذلك شرطاً حتمياً يقتضيه التعامل الصحيح والمناسب معها.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه العوامل أن أصبحت حروب المعلومات أو الاستخبارات الجزء الأهم من الحروب في هذا العصر، أو أهم هذه الحروب على الإطلاق، بعد أن «أخذت المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة ووسائل الاتصال تشتد الآن وتحتدم في جميع أنحاء

(25) توفلر، حضارة الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص181.

(26) المرجع السابق.

العالم»[27]. وبافتراض أن حروب المعلومات ليست على هذا القدر من الأهمية والخطورة، فإنها ما زالت على الأقل وحتى الآن أهم شروط الاستعداد للحرب وأول مقتضيات الانتصار فيها، مما أعطى ويعطي للدول، دافعا قويا ودائما لتوسيع نشاطاتها الاستخبارية، وتنويع اهتماماتها ودوائر عملها، عبر التطبيق المتزايد لقانون التخصص وتقسيم العمل في المجال الاستخباري. وكان من نتائج ذلك أن نشأت أنواع متعددة ومختلفة من الأجهزة الاستخبارية يجمع بينها تشابه الوظائف والأهداف، ويميز بينها تباين الاختصاصات، وتنوع المسؤوليات، واختلاف وسائل العمل وأساليبه ودوائره ومستوياته. وفرض ذلك على هذه الأجهزة في أغلب دول العالم، بما في ذلك الدول العربية، الانتقال من مرحلة الواحدية إلى مرحلة التعددية التي تبدأ غالبا بجهازين أساسيين «المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية»[28]، وتساندهما أجهزة فرعية تابعة تتناسب أعدادها واختصاصاتها طردياً مع اتساع علاقات الدولة وتنوعها وامتداد رقعة مصالحها وسياساتها وتعقيد مشكلاتها. إذ تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وبوصفها دولة ذات سياسات ومصالح وأهداف كونية، إلى كم هائل ومتنوع من المعلومات، بما يناسب طبيعة وحجم مصالحها وأهدافها. وحيث إن إسرائيل تواجه مشكلات بالغة التنوع والتعقيد، فقد فرض ذلك عليها توسيع نشاطاتها الاستخبارية وتنويعها إلى الدرجة التي أصبح معها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي مؤلفاً من خمس مؤسسات هي: جهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد)، جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، دائرة البحوث السياسية، مصلحة الأمن العام (شين بيت)، مصلحة يهود العالم[29].

وإذا كان التوجه السائد في ظروف الطوفان المعرفي الذي يجتاح

---

(27) توفلر تحول السلطة، مرجع سابق، ص34.
(28) الموسوعة العسكرية، مرجع سابق، ج1، ص62.
(29) المرجع السابق، ج1، ص63.

المجتمعات المعاصرة، ينحو إلى تعدد الأجهزة الاستخبارية وتنوع اختصاصاتها ومسؤولياتها، ويدفع بكل نشاط فيها «نحو مجالات من التخصص أكثر ضيقاً وتحديداً»[30]، فإن هذا التوجه يجد ما يعززه أيضا في النتائج العملية والإيجابية المترتبة عليه والمنعكسة على عمليات صنع القرار في الدولة واختيارها لأهدافها وتحديدها لمصالحها ورسمها وتنفيذها لسياساتها. ولعل من بين أبرز تلك الإيجابيات:

1 - زيادة حجم البيانات والمعلومات والتوقعات المتاحة للاستخدام من قبل صانع القرار، وتحسن نوعيتها وارتفاع مستوى مصداقيتها، بفعل تعدد الأجهزة المسئولة عن جمعها ومعالجتها، واختلاف أوجه تعاملها معها، وتنوع وسائلها وأساليبها في ذلك.

2 - زيادة عدد الخيارات والبدائل القرارية أمام صانع القرار، وتحسن نوعيتها، مما يمنحه فرصاً إنجازية أفضل وأكثر تنوعاً، ويسمح له بالمزيد من الحرية والمرونة الحركية.

3 - زيادة كفاءة الأجهزة الاستخبارية وتحسن قدراتها الإنجازية، برفع كفاءة العاملين فيها وزيادة تأهيلهم وتخصصهم، وتركيز جهودها على أنواع محددة من الأنشطة الاستخبارية ودوائرها ومستوياتها، بما يتيح لها مراكمة معارف وخبرات فردية وعامة ترفع كفاءتها الفردية والمؤسسية وتحسن قدراتها الإنجازية.

4 - تقليل المخاطر الناجمة عن أحادية الرؤية ومحدوديتها لدى المركز القراري في حالة اعتماده على مصدر معلوماتي منفرد (أحادية الجهاز الاستخباري في الدولة)، وهي مخاطر قابلة للتفاقم في حالات اختلال نشاطات هذا المصدر، لتصل إلى درجة الفقدان الكامل للرؤية، وانعدام القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

ولكن ما يوفره تعدد الأجهزة الاستخبارية وتنوع اختصاصاتها

---

(30) توفلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص163.

ومسؤولياتها من الفرص والإمكانيات لصناع القرارات، لا يمنع تعرضهم أيضا إلى المخاطر والتهديدات الناجمة عن تزويدهم من الأجهزة الاستخبارية المتعددة والمتنوعة بأحمال زائدة من البيانات والمعلومات والتحليلات والتوقعات والخيارات ذات الطبيعة المتعارضة والنتائج المتقاطعة بما يضعهم أمام مشكلتين:

المشكلة الأولى: صعوبة تحقق صانع القرار من صحة الحصيلة التي تزوده بها الأجهزة الاستخبارية، أو على الأقل صعوبة المفاضلة بين مكوناتها في حال تساوي تلك المكونات في احتمالات الربح والخسارة، أو تعذر الاثنين معا (التحقق والمفاضلة)، مما يجعل منها مشكلة مركبة ومضاعفة.

المشكلة الثانية: عدم تزويد صانع القرار بالحصيلة الاستخبارية في الوقت المناسب مما يعرضه للمفاجأة ويرفع احتمالات عجزه عن منع حدوث المشكلات أصلا، أو يجعله في أحسن الأحوال عاجزا عن توقع المشكلات والاستعداد لها، وهذه هي الصورة الأقرب حتى الآن لأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة دون استبعاد الاحتمالات الأخرى.

ولعل الحل المرجح والأكثر نجاعة لتجنب سلبيات تعددية الأجهزة الاستخبارية مع الاحتفاظ بإيجابياتها، هو تشكيل هيئة مركزية عليا تتولى مهام الإشراف على عمل هذه الأجهزة، وتنسق نشاطاتها، وتقارن محصلاتها وتفاضل بينها، ومن ثم تزود المركز القراري بالخلاصات النهائية التي تتوصل إليها والخيارات التي ترجحها. ويبدو أن العديد من الدول قد اتجهت هذه الوجهة، بينما فعلت دول أخرى ذلك، ثم زادت عليه بتحسين توجهاتها السابقة في هذا المجال في ضوء تجاربها اللاحقة، فقد أصدرت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس بوش (الابن) قرارا في حزيران/يونيو 2002، يقضي بتشكيل إدارة عليا (وزارة) للأمن القومي، تتولى الإشراف على أجهزة الاستخبارات الأمريكية وتنسيق نشاطاتها، تلافيا لخطر الوقوع مستقبلا في أخطاء مماثلة للخطأ الذي وقع في 11

سبتمبر. وبذلك تم تحسين التوجه الأمريكي السابق في مجال الإشراف على عمل الأجهزة الاستخبارية وتنسيق نشاطاتها، بإحلال الإدارة الأمنية الجديدة محل اللجنة السابقة المعروفة بـ (لجنة الأربعين) التي قيل عنها من قبل بأنها هي المكلفة بمهام مراجعة أعمال أجهزة المخابرات الأمريكية والمصادقة عليها قبل تقديمها إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي[31]. وسارت إسرائيل على ذات المنوال بإنشائها اللجنة العليا المشرفة على أجهزتها الاستخبارية الخمسة والمنسقة لنشاطاتها[32].

وفي النهاية، فإن كل ما قيل أو سيقال عن أهمية الأجهزة الاستخبارية وحيوية وظائفها وأدوارها، وضرورتها الحيوية القصوى لعملية صنع القرار في الدولة، صحيح تماما، لكنه لا يلغى حقيقة كونها دائما وفي النهاية، أجهزة مساندة، تساعد صانع القرار على أداء مهماته وتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه، دون أن تكون مؤهلة للحلول محله أو التحول إلى بديل له. حيث إن طبيعة هذه الأجهزة ونوعية وظائفها، تؤهلها للمساهمة بأدوار أساسية في عملية اتخاذ القرارات، عبر قيامها بجمع البيانات والمعطيات، واستخلاص المعلومات، وإجراء التحليلات ووضع التقديرات واقتراح الخيارات، دون أن تصل بها تلك الأدوار إلى مرحلة اتخاذ القرارات بشكل منفرد وكامل، وكلما كانت نتائج النشاطات التي تقوم بها الأجهزة الاستخبارية أكثر دقة وموضوعية ومصداقية، كلما كانت تلك الأجهزة أقدر على تزويد توقعاتها وخياراتها بقوة الإلزام المعنوي المستمدة من هذه الخصائص، وأصبحت أكثر قدرة على التأثير في تقديرات صانع القرار ومواقفه وتوجهاته.

(31) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، مرجع سابق، ص46.
(32) مجموعة من المختصين، الموسوعة العسكرية، مرجع سابق، ج1، ص63-64.

الأمن والحرية

لا يبدو أن هناك اختلافا كبيرا حول خضوع الحياة الإنسانية لجملة بديهيات، لعل في مقدمتها:

- بديهية أن الطبيعة الإنسانية محدودة وقاصرة القدرات، بقدر ما هي متعددة المطالب ومتنوعة الاحتياجات، بما جعل ويجعل الحياة الاجتماعية ضرورة بل حتمية أساسية وأولية للإنسان.

- بديهية أن الطبيعة الإنسانية أنانية وميالة إلى التصرف بطرق كيفية وغير منضبطة، بشكل عام وغالب ودائم، بما جعل ويجعل الإنسان يرى ما له حقا وما عليه باطلا، ويعمل جاهدا لنيل ما له من حقوق، والتنصل مما عليه من واجبات، ولو على حساب الآخرين، بل وحتى على حساب حياتهم إن اقتضى الأمر وفي كثير من الأحيان.

- بديهية أن الطبيعة الإنسانية، الاجتماعية والأنانية في آن واحد، جعلت وتجعل وجود السلطة الحاكمة، بأشكالها ومستوياتها ودرجات وضوحها وتنظيمها المتعددة والمتنوعة، ضرورة لازمة بل وحتمية لكل اجتماع إنساني، سيعاني في غيابها من الفوضى والصراعات ومن ثم غياب الأمن.

- بديهية أن السلطة الحاكمة، كانت وما تزال وستبقى مسؤولة أولاً وابتداءً عن تنظيم علاقات الأفراد والجماعات وضبطها بما يحقق الأمن، ويمنع حدوث الفوضى والصراعات، أو يقلل من حدوثها، باستخدام كل

أو بعض من عناصر المنظومات الثلاث الأساسية المعروفة والمشتركة لضبط السلوك الإنساني والتحكم به وتوجيهه فرديا وجماعيا:

- المنظومة الأخلاقية (العيب).
- المنظومة القانونية (الممنوع والمسموح).
- المنظومة الدينية (الحلال والحرام).

إن امتلاك سلطة الحكم والتقرير على المستوى الاجتماعي، بمعنى امتلاك إرادة ما، القدرة على فرض خياراتها على إرادة أو إرادات أخرى وإخضاعها على نطاق اجتماعي، ولو خلافا لرغبة الإرادات الخاضعة وبالضد من مصالحها، يعني أن هذه السلطة، أو من يملكها على وجه الدقة والتحديد، ومهما كان شكل تلك السلطة ودرجة تطورها وتنظيمها، ستتخذ صورة أو شكل نظام للحكم، ينقسم المجتمع على أساسه إلى حكام ومحكومين، يجرى عادة توزيعهم عدديا وفي الأغلب الأعم من الحالات على قاعدة أن يكون الحكام هم القلة، وأن يكون المحكومون هم الكثرة. وتتميز علاقة الحكام بالمحكومين عادة بالتناقض في الأهداف والتوجهات، فبقدر ما يسعى الحكام لتحقيق أو توفير الأمن الذي يضمن بدوره السلام والطمأنينة واستقرار الأحوال واستمرارها، بما يضمن بالتبعية استمرار نظام الحكم واستمرارهم في الحكم، يسعى المحكومون بالمقابل لتحقيق أو توفير الحرية التي تهدد الأمن، ومن ثم تهدد السلام والطمأنينة والاستقرار، وتنذر الحكام بخطر عدم استمرار نظام الحكم، ومن ثم عدم استمرارهم في الحكم. لذلك، كانت العلاقة بين الحكام الباحثين عن الأمن، والمحكومين الباحثين عن الحرية، وهي جوهريا العلاقة بين الأمن والحرية، علاقة تعارض على مر الزمان وفي المجتمعات كلها، إلا في استثناءات خاصة ونادرة لا يقاس عليها.

وحيث إن من المسلمات العامة أن الحرية شرط أول وركن أساس من شروط وأركان أنظمة الحكم ذات الطبيعة الديمقراطية التي أصبحت الأنظمة الغالبة في العالم اليوم، فقد حكمت العلاقة بين الأمن والحرية التي تتخذ

على المستوى الاجتماعي-السياسي صورة العلاقة بين الأمن والديمقراطية قاعدتان:

القاعدة الأولى: إن تحقيق (الأمن) هو جوهر سياسات الحكم وهدفها الأول والأساس والدائم، فكل نظام حكم يسعى من جهة لتحقيق أمنه بضمان استقراره ومن ثم استمراره بعيدا عن مصادر وأسباب وأشكال التهديدات كلها، ويسعى من جهة ثانية لتحقيق أمن مجتمعه بضمان استقراره ومن ثم استمراره بعيدا عن مصادر وأسباب وأشكال التهديدات كلها، وغالبا ما يميل الحكام والحكومات إلى تفضيل أمنهم وترجيحه على أمن مجتمعاتهم وحقوقها وحرياتها.

الحقيقة الثانية: إن تحقيق (الحرية) هو جوهر أنظمة الحكم الديمقراطية وهدفها الأول والأساس والدائم، فالنظم الديمقراطية، وأيا كان شكلها وطبيعتها، تسعى لضمان حريات الشعب وحقوقه التي أولها وأهمها، حقهم في حكم أنفسهم، والتشريع لحياتهم، واختيار من يحكمهم باسمهم ومن أجلهم، ومراقبة هؤلاء الحكام ومحاسبتهم وعزلهم، بما يجعل من الحرية الجانب الأساس للنظام الديمقراطي بحكم قيامه على:

- حق الشعب وحريته في حكم نفسه والتشريع لحياته، وإدارة شؤونها، واتخاذ قراراتها، عبر اختياره لحكامه التشريعيين والتنفيذيين ومراقبتهم ومحاسبتهم وعزلهم ومعاقبتهم إن اقتضى الأمر، بما يقتضي أساسا وابتداء، تمتع الشعب بحرية التفكير والاعتقاد والتصرف والتعبير عن الرأي بالتأييد والمعارضة.

- حق الشعب وحريته في حكم نفسه والتشريع لحياته، وإدارة شؤونها، واتخاذ قراراتها، عبر اختياره لحكامه التشريعيين والتنفيذيين ومراقبتهم ومحاسبتهم وعزلهم ومعاقبتهم إن اقتضى الأمر، بما يقتضي أساسا وابتداء، تمتعه بحرية التفكير والاعتقاد والتصرف والتعبير عن الرأي بالتأييد والمعارضة، مما يقتضي بالتبعية تمتعه بحرية الحصول على المعلومات وتداولها ومعرفة مصادرها والتجمع والاجتماع والتظاهر.

وإذ يجعل ذلك كله من الحرية جوهر الديمقراطية، والحرية أخشى ما يخشاه وأكثر ما يخافه الحكام حتى المنتخبون ديمقراطيا منهم، لأن من حصل على السلطة وبأية طريقة كانت، لا يريد التخلي عنها أولا، ولا يريد الانتقاص منها ثانيا، فقد كان الحكام وما زالوا، يخشون الديمقراطية لأنها تعني حرية الشعب التي تقول للحكام إنهم يأتون إلى الحكم بإرادة الشعب، ويخرجون من الحكم بإرادة الشعب أيضا. ويمكن أن نجد تفسيرا لذلك في قول الإمام علي (ع) عن السلطة التي يشير إليها بكلمة المُلك: (أمران لا يصلح أحدهما إلا بالتفرد، ولا يصلح الآخر إلا بالمشاركة، وهما الملك والرأي، فكما لا يستقيم الملك بالمشاركة، لا يستقيم الرأي بالتفرد)، وقوله في مقام آخر: (من مَلَكَ استأثر)، أي أن كل من امتلك سلطة ما، أو سببا من أسباب السلطة، استأثر لنفسه بما امتلكه من ذلك، والاستئثار انفراد، والانفراد استبداد، والاستبداد عدو الحرية ونقيضها، بقدر ما أن الاستبداد حليف الفساد ورديفه أيضا، بل الاستبداد سبب وأصل كل فساد، بما يجعل السلطة قرينة الاستبداد دائما، مثلما أن الاستبداد قرين الفساد على الدوام، وهذا ما اختزنته وعبرت عنه الحكمة الشعبية في أمثالها وحكمها مثل: (قالوا لفرعون: لم تفرعنت..قال لم أجد من يقول لي لا)، (من أمن العقاب أساء الأدب).

وكان أفلاطون من أوائل المفكرين السياسيين في تاريخ اليونان والعالم الين تنبهوا إلى مشكلة التعارض بين الأمن (النظام) والحرية (الديمقراطية)، وبحثوا عن حلول لها[1]. وعرض أفلاطون الحل الذي تبناه في مرحلة الشباب في كتابه (الجمهورية) الذي قال فيه إن الدولة تنشأ عن تعدد الحاجات ومحدودية القدرات عند الإنسان الذي يهديه عقله إلى إدراك

---

(1) انظر عن موقف الفكر اليوناني وأعلامه من مسألة العلاقة بين الأمن والحرية، كتابنا المشترك:

- عبد الرضا الطعان وآخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ط1، الجزائر- بيروت، دار ابن النديم ودار الروافد الثقافية، 2015.

ضرورة الاجتماع مع غيره للتعاون على جمع قدراتهم وتنظيمها لاستخدامها لتلبية حاجاتهم، فتنشأ عن هذا الاجتماع وآليات تنظيمه وإدارته، الدولة التي تتخذ صورة كيان حي واحد يتألف من أجزاء (أعضاء) متعددة ومتنوعة ومتعاونة (النظرية العضوية)، لكل جزء/عضو منها طبيعته وقدراته التي تؤهله للاختصاص بأداء وظيفة محددة يحتاجها هذا الكيان لضمان وجوده واستمراره في أداء وظائفه الكلية، وتحتاجها الأجزاء/الأعضاء الأخرى لضمان وجودها واستمرارها في أداء وظائفها الجزئية، وتقوم هي بالدور نفسه بالنسبة لهذا الكيان، فتتكامل وجودياً ووظائفياً في إطار علاقة تفاعلية كلية تضمن لهذا الكيان/الدولة حياته وسعادته. وإذ تابع أفلاطون أستاذه سقراط في اعتقاده أن العقل الإنساني هو الأصل في نشوء الدولة، فقد تابعه أيضا في اعتقاده أن أفضل الدول هي التي تحكمها أفضل العقول، وأن الفلاسفة هم أصحاب أفضل العقول لأنهم الأكثر معرفة، وبذلك، فإنهم الأجدر بحكم الدولة والأحق بذلك. ولكن أفلاطون استكمل هذه المقدمات بالقول إن وجود الدولة واستمرارها يحتاج أيضاً إلى من يقومون بأداء وظائفها الأخرى تبعاً لمؤهلاتهم الطبيعية، لذلك قَسَّمَ طبقات المجتمع فيها تقسيماً تترابط فيه اشتراطات القدرة الطبيعية والخبرة التعليمية والطبيعة التكوينية والقوة النفسية. وتشمل طبقات المجتمع لديه:

- طبقة الحكام: الفلاسفة المؤهلون بحكم قدراتهم العقلية المتفوقة لحمل مسؤوليات الحكم وأعبائه.

- طبقة الحراس: المحاربين المؤهلون بحكم قدراتهم الجسدية والعقلية لحمل مسؤولية حراسة الدولة والدفاع عنها

- طبقة المنتجين: المزارعين والصناع والتجار المؤهلون بحكم قدراتهم الجسدية لحمل مسؤولية توفير مستلزمات الحياة المادية للدولة والخضوع للحكام وطاعتهم.

واستمد أفلاطون فكرته هذه من أستاذه سقراط القائل: إن المعرفة شرط الفضيلة والطريق الموصل إليها، ومن ثم، فإن حقائق الحياة وأهدافها

وفضائلها، أمور لا يدركها البشر كلهم، وإن أدركوها فبأشكال مختلفة ودرجات متباينة، لأنهم مختلفون ومتباينون في قدراتهم ومؤهلاتهم العقلية، ووحدهم أصحاب المعرفة (الفلاسفة/الحكماء)، هم من يمتلكون القدرات والمؤهلات العقلية التي تتيح لهم معرفة الفضيلة وتحقيقها. وتأسيسا على ذلك، فإن النظام الديمقراطي نظام خاطئ تماما، لأنه يقوم على افتراض خاطئ تماما مفاده أن الناس متساوون في قدراتهم ومؤهلاتهم العقلية والجسدية، بما يؤهلهم للمساواة في الحقوق والواجبات وفي مقدمتها حقهم في حكم أنفسهم عبر توليهم مسؤوليات الحكم وإدارة شؤون الدولة بشكل مباشر، ويؤكد واقع الحال، أن الناس لم يكونوا ولن يكونوا في يوم من الأيام متساويين أبدا من الناحية الفعلية والواقعية لا عقليا ولا جسديا. وعليه، فقد قال سقراط بالتمييز بين المساواة والعدالة، وتبنى أفلاطون تمييز أستاذه هذا بينهما، لأن المساواة تعني إعطاء الجميع حقوقا متساوية مهما اختلفت قدراتهم وتباينت مؤهلاتهم وجهودهم، أما العدالة فتعني إعطاء كل ذي حق حقه وفقا لقدراته أو جهوده أو كليهما معا، وبذلك، فإن المساواة التي يقول النظام الديمقراطي أنه يقوم عليها لتحقيق العدالة، هي في حقيقة الأمر إخلال بالعدالة ونقض لها. وبنى أفلاطون على ذلك رأيه القائل إن أول أسس وشروط نظام الحكم في الدولة الفاضلة، هو أساس وشرط مراعاة اختلاف البشر وعدم تساويهم، بما يستوجب إيكال مهمات الحكم ومسؤولياته في هذه الدولة إلى أهل المعرفة، لأنهم وحدهم القادرون بحكم هذه المعرفة على معرفة الفضيلة وشروطها، ومن ثم، حكم الدولة وإدارة حياتها بالفضيلة ومن أجل الفضيلة. وحيث إن العارفين بالفضيلة وطرق تحقيقها هم القلة الحكيمة، العاقلة، العارفة، من الفلاسفة، فهذه القلة هي وحدها التي يجب أن تحكم، لأن الاجتماع المدني يجب أن يحقق الفضيلة، ولن تتحقق الفضيلة إلا بالعدالة وليس بالمساواة، فإن حدث العكس فسيكون هذا الاجتماع عرضة للفساد والانهيار. هكذا آمن أفلاطون بأفضلية المعرفة، وعدم تساوي حظوظ البشر منها، فحظ الأغلبية الجهل، وحظ القلة المعرفة، لذلك فإن القلة العارفة

يجب أن تحكم الكثرة الجاهلة، لأن معرفة هذه القلة تؤهلها لتحمل أعباء الحكم ومسؤولياتها، حيث تكون العلاقة بين نسبة صواب نظام الحكم ونجاحه، ونسبة ما يوضع من الوظائف والسلطات في يد القلة العارفة/ الحكماء/ الفلاسفة المالكة للمعرفة علاقة طردية.

وحدد أفلاطون في «الجمهورية» خمسة أشكال لأنظمة الحكم هي:

- نظام الحكم الأرستقراطي (حكم القلة النبيلة): وهو أكثر نظم الحكم الواقعية كمالاً لأنه يهدف إلى الخير والفضيلة ويجسد نظام الدولة العادلة.

- نظام الحكم التيموقراطي (حكم القلة الباحثة عن المجد والشرف): وهو حكم الأقلية العسكرية المتطلعة إلى المجد والشرف الراغبة في التفوق وتحقيق الانتصارات.

- نظام الحكم الأوليغارشي (حكم القلة الغنية): وهو حكم القلة الغنية التي ترفع قيمة الثروة والغنى حتى تجعلها مقياس كل شيء.

- نظام الحكم الديمقراطي (حكم الكثرة من الأحرار): وهو حكم المواطنين الأحرار لأنفسهم بأنفسهم وهدفه تحقيق الحرية لأفراد المجتمع وحراستها.

- نظام الحكم الاستبدادي (حكم الفرد المستبد): وهو حكم الفرد الطاغية المستبد وفيه يسيطر الجهل وعدم الكفاءة والاستبداد بالسلطة.

أما نظام الحكم السادس المقدم عنده على هذه الأنظمة الخمسة، فهو نظام الحكم المثالي الفاضل الذي يحكمه الفلاسفة من أهل المعرفة والفضيلة والذي عالجه معالجة فكرية خاصة تركزت في كتابه الجمهورية ولم يعد إليه في مؤلفاته الأخرى التي خصصها للبحث في السبل اللازمة لتحسين النظم الواقعية والتقليل من مشكلاتها ونواقصها مع احتفاظه بفكرة النظام المثالي التي غدت مقترنة لديه بالاعتقاد بتعذر تحقيقها.

لقد انقسمت أفكار أفلاطون عن أنواع أنظمة الحكم إلى مجموعتين

ثبتت الأولى منهما على حالها، ولم يطرأ عليها تغيير يذكر، كما هو الأمر مع رأيه بشأن الأصل الإنساني الإرادي للدولة، بينما تغيرت أفكاره الأخرى، وطرأت عليها تعديلات، كانت جزئية أحياناً وكلية أحيانا أخرى. إذ بعد أن عرض في «الجمهورية» تصوره للمدينة المثالية الفاضلة الخاضعة لنظام حكم الفيلسوف العادل الذي لا يخضع إلا لقانون العقل، انتهت به تجربته العملية ونضجه الفكري إلى أن هذا النظام، وإن كان أكثر الأنظمة مثالية وفضيلة، لكنه متعذر التحقيق في الحياة الواقعية. لذلك فقد وضعه جانبا بإدراجه ضمن النظم غير القابلة للتحقق في العالم الإنساني، وتوجه بدلا من ذلك إلى العالم الواقعي للبحث فيه عن الأنظمة القابلة للتطبيق عملياً، وسبل تحسينها وتقليل سلبياتها وشرورها، ملاحظا في هذا الخصوص، أن خير تلك السبل هي (القوانين)، بحكم قدرتها على تنظيم حياة المجتمع، وإدارة علاقات الأفراد وتفاعلاتهم، ومنع تعسف الحكام وطغيانهم واستبدادهم، منسجماً في توجهه القانوني الجديد هذا مع التراث التشريعي الدستوري للمجتمع الإغريقي وتقاليده التي كانت ترى في القانون تجسيدا لحكم العقل العام، لأن (القانون هو العقل المجرد عن الهوى). ولكن أفلاطون لم يتخل، على الرغم من ذلك، عن إيمانه بالأفضلية المطلقة لحكم الفيلسوف العادل، إذ ليس ثمة في اعتقاده من نظام أو قانون أو تشريع إنساني يمكن أن يوازي المعرفة الكاملة (الفلسفة) أو يماثلها فيما ينتج عنها من خير وعدل وفضيلة، لكنه يبقى نظام حكم متعذر التحقق، وليس من سبيل لتعويضه في حياتنا الإنسانية إلا بأقرب النظم إليه، وأقدرها على تجسيد خصائصه الإيجابية، وهو نظام السلطة الخاضعة للقانون/العقل/الحكمة، وهذا ما عكسته آراءه في كتابيه اللاحقين «السياسي/رجل الدولة» و «القوانين»، الذين طور فيهما أفكار كتابه «الجمهورية» بشأن الدولة المثالية الفاضلة ونظامها القائم على حكم الفلاسفة أو تفلسف الحكام، محافظاً في هذين الكتابين على منطلقاته السياسية المثالية بشأن أفضلية حكم الفلاسفة ومثاليته، ومقترباً من واقعية الحياة الإنسانية بالبحث في أفضل النظم السياسية العملية القابلة للتطبيق واقعيا وأسس أفضليتها.

وكان كتاب مرحلة النضج والتطور الأولى «السياسي» تجسيدا لهذه المثالية-الواقعية وتأسيسا لفكرها السياسي، حيث قسم فيه أفلاطون الدول وأنظمة الحكم فيها إلى نوعين أساسيين:

- دول مثالية يصعب تحقيقها أو وجودها في الواقع الإنساني.

- دول زمنية واقعية يمكن تحقيقها ووجودها في الواقع الإنساني.

ويذلك أكد ولاءه الفكري المثالي لنظام حكم الفلاسفة بعد أن وضعه في دائرة مثالية-خيالية تجعله غير قابل للتطبيق في الحياة الإنسانية، بينما منح ولاءه العملي الواقعي لأنظمة الحكم الإنسانية باحثاً عن أقرب هذه النظم إلى حكم الفلاسفة وأكثرها شبها به.

وإذا كان أفلاطون قد رفض في كتاب «الجمهورية» واستبعد كل أشكال السلطة السياسية وأنواع أنظمة الحكم التي قدم عليها واختار منها نظام حكم الفلاسفة الحكماء كأنموذج مختلف عنها تماما ومتعارض معها كليا، فقد عاد في كتاب مرحلة الرجولة «السياسي/رجل الدولة» ليطرح تساؤلاً جديداً يقارن فيه بين حكم الفرد وحكم القوانين، ويتساءل أيهما هو الأفضل والأكثر خيراً؟ وجاءت إجابته عن هذا التساؤل مشروطة، فإذا كان «الفيلسوف» هو الحاكم، فحكمه الأفضل والأكثر خيراً، لأنه لا يحتاج إلى القوانين للتمييز بين الخطأ والصواب، الخير والشر، لأن عقله الكامل، قادر على ذلك ومؤهل له، فهو الطبيب الذي يشفي المريض، سواء عرف المريض ذلك أم لم يعرفه، أراده أم لم يرده. ولكن هذا النظام غير ممكن الوجود في الواقع، وإن وجد ففي العقل وتأملاته فحسب، لأنه نظام مثالي-خيالي، لا يتيسر وجوده في حياة الإنسان، فهو نظام حكم كامل، يؤسس لدولة كاملة ذات معرفة كاملة، تحررها معرفتها من قيود الحاجة إلى القانون، لذلك فهي خارج وفوق كل مخطط إنساني واقعي، وأفضل نظام بديل واقعيا، هو النظام القائم على حكم القوانين لأنه الأقرب إلى نظام حكم الفلاسفة من حيث قدرته النسبية على التمييز بين الخطأ والصواب مما يجعله أفضل أنواع الأنظمة الزمنية الواقعية.

ومهدت أفكار أفلاطون هذه لتطورات فكرية جديدة لديه، تضمنها كتاب مرحلة الشيخوخة والنضج «القوانين/ الشرائع» الذي كان آخر أعماله ونتاج تجربته وخبرته الطويلة، فإذا كان كتاب «الجمهورية» بحثا في سياسة البشر التي لا يتقنها إلا الفلاسفة الحكام، وكان كتاب «السياسي» بحثا في سياسة البشر التي لا يتقنها إلا الفلاسفة الحكام الذين يتعذر وجودهم أو توليهم للحكم إن وجدوا، وأقرب النظم الواقعية إليه هو نظام دولة القوانين القادرة على حامية المجتمع من استبداد الحكام، لأن (**السلطة في حد ذاتها مفسدة، والسلطة المطلقة تفسد بصورة مطلقة**) على حد قول المؤرخ البريطاني (اللورد أكتون). فقد كان كتاب (القوانين) تعبيرا واضحا وعميقا عن اهتمام أفلاطون الكبير بأفضل الدول الواقعية الممكنة التأسيس والقائمة على دور الدور الأساس والمباشر للقانون في حكم المجتمع وإدارة شؤونه مع احتفاظه بفكرته الأولى الممتدة عبر هذه المؤلفات والقائلة بأن دولة الفلاسفة هي الدولة الأفضل بلا منافس، لكنها دولة مثالية-خيالية غير قابلة للتحقق عملياً في الحياة الواقعية. لذلك، ليس أمام الإنسان إلا البحث عن أفضل الدول والأنظمة الزمنية الواقعية والتي تكتسب أفضليتها من قربها من دولة الفلاسفة ومماثلتها لها ولو جزئيا، وهي دولة القوانين ذات النظام الدستوري التي تعكس قبول أفلاطون بالحقائق السياسية والاجتماعية الواقعية وفقاً لمنهجية بدأت تتبلور عنده في كتابه «السياسي»، ثم تعمقت وازدادت رسوخا في كتابه «القوانين». فإذا لم تكن مدينة القوانين هي المدينة الأفضل واقعيا، فإنها أقل المدن الواقعية سوءا بحكم خضوعها للقوانين التي بدأ أفلاطون يرى فيها أسمى نتاجات العقل وأكثر تجلياته بعداً عن الأهواء الذاتية والمصالح الشخصية، فالقوانين في إطار المدينة ونظامها، نتاج العقل الكلي/الجمعي لمواطنيها، وحاميهم من تعسف الحكام واستبدادهم، بما يؤهلها لأن تحظى بالقبول بها والرضا عنها والطاعة لها والخضوع لأحكامها. لذلك فإن القانون هو الشرط الأول والوحيد لتحقيق العدالة الحقيقية، بتطبيق القانون على الجميع بلا تمييز ولا استثناء، وكأنه لا يرى الفروق بين الناس. وهذا ما يعكسه ويعبر عنه تصوير

الإغريق للعدالة القائمة على القانون في صورة إلهة العدالة عندهم (أستريا) وهي مغطاة العينين، تحمل ميزان العدالة، لأنها موكلة بتطبيق القانون على الجميع بتجرد وموضوعية ودون محاباة ولا استثناء ولا تمييز، وهذا ما يشير إليه مفهوم (دولة القانون أو دولة القوانين) الذي كان الإغريق أول من أسس له نظريا، وطبّقه عمليا.

لقد تخلى أفلاطون في (القوانين) عن رأيه السابق في «الجمهورية»، بشأن حكم الدولة المثالية الفاضلة (دولة الفلاسفة) من قبل أرستقراطية/ نخبة ذات مميزات عقلية، تنحصر فيها ممارسة السياسة وإدارة شؤونها، واتجه بدلا من ذلك وجهة جديدة ومختلفة بدعوته في (القوانين) إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة السياسية، وزيادة إسهام المواطنين في تسيير السلطة وإدارة دفة الحكم، لكنه جعل ذلك مشروطا بمنحهم قدراً متساوياً ومناسباً من التعليم والمعرفة بأسس القوانين ومبادئها، لتأهيلهم لهذه المشاركة. فإذا كانت سيادة العقل أمرا يجب أن يتحقق في كل شأن وزمان ومكان، فإن ذلك يبقى مرهونا بصحة العقل وحريته من كل قيد، ولما كان ذلك متعذراً، إلا في استثناءات نادرة، فيتوجب على البشر اللجوء إلى القوانين، بوصفها أفضل نتاجات العقل وأعظم تجلياته، ليجعلوا منها القوة المنظمة لحياتهم وتفاعلاتهم، وإلا فإنهم سيصبحون من دونها أشبه بأكثر الحيوانات وحشية وضراوة. واستند أفلاطون في توجهه الجديد هذا إلى افتراض جديد تبناه ومفاده: أن لكل نظام حكم طبيعة واحدة، يعمل على أساسها، لكنه يعاني بسببها من علّةِ الطبيعة الأحادية، والاستناد إلى أساس أو ركن واحد، لا بد له أن يتزعزع تدريجيا وبمرور الزمن، بحيث يسقط في النهاية ويسقط معه كل ما يقوم عليه. وبتطبيق هذه الفرضية على الأنظمة السياسية، تكون علة النظام الفردي الملكي هي انفراد الحاكم فيه بالسلطة واستبداده بها باسم تحقيق الأمن وفرض النظام، وكان أنموذج النظام الملكي عنده ماثلا في الدولة الفارسية التي اندفع ملوكها بسلطتهم إلى حدودها القصوى لتصبح سلطة فردية مطلقة، وعلة النظام الديمقراطي

الشعبي هي اتساع الحرية فيه وازديادها حتى تصبح فوضى باسم الحرية والمزيد من الحرية، وكان أنموذج النظام الديمقراطي عنده ماثلا في دولة مدينة أثينا التي دفع نظامها بالحرية إلى حدودها القصوى لتصبح حرية جماعية مطلقة، وكان الغالب في الحالتين الإفراط، والإفراط إفساد لكل شيء.

واستوحى أفلاطون البديل الذي تبناه من نظام الدولة الإسبرطية الذي اعتقد أنه نظام حكم ذو طبيعة مزدوجة تختلف جذريا عن الطبيعة الأحادية لنظامي الحكم (النظام الأثيني الديمقراطي الفوضوي و النظام الفارسي الفردي الاستبدادي). حيث كان نظام الحكم الإسبرطي نظاما مختلطا ثنائيا، يجمع بين الملكية (الفردية) والديمقراطية (الجماعية)، النظام والحرية، بتوسط وتوازن، وبلا إفراط ولا تفريط، نظام قادر على أن يحل مشكلة التعارض بين نظام حكم فردي يحقق الأمن (النظام الملكي)، لكنه ينتهي إلى الاستبداد، ونظام حكم جماعي يحقق الحرية (النظام الديمقراطي)، لكنه ينتهي إلى الفوضى، لتقيم بدلا منه نظام حكم مختلط، يجتمع فيه ويتوازن نظامان لكل منهما أساس وركن (طبيعة) مختلفة ومتعارضة مع أساس وركن (طبيعة) النظام الآخر، بحيث تعمل الإيجابيات في طبيعة كل نظام منهما على موازنة ومعالجة السلبيات في طبيعة النظام الآخر، بما يمنع في النهاية تزعزع النظام المختلط وسقوطه، ويضمن استقراره واستمراره. واقترح أفلاطون أن يكون هذا النظام المختلط ذا تركيبة ثنائية، ليكون وفي آن واحد:

(نظام حكم فردي ملكي + نظام حكم شعبي ديمقراطي)

· حيث يقوم النظام الملكي على الجمع بين خاصيتي/طبيعتي الفردية والنظام (الأمن)، ويقوم النظام الديمقراطي على الجمع بين خاصيتي/ طبيعتي الشعبية والحرية (الديمقراطية)، فتكون إيجابيات كل نظام منهما وحسناته، واقية من سلبيات النظام الآخر ومسيئاته، وعلاجا لها، فخاصيتي الفردية والنظام (الأمن) اللذان يوفرهما النظام الملكي، يمنعان تحول

خاصيتي الشعبية والحرية في النظام الديمقراطي إلى فوضى، وخاصيتي الشعبية والحرية اللتان يوفرهما النظام الديمقراطي، تمنعان تحول خاصيتي الفردية والنظام في النظام الملكي إلى استبداد. انظر الشكل التالي:

كتاب القوانين
عناصر نظام الحكم المختلط وأهدافه

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3" align="center">نظام مختلط
ملكي فردي و ديمقراطي جماعي</td></tr>
<tr><td align="center">الملكي
«الفردية والنظام»</td><td align="center">+</td><td align="center">الديمقراطي
«الجماعية والحرية»</td></tr>
<tr><td colspan="3" align="center">التوازن والاعتدال
بين
الفردية والجماعية والنظام والحرية</td></tr>
</table>

وعرض أرسطو في كتابيه (السياسة، الأخلاق) فكرة تماثل في إطارها العام فكرة أستاذه أفلاطون عن النظام المختلط الثنائي، لكنها تختلف عنها في تفاصيلها، إذ وضع تصميما مقترحا لما قال إنه (الدولة الواقعية الكاملة)، التي رسم لها صورة جمهورية، لكنه تصميمه هذا لا يشبه التصميم المقترح للدولة المثالية في جمهورية أفلاطون. إذ حدد أرسطو لدولته أسسا عملية واقعية ذات خصائص قابلة للتطبيق، بخلاف الخصائص المثالية الخيالية للدولة المثالية الأفلاطونية. وتتمثل شروط أرسطو العملية لدولته الواقعية الكاملة في:

- شرط سياسي (نظام مختلط ثنائياً) أغنياء/أوليغارشي + فقراء/ ديمقراطي.
- شرط اجتماعي - اقتصادي (حكم الطبقة الوسطى).
- شرط فلسفي - فكري (فكرة الوسط الذهبي).

إذ استنتج أرسطو من دراسته لأشكال أنظمة الحكم والدساتير

وخصائصها وإيجابياتها وسلبياتها، أن الدستور هو المحدد لطبيعة السلطة في الدولة وشكل النظام السياسي فيها، ومن ثم، فقد افترض أن دستور دولته الواقعية، يجب أن يجسد فكرة النظام المختلط الذي اتخذ لديه صورة ثنائية، لكنها تختلف عن صورة النظام الثنائي عند أفلاطون في «القوانين». حيث اعتقد أرسطو أن هذا النظام المختلط، يجب أن يكون مركبا من الخصائص الإيجابية للنظامين: النظام الأوليغارشي (حكم القلة الثرية)، و النظام الديمقراطي (حكم الكثرة الحرة). وبذلك، يكون نظامه المقترح، وسطاً ذهبياً بينهما، يماثل فكرته الفلسفية عن الوسط الذهبي، ويجسدها سياسيا واجتماعيا، أسماه أحياناً «النظام الدستوري» وأسماه أحيانا أخرى «النظام الجمهوري»، وافترض أن التطبيق العملي لهذا النظام الثنائي المختلط، يتطلب الجمع بين الأسس التي يقوم عليها النظامان باستخدام الوسائل التالية:

1. حل مشكلة التعارض بين مبادئ النظامين:

الأوليغارشي	الديمقراطي
مكانة سياسية مميزة للأغنياء	مساواة المواطنين سياسياً
مساهمة سياسية مشروطة	مساهمة سياسة عامة
بنصاب مالي	بلا نصاب مالي

الحل الوسط: مساهمة سياسية مشروطة بنصاب مالي بسيط

2. جمع وسائل النظامين في اختيار الحكام

الأوليغارشي	الديمقراطي
نظام الانتخاب	نظام الاقتراع

الحل الوسط: جعل بعض الوظائف بالانتخاب وبعضها الآخر بالقرعة، أو الجمع بين النظامين، بانتخاب عدد من الموظفين للمنصب الواحد ثم الاقتراع بينهم.

3. الجمع بين مفهومي النظامين للوظائف والمشاركة السياسية

الأوليغارشي	الديمقراطي
- الوظائف دون أجر فهي للأغنياء	الوظائف بأجر فهي للفقراء
- غرامة مالية للأغنياء لعدم مشاركتهم في النشاطات السياسية العامة، وإهمال الفقراء وعدم الاهتمام بمشاركتهم السياسية.	- مكافأة مالية للفقراء لمشاركتهم في النشاطات السياسية العامة، وإهمال الأغنياء وعدم الاهتمام بمشاركتهم السياسية.

الحل الوسط: جمع المفهومين بجعل الوظائف العامة بأجور معقولة، وتغريم الأغنياء عند عدم مشاركتهم في الحياة السياسية، ومكافأة الفقراء عند مشاركتهم فيها.

وإذ يلاحظ أرسطو بحق، أن الدول تختلف في بيئاتها وظروفها وخصائصها، فقد رأى أن ليس من الضروري أن يتخذ النظام المختلط فيها صورة واحدة، بل لا بد من تركيبه في كل حالة بما يتناسب ومتطلباتها، مع الاحتفاظ بالمبدأ الأساس فيه وهو فكرة النظام المختلط بوصفها الفكرة والمبدأ الأقدر على خلق نظام سياسي واقعي، متوازن في خصائصه الإيجابية، بعيد عن الخصائص السلبية للأنظمة الأحادية الطبيعية، وفي ذلك تجسيد للشرط الوجودي السياسي الذي افترضه لدولته الواقعية، وتأكيد للشرط الوجودي الفلسفي لهذه الدولة ممثلا في الوسط الذهبي. إذ يعكس تصوره للنظام المختلط، صورة نظام هو نظام الوسط الذهبي المعتدل والمتوازن، النظام الذي لا يشوبه إفراط بعض الأنظمة، ولا يعيبه تفريط بعضها الآخر، فتكون مبادئ هذا النظام المختلط وسطاً بينها، فلا هي إفراط ولا تفريط، بل توازن واعتدال. فإذا كان التوسط والاعتدال خير الأمور والأحوال، (خير الأمور أوسطها) (وجعلناكم أمة وسطا)، فستكون الأنظمة الوسطى خير الأنظمة، وخير من يحكم الأنظمة الوسطى هي الطبقة الوسطى لأنها خير طبقات المجتمع، وهذا هو الشرط الوجودي الاجتماعي-الاقتصادي الذي افترضه أرسطو لدولته الواقعية التي جعل هذه الطبقة أساسها وقاعدتها. وتكمن علة تفضيل أرسطو للطبقة الوسطى

وحكمها، الخصائص التي تتميز بها هذه الطبقة من حيث:

- الاعتدال وعدم التطرف، فلا إفراط ولا تفريط.

- الاستعداد لسماع صوت العقل والنزول عند أحكامه، فلا جبن ولا تهور.

- المجافاة لجشع الأغنياء وتكبرهم، والبعد عن طمع الفقراء وتملقهم.

وهو ما يجعل الطبقة الوسطى خير طبقات المجتمع، وأكثرها أهلية لتولي مهام الحكم، بحكم خصائصها التي تجعل منها طبقة ذات طبيعة وسطية متوازنة ومعتدلة، بما يؤهلها لأن تكون أساس النظام المختلط ذو الطبيعة الوسطية، وقاعدته، وعماد بنيته، وسبب استقراره، ومصدر حيويته، وقوته المحركة. فإذا كان حكم الأغنياء أو الفقراء لغيرهم من طبقات المجتمع حكم السادة للعبيد، فإن حكم الطبقة الوسطى حكم الحرية، والعدالة، وتبادل المنفعة، ومراعاة التفاوت بين الناس، وهذا ما يحتاجه الاجتماع الإنساني لضمان أمنه واستقراره واستمراره وتقدمه.

ولكن، إذا كان أفلاطون أول من (كتب) عن نظام الحكم المختلط، فإنه لم يكن أول من ابتكر فكرة هذا النظام التي تعود أصولها الأولى إلى عهد أسبق منه، حيث نسبتها مصادر عديدة إلى المهندس الإغريقي (هيبودام) الذي نقلت عنه تلك المصادر، دعوته لإقامة أنظمة حكم مختلطة، منطلقا في ذلك من فكرته الأساسية القائلة:

> **إن أي تكوين أو بناء أو نظام كلي عام، تكون له طبيعة واحدة وخاصية منفردة، سرعان ما تختل طبيعته وخاصيته الأحادية هذه، ويتعرض للاختلال والفساد، ومن ثم التدهور والانهيار، وأن ضمان صحة التكوينات والبنى والأنظمة الكلية العامة، وتأمين سلامتها واستقرارها واستمرارها، مشروط بجعلها ذات طبيعة مركبة وخصائص متعددة، بحيث تعمل ايجابيات ومزايا كل تكوين أو بنية**

أو نظام جزئي وخاص فيها على موازنة وتلافي سلبيات وعيوب التكوينات والبنى والأنظمة الأخرى، فيعتدل حالها ويستقر أمرها ويستمر.

ويكمن الفرق الأساس بين الفكرتين، أن النظام المختلط عند أفلاطون وأرسطو كان ثنائيا (أفلاطون = فردي ملكي + شعبي ديمقراطي) و (أرسطو = نخبوي أوليغارشي + شعبي ديمقراطي)، والنظام المختلط عند هيبودام كان ثلاثيا، تجتمع فيه الأنظمة الثلاثة «الملكي (حكم الفردي) + الارستقراطي (حكم النخبة) + الشعبي (حكم الكثرة)». ولم يسترجع الفكر السياسي الغربي فكرة هيبودام عن النظام المختلط الثلاثي إلا في العصر الروماني مع مفكرين من أمثال: بوليبوس (بوليب) المفكر اليوناني الأصل ثم الروماني الثقافة والولاء، والمفكر الروماني (شيشرون)، القائلين إن النظم السياسية ذات الطبيعة الأحادية تمر بدورة تاريخية للنشوء والارتقاء ثم السقوط، ولكن النظام السياسي الروماني لا يمر بهذه الدورة لأنه نظام مختلط ثلاثيا، تجتمع في إطاره وتتوازن الخصائص المتعارضة والمتوازنة للأنظمة الثلاثة: «الملكي (حكم الفردي) + الارستقراطي (حكم النخبة) + الشعبي (حكم الكثرة)»، ثم غابت فكرة النظام المختلط الثلاثي مجددا حتى أعاد المفكر الفرنسي (مونتسكيو) إحياءها في العصر الحديث، وبفضله وجدت فرصتها للتطبيق على يد الآباء المؤسسين الأمريكان الذي قادهم تأثرهم بأفكار مونتسكيو إلى جعل النظام الأمريكي نظاما مختلطا ثلاثيا «(فردي (رئيس) + نخبوي (مجلس شيوخ) + شعبي (كونغرس=مؤتمر شعبي عام)».

ولكن العلاقة بين الأمن (النظام) والحرية (الديمقراطية)، كانت وما تزال تعاني من مشكلات عديدة، وجدت حلولا لها عند بعض المجتمعات وأنظمتها الحاكمة، ولم تجد لها حلولا في مجتمعات وأنظمة أخرى غيرها، ومن نجح في حلها، ابتكر لنفسه حلولا تختلف عن حلول غيره، بل وتختلف أحيانا عن حلوله هو ذاته من وقت وظرف إلى غيرهما، ولعل أبرز تلك المشكلات هي:

1 - مشكلة الأسبقيات، فأيهما يجب أن يسبق الآخر ويتقدم عليه، الأمن أم الديمقراطية؟ لأن كل خيار منهما، ستترتب عليه واقعيا وعمليا، نظريات وتطبيقات تختلف عن نظريات وتطبيقات الخيار الآخر.

2 - مشكلة التعارض بين متطلبات وشروط الأمن ومتطلبات وشروط الديمقراطية، حيث:

- إن الأمن هو النظام والضبط، والديمقراطية هي الحرية والانطلاق.
- إن الأمن هو السرية والكتمان، والديمقراطية هي الشفافية والإعلان.
- إن الأمن هو واجب وحدة الرأي والولاء، والديمقراطية هي الحق في اختلاف الرأي والمعارضة.

ولكن هذه العلاقة التعارضية الدائمة بين الأمن والديمقراطية، يجب ألا تمنعنا من رؤية العلاقة التعاونية والتكاملية الجوهرية بينهما، إذ لا ديمقراطية بلا أمن، لأن الأمن هو الذي يوفر للديمقراطية الظروف المواتية والشروط اللازمة لتطبيقها واستقرارها واستمرارها وتطورها، مثلما أن لا أمن بلا ديمقراطية، لأن الديمقراطية هي الضمانة الأساسية للأمن والسلم الوطنيين، سواء على الصعيد السياسي أم الاجتماعي والاقتصادي. إذ تمنح الديمقراطية أنظمة الحكم ما تحتاجه من الشرعية في الداخل والخارج، بحكم تعبيرها عن الإرادة الشعبية التي اختارتها ورضيت عنها، بما يجعلها أنظمة آمنة من التهديدات، أو على الأقل قادرة على مواجهتها والتصدي لها، لأن الإرادة الشعبية التي اختارت نظام الحكم، ورضيت عنه، وآمنت بشرعيته، بناء على هذا الاختيار، تكون هي المسئولة عن حماية الأنظمة التي اختارتها والدفاع عنها. ومن ثم، فإن من الواجب تحديد من يؤثر في من؟ وكيف يمكن أن نؤسس أمنا لديمقراطية حقيقية ودائمة وراسخة؟ وكيف يمكن أن نؤسس ديمقراطية لأمن حقيقي ودائم وراسخ؟ وكانت هذه وما تزال المعضلات الأساسية التي تواجهها النظم الديمقراطية منذ ظهرت في أوربا العصر الحديث وحتى اليوم، ومن المؤكد أن الأنظمة الحاكمة ذات التوجهات الديمقراطية الحديثة خارج النطاق الحضاري الأوربي، هي

الأكثر معاناة من هذه المعضلة، والأقل قدرة على حلها، بحكم خبرتها وتجربتها المحدودتين في فهم الديمقراطية وتوفير شروطها وتطبيق مبادئها.

وإذ فرضت العولمة معطياتها على المجتمعات الإنسانية، فقد وضعتها أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما الأمن للجميع أو لا أمن للجميع، لأن ما حدث في أميركا في 11 أيلول/سبتمبر 2001، ترك آثارا عميقة في حياة المجتمعات المعاصرة كلها، وأصبح احتمال حدوثه في أي بلد آخر، أمرا ممكنا، بل ومحتملا إلى حد كبير. وكان مما أفرزته العولمة من معطيات جديدة أيضا، الحاجة إلى التناغم ليس فقط بين الأمن والديمقراطية، بل وأيضا بين الأمن والديمقراطية من جهة، والأمن وحقوق الإنسان التي يفترض ألا يكون تحقيق الأمن وتلبية متطلباته على حسابها لا كليا ولا جزئيا. وتأتي متطلبات التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات في مقدمة هذه الحقوق، إذ لا أمن ولا ديمقراطية في مجتمعات متخلفة تفتقر للمقومات المادية الأساسية للحياة، ولعل هذا ما تعنيه مقولة (روبرت ماكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (الأمن هو التنمية). ويأتي في هذا السياق، ما اكتسبه موضوع العلاقة بين الأمن والديمقراطية اليوم، وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على حد سواء وفي آن واحد، من أهمية بالغة في ظل الظروف الراهنة للتحولات الديمقراطية في الكثير من الدول حديثة النشأة عامة، ونتائج ما يسمى (الربيع العربي) خاصة، وهي ظروف كان من نتائجها المباشرة، اتساع نطاق التهديدات التي يواجهها أمن الأفراد والجماعات والدول والأحلاف ولأسباب متنوعة سياسية واقتصادية ودينية ومذهبية وعرقية، واكتساب هذه التهديدات طابعا عالميا عابرا للحدود، مما جعل ويجعل الربط بين الأمن والديمقراطية في بلدان وظروف لم تكتمل فيها مقومات البناء الديمقراطي حتى الآن، أمرا بالغ التعقيد والصعوبة. إذ تؤكد الثوابت الاجتماعية والسوابق التاريخية، أن النظم الديمقراطية، وسواء القديمة والمستقرة منها، أم الحديثة وغير المستقرة، تكون عرضة للانهيار والزوال عندما يكون الأمن فيها ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان، وهي ذريعة من المحتمل أحيانا

أن تكون مقدماتها تهديدا للديمقراطية، لكن من المؤكد دائما أن نتائجها تهدد الأمن نفسه، لأن الأمن في حد ذاته حق من حقوق الإنسان الفردية والمجتمعية التي يفترض أن تكون الديمقراطية مسؤولة مسؤولية كاملة ومباشرة عن توطينها فكريا وعمليا، اجتماعيا وسياسيا. ويمكن أن نلاحظ في هذا الخصوص أن المفكرين الغربيين كانوا سباقين إلى ملاحظة الأوجه المتعددة للعلاقة التأثيرية المتبادلة بين الأمن والديمقراطية، حيث:

- طابق أغلب مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر الغربيين بين الأمن والحرية السياسية التي هي ركن أول وأساس في الديمقراطية، لتكون الحرية عندهم ممكنة بقدر ما يكون ضمان الأمن هو الغاية القصوى للحكومة وسياساتها عبر حماية مصالح المجتمع وأفراده[2].

- تبنى أغلب مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر الغربيين الفكرة القائلة إن الإنسان يُقوّي الإنسان، أو أن الإنسان وسيلة الإنسان، مما دفعهم للاهتمام بدراسة المجتمع وصولا إلى دراسة الدولة والسياسة، ليكتشفوا أن الإنسان ليس وسيلة فقط بل وغاية أيضا، وأن أيا من الدولة وهيئتها الحاكمة ومجتمعها وسياساتها، لن يكون صالحا إلا إذا كان الناس جميعا فيها وسائل وغايات لبعضهم البعض[3].

---

(2) حنة آرنت، بين الماضي والمستقبل..بحوث في الفكر السياسي، ترجمة: عبدالرحمن بوشناق، القاهرة، دار نهضة مصر، 1974، ص158.

(3) رئيف خوري، الفكر العربي الحديث... أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، ط1، بيروت، دار المكشوف، 1943، ص58-59.

الأمن القومي العربي؟؟؟

بقدر ما كان نشوء الظاهرة القومية في أوربا في العصر الحديث، سببا في ظهور شكل مستحدث من الأنظمة السياسية، تقترن فيه ولأول مرة الخصائص الاجتماعية والسياسية بالخصائص القومية، أطلقت عليه تسمية (الدولة). فقد كان ذلك سببا أيضا في نشوء مفاهيم اجتماعية وسياسية جديدة، تقترن كلها بالخاصية القومية، وتشمل قائمة طويلة من بين مفرداتها مفهوم «الأمن القومي». ونتيجة لذلك، فقد أصبح وجود المفاهيم ذات المضمون القومي، مقترنا بالدولة القومية ومشروطا بوجودها، مما جعل أية دولة وكل دولة بحاجة لامتلاك الخصائص (القومية) إذا ما أرادت استخدام هذه المفاهيم بصورة تعبر عن واقع حقيقي، يتطابق فيه الصفة والموصف، الشكل والمضمون. وحيث إن شرط اقتران وجود الدولة القومية بوجود الخصائص القومية، لم يتحقق دائما وفي الأوقات والأحوال كلها، فقد واجهت الدول المفتقرة إلى هذه الخصائص مشكلة عدم التطابق بين واقعها أو خصائصها غير القومية من جهة، ومفاهيمها ومفرداتها القومية من جهة ثانية. وانعكس ذلك في ظهور ثلاث صور تطبيقية لاستخدام المفاهيم القومية على مستوى الدول:

1 - الصورة القومية الفعلية الموحدة التي تكون فيها الدولة ذات خصائص قومية فعلية موحدة، بما يجعل مفاهيمها ومفرداتها معبرة عن هذا الواقع ومجسدة له بشكل فعلي وكامل كما في حالة فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا.

2 - الصورة القومية الافتراضية المتعددة التي تكون فيها الدولة ذات خصائص قومية متعددة، لكنها ترغب في تجاوز هذه التعددية، وتسعى لخلق واقع قومي فعلي موحد لمجتمعها المتعدد القوميات، والإيحاء للوحدات الدولية الأخرى بوجود هذا الواقع، ودفعها للتصرف على أساسه، وكما هو الأمر في حالة الإتحادين السوفيتي واليوغسلافي السابقين أو حالة كندا وجنوب أفريقيا.

3 - الصورة القومية الافتراضية المجزأة التي تكون فيها الدولة ذات خصائص قومية فعلية اجتماعيا، لكنها مجزأة سياسيا لأنها لا تضم إلا جزءا صغيرا من جماعة قومية (أمة) واحدة، مقسمة بين عدد من الدول، يكون مواطنو كل دولة منها جزءا من تلك القومية الكبيرة، مما يجعل أيا من هذه الدول أقل من أن تكون دولة قومية، لكنها تطمح أو تسعى إلى ذلك كما هو الأمر في حالة مجموعة الدول العربية.

وفي إطار الصورة العربية لمشكلة عدم التطابق بين المفاهيم أو المصطلحات القومية من جهة، والواقع غير القومي (الوطني/القطري) من جهة ثانية، فقد ازداد الأمر تعقيدا، وأضيفت إليه مشكلة جديدة مع تبلور الحركات السياسية القومية ذات التوجه العروبي، والتي حرصت على صياغة خطاباتها السياسية والاجتماعية بلغة ومصطلحات قومية، انتقلت بدورها إلى خطابات بعض الدول العربية التي تبنت أنظمتها السياسية الصور المختلفة للفكرة القومية العربية، بينما بقيت دول وأنظمة عربية أخرى ملتزمة بمنظور ولغة سياسية محلية، حملت صفة «الوطنية» نسبة إلى الأوطان (الدول/الأقطار) العربية التي تنتمي إليها، وتمتلك كل دولة منها شخصيتها القانونية المستقلة، الأمر الذي انقسم معه الفكر والعمل العربيين، فرديا ومجتمعيا، حكوميا وشعبيا، على محورين:

- محور وطني (قطري)، اجتمعت فيه مفاهيم وأنشطة العمل الخاصة لكل دولة عربية بذاتها ولذاتها.

- محور قومي، اجتمعت فيه مفاهيم وأنشطة العمل العامة للأمة العربية بمجملها.

وبقدر ما كان المحور الوطني (القطري) عمليا ومستقرا ومتواصلا، كان المحور القومي نظريا وقلقا ومتقطعا، لذلك فإن نتائج علاقات التفاعل بين هذين المحورين، والتي هيمن عليها طابع التعارض والصراع، كانت في الغالب ودائما لصالح المحور الوطني (القطري) على حساب المحور القومي.

وبظهور مصطلح «الأمن القومي» أواخر النصف الأول من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم شيوع استخدامه في الغرب، فقد انتقل هذا المصطلح إلى الدول العربية وأنظمتها ومجتمعاتها التي بدأت باستخدامه على الرغم من معاناتها من مشكلتها التقليدية القديمة، مشكلة عدم التطابق بين المصطلحات القومية والواقع غير القومي/الوطني (القطري). حيث انعكست هذه المشكلة ليس فقط على استخدامات مصطلح «الأمن القومي» في الخطاب السياسي العربي رسميا وشعبيا، بل وحتى على ترجمته اللغوية التي جاءت ترجمة مزدوجة بعد أن استخدمت المعاجم اللغوية مصطلحين عربيين لترجمة كلمة National الإنجليزية ومرادفاتها في اللغات الغربية الأخرى، وهذان المصطلحان العربيان هما «وطني وقومي»[1]. فكانت هذه الترجمة العربية المزدوجة،

(1) ناجي علوش. العرب والأمن العربي المفقود. مجلة الوحدة. الرباط. العدد28. كانون الثاني/يناير 1987، ص14وما بعدها.
- وانظر أيضا:
- مازن إسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي في عالم متغير، دوريات آفاق عربية، بغداد، عدد3، أيلول1989، ص49.
- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص60، ص156.
- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص31-32.
- أحمد نبوس، أزمة النظام الإقليمي العربي: دراسة تحليلية سياسية، بنغازي، جامعة قاريونس، ط1، 1997، ص162.
- عطا زهرة، في الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص70، 104، 112.

انعكاسا لازدواجية الواقع العربي الذي يعيش ازدواجية واقعية، مصدرها وجود جماعة قومية واحدة، (الأمة العربية)، تعيش على إقليم جغرافي قومي واحد، لكنها تتوزع سياسيا على مجموعة من الدول المنتشرة على هذا الإقليم، مما يعني افتقارها إلى السلطة السياسية القومية الواحدة بفعل غياب الدولة القومية العربية الواحدة التي يتكون شعبها/مواطنوها من «الأمة العربية» كلها، ويتكون إقليمها من «الإقليم الجغرافي العربي» كله، لتحل محل هذه الدولة واقعيا، دول عربية متعددة، لكل واحدة منها إقليمها الذي هو جزء من الإقليم العربي، ومواطنوها الذين هم جزء من الأمة العربية، فضلا عن مواطنين آخرين يحملون جنسيات هذه البلدان، لكنهم لا ينتمون إلى الغالبية العربية فيها. ومن ثم فإن أيا من هذه الدول العربية القائمة اليوم على هذه الصورة، لا يمكن أن تكون دولة قومية، الأمر الذي سينسحب بدوره على أمن هذه الدول الذي لا يمكن أن يكون هو أيضا أمنا قوميا، لأنها ليست دولا قومية إلا إذا افترضت أنها كذلك، وعندها ستضع نفسها خارج الإطار القومي العربي.

ونتيجة لذلك كله، فقد أصبح استخدام مصطلح «الأمن القومي العربي»، استخداما افتراضيا، لا يعكس الواقع الفعلي ولا يعبر عنه، بحكم تعذر، إن لم نقل امتناع تحقيق شروط هذا المصطلح بسبب:

1 - غياب الدولة القومية العربية الواحدة مما غيب بدوره مفهوم وشروط تحقيق الأمن القومي العربي الواقعية.

2 - تعدد الأنظمة السياسية العربية واختلاف قيمها وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها، مما جعل اتفاقها على مقيم الأمن وسياساته، أمرا متعذرا كليا، ومن ثم فقد غاب عن نشاطاتها مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته.

3 - اختلاف قيم وأهداف الأنظمة السياسية العربية مما جعل من المتعذر اتفاقها على تطبيقات موحدة للأمن القومي العربي في حال قبولها بهذا المفهوم وتبنيها له.

4 - غياب أنشطة ومؤسسات العمل العربي المشترك القادرة فعليا على ترسيخ وتطوير مفهوم عربي موحد للمصالح والأهداف يتأسس عليه مفهوم الأمن القومي العربي.

وإذا كان الواقع السياسي العربي الذي لا تتطابق فيه ثنائيات (الأمة والشعب، الإقليم القومي والإقليم السياسي، سلطة الأمة وسلطة النظام السياسي)، هو السبب في غياب الشروط الواقعية للأمن القومي العربي مفهوما وتطبيقا، فإن هذا الواقع هو السبب أيضا في انتقال مفاهيم الأمن الأخرى وتطبيقاتها إلى الإطار العربي واستخدامها لوصف حالاته أو دوائره المختلفة مع إضافة حالة أو دائرة وطنية إليها، خاصة بهذا الإطار ومعبرة عنه، لنشهد وجود وتداول ثلاثة مفاهيم عربية للأمن إلى جانب مفهوم الأمن القومي العربي وهذه المفاهيم هي:

* الأمن الوطني (القطري): وهو أمن كل دولة عربية منفردة بذاتها، وبما يعبر عن خصائصها وقيمها وقدراتها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها الخاصة.

* الأمن الإقليمي الجزئي: وهو أمن الدول العربية التي يجمعها جزء من الإقليم الجغرافي العربي، وتوحد بينها الظروف والقيم والاحتياجات والمصالح والأهداف والمواقف المشتركة، مثل أمن دول مجلس التعاون الخليجي وأمن دول الاتحاد المغاربي.

* الأمن الإقليمي الكلي: وهو أمن الدول العربية كلها، من منظور وحدة إطارها الجغرافي العام، مما يجعل هذا المفهوم مرادفا جغرافيا واقعيا للأمن القومي العربي، وإن كان استخدامه سيجعل من مفهوم «الأمن القومي العربي» مفهوما افتراضيا لا يعبر عن واقع فعلي، بقدر ما يعبر عن الواقع المنشود للأمن العربي مأخوذا كحالة قومية إقليمية وسياسية واحدة، من حيث الخصائص والظروف والقيم والاحتياجات والمصالح والأهداف.

وتتجلى أوضح انعكاسات إشكالية الأمن العربي وهل هو «وطني أم إقليمي أم قومي؟» في غياب مصطلح الأمن القومي العربي عن أهم صيغ

العمل العربي المشترك ومؤسساته ممثلة في «جامعة الدول العربية» وميثاقها واتفاقياتها المتعددة. حيث لم تتضمن هذه الصيغ القانونية كلها، أية إشارة إلى (الأمة العربية أو الوحدة العربية)، فكان من باب أولى أن يغيب عنها أيضا مصطلح «الأمن القومي». بل وغاب هذا المصطلح أيضا حتى عن أكثر الاتفاقيات العربية صلة به وقربا إليه «معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي» الموقعة عام 1950 والتي لم تتضمن أي ذكر لمصطلح «الأمن القومي العربي»، ويسري ذلك أيضا على قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك بدءا من دورته الأولى عام 1953 وحتى دورته الطارئة السابعة عشرة في تونس عام 1981. ولم يحدث تحول جوهري في الموقف الجماعي العربي من قضية الأمن القومي إلا في ديباجة مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية التي نصت على اتفاق أعضاء الجامعة على تعديل الميثاق «ضمانا للأمن القومي العربي»، وهو ما تضمنته أيضا المادة الأولى من مشروع التعديل. ولم يتخذ هذا التحول طابعا رسميا إلا عام 1980 عندما ربطت الوثائق الاقتصادية للقمة العربية الحادية عشرة (عمّان 25-27/ 11/ 1980) بين العمل الاقتصادي القومي والمخاطر التي تتعرض لها الثروة القومية والأمن القومي، ودعت إلى الفصل بين العمل الاقتصادي القومي والخلافات العربية، وأكدت دور الاقتصاد القومي في توفير احتياجات الأمن القومي[2].

---

(2) انظر للتفاصيل:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1975.
- الأمانة العامة للجامعة العربية، ميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادر عن القمة العربية الحادية عشر- عمّان، نوفمبر1980، تونس، جامعة الدول العربية.
- اللجنة المصرية لثقافة الشعوب الإفريقية والأسيوية، مواثيق جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية، القاهرة، 1989.
- محمد الصوفي، البناء الحقوقي للنظام العربي: عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، الرباط، العدد28، مرجع سابق. =

وبعيدا عن معالجة القضايا من منظور الآمال والأهداف، فإن معالجة قضية الأمن القومي العربي، تنطلق من جملة عوامل أهمها:

1. الضرورات الواقعية المتجسدة في التهديدات والمخاطر التي تواجهها الدول العربية، وتأثيراتها الشاملة والممتدة فيها حتى في الحالات التي تظهر فيها تلك التهديدات والمخاطر في مظهر وطني/قطري ضيق ومحدود، مما يعني حتمية الرد على المخاطر الشاملة والممتدة والاستجابة لها، برؤية وتطبيق أمنين شاملين وممتدين، لا يوفرهما ولا يحققهما إلا مفهوم الأمن القومي العربي وتطبيقاته.

2. انتشار مكونات القدرة العربية وعناصرها البشرية والاقتصادية والإستراتيجية، وتوزيعها بين الدول العربية، مما يجعل أي مفهوم أو نشاط أمني عربي، ينطلق من قدرات الدولة الواحدة وإمكانياتها، ناقصا ومحدودا، ومن ثم عاجزا عن مواجهة المخاطر والتهديدات الشاملة.

3. إن البيئة العربية الاجتماعية والسياسية، وإن كانت بيئة مجزأة ومنقسمة عمليا، إلا أنها مأخوذة في الحسابات الإستراتيجية الدولية كنظام كلي موحد، ويفترض ذلك، الاستجابة لهذه الاستراتيجيات وسياساتها التنفيذية استجابة تكون كلية وموحدة أيضا، وإلا فإن أية استجابة أخرى، ستكون مادة يسهل على تلك الإستراتيجيات مواجهتها وفقا لمصالحها وأهدافها الخاصة. ويتضح ذلك في نظرية قلب العالم Heart of the world التي وضعها (هالفورد ماكندر)، ويمثل الوطن العربي فيها جزءا من قلب العالم، ونظرية (الفريد ماهان) عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم، التي تؤكد أهمية الوطن العربي بحكم إطلالته على الخليج العربي،

= - علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي في العقد القادم، عمّان، منتدى الفكر العربي، 1986.
- هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي وجامعة الدول العربية، مجلة الوحدة، الرباط، العدد28، مرجع سابق.
- طلعت مسلم، حرب الخليج والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص35-46.

والبحار «الأبيض المتوسط والأحمر والعربي»، والمحيطين الأطلسي والهندي، وهي أهم الامتدادات والمساحات البحرية، ونظرية (نيكولاس سبيكمان) عن المناطق البرية-البحرية التي تجتمع فيها أهم مزايا هذه المناطق. وإذا كانت التطورات السياسية والإستراتيجية والتقنية قد جعلت هذه النظريات جزءا من التاريخ الاستراتيجي، فإنها لم تغير كثيرا من أهمية الجزء المتعلق منها بالوطن العربي الذي بقي يشغل مكانا أساسيا في الإستراتيجيات الدولية، ولو لأسباب أخرى مختلفة عن أسباب أهميته في بدايات القرن العشرين. ولم تظهر المفاهيم العربية حول الأمن القومي عموما، والأمن القومي العربي خصوصا، إلا مع كتاب «أمين هويدي» «الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي» الصادر عن دار الطليعة-بيروت عام 1975. ثم تلاحقت بعد ذلك الدراسات حول هذا الموضوع، وإن لم تخرج في خطوطها العامة عن موقف الدراسات الغربية منه، وهو ما أوضحه العرض السابق لمفاهيم الأمن القومي، وبخاصة بعد أن انتهى الفكر الغربي إلى التخلي عن المنظور العسكري التقليدي للأمن والأمن القومي، وتبنى بدلا منه المنظور الشامل بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية كلها، فضلا عن جانبه العسكري بما يتفق والطبيعة المتعددة والمتنوعة للحياة الإنسانية، وإن كان ذلك قد جعل الإلمام بجوانب الأمن وأبعاده كلها أمرا متعذرا، فإنه قد دفع المهتمين به إلى محاولة وضع حدود واضحة لقضاياه ومواضيع اهتمامه.

أنموذج تحليلي مقترح
لمشكلات الأمن القومي

لا بد قبل عرض الأنموذج التحليلي المقترح لمشكلات الأمن عامة والأمن القومي خاصة، من القول إن الطبيعة النظرية العامة لمثل هذا الأنموذج، لا تعني افتقاره للطبيعة العملية الخاصة، سواء من حيث ضرورته الحيوية للفكر والعمل الإنسانيين، أم من حيث إمكانية استخدامه كأداة إرشادية، تُعيّن موضوع العمل ونطاقه وأهدافه، وتحدد وجهة الحركة، وتختار وسائلها وأساليبها، فإننا كما يقول صموئيل هنتنغتون: «نحتاج إلى خريطة تكون في آن واحد، مصورة للحقيقة ومبسطة لها، بطريقة تخدم أغراضنا على أكمل وجه»[1]، ويُفترض أن تكون هذه هي مهمة النماذج التحليلية النظرية. وإذ تمثل الأغراض العملية/التطبيقية هدف الأنموذج النظري التحليلي العام لمشكلات الأمن، فسيكون هذا الأنموذج بمثابة صلة الوصل بين التجريد النظري والتطبيق العملي، ولحظة الاندماج بينهما في نطاق قضايا محددة. وحيث إن البيئة الدولية الراهنة ظواهر لعل أبرزها:

- تزايد النشاطات الدولية المفرط، وكثافة تفاعلاتها، في ظل تراجع المعايير والقواعد التقليدية للعلاقات الدولية، وحلول قيم العولمة وشروطها محلها.

---

(1) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص82-83.

- تصاعد نزعة الدول الكبرى لتدويل الشؤون المحلية والإقليمية، وقدرتها على التدخل فيها بأشكال مباشرة وقسرية، وفقا لمصالحها وأهدافها.

- لجوء الوحدات الدولية كلها إلى تفسير مواقفها وسياساتها وتسويغها، انطلاقا من دواعي الأمن ومتطلباته.

فقد كان من أول وأهم نتائج هذه الظواهر منفردة ومجتمعة، ازدياد أهمية الأمن من جهة، وتعدد أبعاده وتنوع مشكلاته من جهة ثانية، فضلا عن تعولم تلك المشكلات في مقدماتها ونتائجها. ومن ثم، فقد غدت الحاجة أكثر من ملحّة إلى وجود أنموذج نظري عام قابل للتطبيق على أكبر عدد ممكن من المشكلات الواقعية للأمن، بأقرب صورة ممكنة إلى الدقة والصواب، وبما ينعكس إيجابياً على طرق فهمنا لها وتعاملنا معها، وفقا للمتاح من القدرات والوسائل والأساليب، وفي ضوء الفرص التي توفرها الأوضاع الإقليمية والدولية أو القيود التي تفرضها، حيث إن الطريقة التي ندرك بها أوضاعنا ومشكلاتنا، هي التي تحدد في النهاية خياراتنا بشأن استجابتنا لتلك الأوضاع والمشكلات، ووسائل وأساليب تعاطينا معها.

وتتأكد هذه الحاجة الملحّة للأنموذج النظري التحليلي لمشكلات الأمن القومي، إذا تذكرنا حقيقتين أساسيتين:

الحقيقة الأولى: إن الفهم المضلل لأسباب مشكلات الأمن وأبعادها ومقدماتها ونتائجها، تنتج عنه تقديرات مضللة بشأن ذلك كله، تقود في النهاية إلى أخطاء في فهم تلك المشكلات مقتضيات ووسائل وأساليب معالجاتها، مما يمكن أن يتسبب في تزايد حدة المخاطر والتهديدات المرتبطة بتلك المشكلات والناجمة عنها، أو خلق مخاطر وتهديدات جديدة تضاف إليها. وحيث إن جانبا أساسيا من قيم الأمن وسياساته ذو طبيعة ذاتية غير موضوعية، فإن أية زيادة أو نقص في هذا الجانب وحجم تأثيراته، تتوقف أساسا على الكيفية التي ينظر بها المفكر أو صانع القرار

إلى قيمه ومحدداته ومشكلاته الأمنية[2]، ومن ثم فإن أي خطا أو قصور في هذه النظرة ومتطلباتها، يمكن أن يتسبب في أخطاء قاتلة للوحدة الدولية وصناع القرار فيها.

الحقيقة الثانية: إن من الواضح، بل والمؤكد أيضا، أن المفهوم النظري الموحد للأمن في صوره كلها (الوطني والقومي والإقليمي والدولي والعالمي) غائب على المستوى العربي، أو على الأقل، إن الدول العربية تختلف بنسب متفاوتة على طبيعة ومضمون هذه المفهوم وصوره، بما فيها الدول ذات الأنظمة المتماثلة في طبيعتها وخصائصها، في مقابل حضور تلك الصور المفاهيمية ووضوحها وترابطها لدى الوحدات الإقليمية والدولية المهتمة بالإقليم العربي ودوله. ويفترض ذلك، بل ويتطلب، وجود أنموذج نظري عربي مشترك، يتوحد في ضوئه، أو يتقارب، إدراك الدول العربية لقيم الأمن ومحدداته ومشكلاته، بما يؤسس لتوحيد أو تقارب سياسات الأمن السائدة فيها، استجابة لوحدة أو تقارب التهديدات الأمنية التي تواجهها والمشكلات المرتبطة بها والناجمة عنها.

ولكن ما تقدم كله، لا يمنع من الإقرار أيضا بأن الأنموذج التحليلي لمشكلات الأمن القومي الذي تقترحه هذه الدراسة، يبقى في النهاية، مجرد أنموذج لا يمكن الجزم بصوابه، ولا الزعم بصلاحيته للاستخدام، لا كليا، ولا حتى جزئيا، لأنه أولاً وأخيراً مجرد تصميم أولي مقترح، قابل للمناقشة والنقد والتعديل وفقاً للمستجد بشأنه من الأفكار والوقائع في سياق المحاولات النظرية والتطبيقية للتحقق من صلاحيته للاستخدام العملي، لأن تصميم النماذج النظرية واقتراحها، أكثر سهولة من تطبيقها واستخدامها. ولكن الشيء الوحيد المؤكد بالنسبة لهذا الأنموذج، هو أنه الأول من نوعه، إن لم يكن على الإطلاق، فعلى الأقل في اللغة العربية،

---

(2) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1989، ص20.

وأنه إن لم يكن صالحاً على المستوى العملي، فليس أقل من أن يكون مفيداً على المستوى النظري، ولو بقدر ما يمكن لأخطائه ونواقصه أن تساعد على صياغة نماذج تحليلية أخرى، تكون أقل خطأ ونقصا منه، وأكثر صواباً وصلاحية للاستخدامات العملية.

ونمهد لعرض الأنموذج التحليلي المقترح لمشكلات الأمن عامة والأمن القومي خاصة بالقول، إن غياب الأمن إذا كان يعني بالنسبة للكائنات كلها: تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقومات استمراره للخطر، فإن غياب الأمن القومي بالنسبة للدولة يحمل المعنى نفسه، فضلا عن اكتساب هذه التهديدات والمخاطر مضامين إضافية، اجتماعية وسياسية كلية وشاملة، بما يناسب الخصائص الاجتماعية والسياسية الكلية والشاملة للدولة وأمنها القومي. ومن ثم فسيكون غياب الأمن بالنسبة لأي كائن، أو غياب الأمن القومي بالنسبة للدولة، هو المشكلة الأهم والأخطر، بما يجعلها المشكلة الأجدر بالانشغال بها والاستجابة لمتطلباتها، وبما يستدعي تقديمها على أية وكل مشكلة أخرى. وإذ تستتبع أولوية الأمن القومي وأهميته وتستدعيان، أولوية مشكلاته وأهمية معالجتها، مما يستتبع ويستدعي بدوره توفر شرطين أساسين:

1 - إدراك طبيعة التهديدات والمخاطر المرتبطة بمشكلات الأمن القومي ومصادرها وأسبابها وحجم مخاطرها.

2 - تحديد الأولويات القومية المتمثلة في القيم والاحتياجات والمصالح والأهداف التي تتوجب حمايتها أو الاستجابة لها أو تحقيقها وفق سلم تراتبي لهذه الأولويات تبعا لأهميتها وضرورتها.

ويعني ذلك، ضرورة ابتداء أية معالجة لمشكلات الأمن والأمن القومي، بتحديد مصادرها ومسبباتها، من حيث إن هذه المعرفة مقدمة وشرط لنجاح أي مسعى يستهدف منع حدوث تلك المشكلات، أو يستهدف معالجتها، إن لم يكن بالإمكان منعها.

وبارتباط الأمن القومي بالدولة، مفهوما وتطبيقا، بوصفه المتغير

الأساس الذي يجسد قيمها واحتياجاتها، ويعكس قدراتها ومصالحها وأهدافها، ويحرك مواقفها وسياساتها، فقد كان محتما أن تنعكس المستويات الوجودية للدولة في صورها الجزئية الخاصة Micro، والكلية العامة Macro، على جميع الظواهر الناجمة عن هذه المستويات وصورها والمرتبطة بها، بما في ذلك مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته ومشكلاته، ليكون لها كلها أيضا، المستويات الوجودية ذاتها التي لاحظنا فيما تقدم انعكاسها على مفاهيم الأمن القومي وتطابقها معها. وتشمل هذه المستويات كلا من*:

1. مستوى الدولة.
2. مستوى النظام الإقليمي.
3. مستوى النظام الدولي.
4. مستوى النظام العالمي.

حيث إن كل مستوى منها، يضع الدولة، أو الوحدة الدولية، وظواهرها في نطاق تفاعلي خاص، يختلف عن نطاق التفاعل الذي يضعها فيه كل مستوى من المستويات الأخرى، تبعا لعدد عناصر كل مستوى ودرجة اتساعه ونوعية تفاعلاته وقواعد العمل فيه، مع ملاحظة أمرين:

أولا: تدرج المستويات الوجودية للدولة صعودا من المستوى الأقل عددا واتساعا وتفاعلا «مستوى الدولة/ الوحدة الدولية» الجزئي، نحو المستوى الأكثر عددا واتساعا وتفاعلا «مستوى النظام العالمي» الكلي، والعكس صحيح أيضا.

ثانيا: إن كل مستوى من المستويات الوجودية للدولة، يمثل مستوى كليا بالنسبة للمستوي الذي قبله، بقدر ما يمثل أيضا، وفي الوقت نفسه، مستوى جزئيا بالنسبة للمستوى الذي بعده، فكل سابق من هذه المستويات، جزء من المستوى اللاحق ومتضمن فيه، مثلما أن كل لاحق من هذه المستويات شامل للسابق منها، ويتضمنه ويحتويه.

ووفقا لذلك، فإن المستوى الوجود الخاص بالدولة، يمثل إطارا أو نطاقا تفاعليا كليا بالنسبة لأركانها أو عناصرها التكوينية الجزئية «الشعب، الإقليم، الهيئة الحاكمة...»، مثلما أن كل ركن أو عنصر منها إطار ونطاق تفاعلي كلي بالنسبة لظواهره الخاصة به ضمن هذا المستوى، ومن بينها الأمن القومي ومشكلاته، من حيث هي مكونات تابعة للدولة بوصفها كيانا اجتماعيا سياسيا كليا مستقلا بظروفه وخصائصه وتفاعلاته الداخلية. وبذلك فإن مفهوم الدولة للأمن القومي وتطبيقاته والمشكلات الناجمة عنه، ترتبط كلها بطبيعة هذه الدولة، وتنشأ عن ظروفها وخصائصها، مثلما هو حال الدول التي تعاني من وجود تهديدات ومخاطر أمنية نتيجة الحركات الانفصالية الداخلية المستندة إلى عوامل قومية أو دينية أو مذهبية، أو لأكثر من عامل من هذه العوامل في وقت واحد، كما في حالة الحركات الانفصالية في ايرلندا وأسبانيا وإندونيسيا والفلبين وجنوب السودان. ولكن مستوى الدولة، يكون أيضا وفي الوقت ذاته، مستوى جزئيا بالنسبة للمستوى الأعلى، مستوى النظام الإقليمي، الذي سيكون في هذه الحالة مستوى كليا بالمقايسة على مستوى الدولة، لأنه يتكون من دول متعددة، يضمها ويحتويها، بحيث تكون كل دولة من دول النظام الإقليمي ومعها الظواهر المرتبطة بها، بما في ذلك أمنها القومي، جزءا من المستوى الجغرافي-السياسي الإقليمي الذي تنتمي إليه تلك الدول، وتتعايش في إطاره، وتتفاعل مع وحداته، متأثرة بخصائص هذا المستوى الإقليمي وخاضعة لشروطه. ونتيجة لذلك، فإن جزءا من مفاهيم الأمن القومي لدول أي إقليم، والمشكلات التي تواجهها هذه المفاهيم، ستكون حتما مرتبطة في مصادرها ومسبباتها وحلولها بإطارها الإقليمي، وخصائص ونوعية وحداته وطبيعة علاقات التفاعل الناشطة بينها. وتندرج في إطار هذا النوع، مفاهيم ومشكلات الأمن القومي العربية الناتجة عن الصراع مع إسرائيل، أو مفاهيم ومشكلات الأمن القومي الهندي أو الباكستاني المرتبطة بصراعات الدولتين في شبه القارة الهندية.

وفي ضوء ذلك، وبالمقايسة عليه، فإن مستوى النظام الإقليمي الذي

يمثل مستوى كليا بالنسبة للدول المشاركة فيه، سيكون بدوره مستوى جزئيا بالنسبة للمستوى الأعلى، مستوى النظام الدولي، الذي سيكون في هذه الحالة ومقايسة على مستوى النظام الإقليمي، مستوى كليا من حيث احتوائه على أقاليم متعددة، يكون كل إقليم منها ودوله وظواهره، بما في ذلك أمنها القومي ومشكلاته، جزءا من المستوى الجغرافي-السياسي الدولي الذي تنتمي إليه تلك الأقاليم ودولها، وتتعايش في إطاره، وتتفاعل مع باقي أقاليمه ودولها، متأثرة بخصائص هذا المستوى الدولي الكلي وخاضعة لشروطه، مما يعني أن جزء من مفاهيم الأمن القومي ومشكلاتها بالنسبة لهذا الإقليم ودوله، سترتبط حتما في مصادرها ومسبباتها وحلولها بمستواها الدولي وخصائصه، ونوعية وحداته وطبيعة علاقاتها التفاعلية. وتندرج في إطار هذا النوع مفاهيم ومشكلات الأمن القومي المرتبطة بصراعات القوى الدولية العظمى في ظروف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أو صراع القوى الدولية مع القوى الإقليمية أو حتى الدول الصغيرة كما حدث في الصراع الصيني الهندي أو الأمريكي الإيراني. وعليه، فسيكون مستوى النظام الدولي مستوى كليا بالنسبة للنظام الإقليمي ومن قبله مستوى الدولة، لكنه سيكون مستوى جزئيا بالنسبة للمستوى الأعلى، مستوى النظام العالمي، من حيث إن النظام العالمي يضم في إطاره الدول في حالاتها المنفردة أو الإقليمية أو الدولية، فضلا عما يضمه أيضا إلى جانبها من الوحدات الجديدة التي بدأت تظهر وتستقر وتتطور منذ بدايات القرن العشرين، مثل المنظمات الإقليمية والدولية بكل أشكالها العامة والمتخصصة، الحكومية والمجتمعية، والشركات الكبرى العابرة للحدود «المتعددة الجنسيات أو المتعدية للقوميات»، وجماعات المجتمع المدني ذات الطبيعة الدولية «أطباء بلا حدود»، «جماعات حقوق الإنسان» والتي يسميها «جميل مطر»: «المجتمع المدني العالمي» الذي يرى أن ظهوره وطبيعة وحداته، غيّرا طبيعة النظام الدولي الذي لم يعد بعد ذلك مجرد إطار جغرافي سياسي يتعلق بالدول أو المجموعات الإقليمية للدول، كما كان في السابق، بل أصبح أوسع وأكثر تنوعا، وأقل اتصافا بالطبيعة

السياسية الخاصة بالدول أو المرتبطة بها[3]. حيث بلغت القدرات المالية والاقتصادية للشركات الكبرى العابرة للحدود والقوميات في ظروف العولمة، حدا تفوقت معه على قدرات العديد من الدول، وتوفرت لهذه الشركات إمكانية التأثير في العديد من أوجه الحياة والممارسة السياسية في دول العالم كلها، وبأشكال مباشرة وغير مباشرة، ومن ثم، فقد بات من المنطقي القول بأن عوامل ومؤثرات جديدة، فرضت وتفرض نفسها الآن على مفاهيم الدول وسياساتها المتعلقة بقضايا الأمن والأمن القومي، طالما أن أسواق المال العالمية قد تداولت عام 2000 ما قيمته 100 تريليون دولار، الأمر الذي جعل منها عاملا مؤثرا في المعادلات السياسية الداخلية لكل الدول التي اندفع العديد منها إلى إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية ليس اقتصاديا فحسب، بل وقانونيا وسياسيا أيضا، بما يلائم حاجة النظام الاقتصادي العالمي في صياغته الجديدة[4]. لذلك، فقد أصبح جزء كبير ومهم من مفاهيم الأمن وتطبيقاتها ومشكلاتها بالنسبة للدول، منفردة أو في نطاق الأنظمة الإقليمية أو الدولية، مرهونا في مصادره ومسبباته وحلوله بهذا الإطار العالمي ووحداته الجديدة، بكل ما يميز علاقاتها التفاعلية من خصائص مستحدثة. ويندرج ضمن هذا النوع من مفاهيم الأمن والأمن القومي ومشكلاتها، تلك المرتبطة بالمصالح الاقتصادية للشركات الكبرى وأسواق المال العالمية، أو بالمعارضة المجتمعية العامة لبرامج التسلح النووي وتجاربها، أو بدعوات حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية، أو المواجهة العسكرية للقوات الدولية أو العاملة بقرارات دولية مع قوات دول صدرت بشأنها قرارات دولية كما في حالة يوغسلافيا، أو مواجهة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والإرهاب وضمان الأمن والسلام العالميين كما في الحملة الأمريكية في الخليج 1991، ثم أفغانستان 2001-2002، ثم العراق عام 2003، ثم دول الربيع العربي بين الأعوام 2010-2015.

---

(3) جميل مطر، حدود على السياسة، مرجع سابق، ص15.

(4) محمد سعد أبو عامود، الديمقراطية والأمن القومي، مرجع سابق، ص20-21.

وفي ضوء هذا التصور للمستويات الوجودية للوحدات الدولية وأبعادها التحليلية، وتطبيقها على الظواهر المتعلقة بالأمن القومي ومشكلاته، يمكن ملاحظة ما يلي:

1 - إن المستويات الوجودية لكل أنواع الظواهر الإنسانية والتأثيرات المتبادلة بينها مترابطة ومتداخلة بشكل وثيق وعميق مما يفترض ويتطلب:

أ - معالجة الطبيعة المركبة لكل مستوى وجودي من حيث هو مستوى كلي Macro بالنسبة لأجزائه أولا وللمستوى الذي قبله ثانيا، وهو مستوى جزئي Micro بالنسبة للمستوى الذي يليه.

ب - معالجة كل ظاهرة وفقا لمنطق وقاعدة تعدد وتداخل مستوياتها الوجودية المختلفة وتفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة.

2 - إن وجود هذه المستويات كلها وتداخلها وتفاعلها، لا يلغي العنصر المشترك بينها، وهو الدولة، من حيث هي وفي آن واحد: الأساس والمرتكز لمفاهيم الأمن القومي وتطبيقاتها ومشكلاتها، والأساس والمرتكز أيضا لكل ظاهرة إنسانية معاصرة، فرديا ومجتمعيا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فالدولة في النهاية هي مادة كل هذه الظواهر وموضوعها، والإطار الذي يحتويها وينظمها، مثلما هي العنصر التكويني الأساس والأول بالنسبة للمستويات الوجودية الأخرى المتعلقة بالنظم الإقليمية والدولية والعالمية التي تتكون من الدول أساسا، وتنشأ في الدول، وتهتم بالدول، وتتعامل مع الدول، فحتى الشركات العابرة للدول، تبقى قائمة على أرض دول معينة، ومصالحها على أراضي دول أخرى، وسياساتها مرتبطة بالدول التي تقوم على أرضها أو ترتبط بها مصلحيا أو سياسيا، لذلك لا بد أن تكون البداية والنهاية مع الدولة دائما.

3 - إن العلاقة بين الوجهين النظري والتطبيقي لمفهوم لأمن القومي ومشكلاته من جهة، وبين هذا المفهوم ومشكلاته وظواهر الحياة المجتمعية والسياسية من جهة ثانية، علاقة تفاعلية متداخلة، إذ لم يعد

ممكنا في عالم اليوم، عالم القرية الكوكبية والاعتمادية المتبادلة والعولمة، لا فصل النظري عن العملي، ولا الداخلي عن الخارجي، ولا المعالجة الجزئية لظواهر الحياة وقضاياها التي أصبحت كلية وشاملة في جميع جوانبها.

وتكمن القيمة العملية للمنظور الكلي الذي توفره فكرة المستويات الوجودية المتعددة والمتنوعة للظواهر الطبيعية والإنسانية، فيما يوفره هذا المنظور لصاحبه من قدرة على رؤية مفهوم الأمن القومي وتطبيقاته ومشكلاته كإطار عام وشامل، لكنه أيضا إطار قابل للتجزئة أو التقسيم مفاهيميا وتطبيقيا وإشكاليا، وفقا لمعايير وأبعاد متعددة ومتنوعة، وهو ما يستند إلى:

1 - الطبيعة الشاملة لمفهوم الأمن القومي وتطبيقاته ومشكلاته، مما يعني أنه يتضمن أبعادا ومستويات نظرية وعملية متعددة ومتنوعة، تعكس تركيبة الحياة الإنسانية المتعددة الأبعاد والمستويات والمتنوعة المظاهر والنشاطات.

2 - التراكم المعرفي الذي وسع نطاق المعارف الإنسانية، وساعد على إضافة فروع معرفية جديدة إليها، بقدر ما ساعد على تجزئة الفروع والمواضيع المعرفية القديمة، وتوليد فروع أخرى جديدة منها.

وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى مصادر مشكلات الأمن القومي وأسبابها ومعالجاتها من مستويات متعددة وجوانب مختلفة. حيث إن سعي الدولة، أية دولة، لتحقيق أمنها القومي وتلبية احتياجاته وضمان مصالحه وإنجاز أهدافه الوظيفية، انطلاقا من افتراض توفر الإرادة الحرة لصانع القرار للقيام بذلك، لا يجري بشكل يسير وإيجابي ومتدفق على الدوام، بل أن الغالب على هذا المسعى هو مواجهته لجملة مشكلات (تعقيدات ومصاعب) ذات أسباب ومصادر مختلفة، يُفترض بصانع القرار مواجهتها والتعاطي معها، مستعينا بأجهزته الاستشارية والتنفيذية، مبتدءا بتحديد مصادر وأسباب هذه المشكلات، تمهيدا لتحديد مستويات وأساليب

معالجتها وفقا لقاعدة (أدنى الخسائر وأعلى الأرباح)، لأن تحديد مصادر المشكلات وتعيين أسبابها، هو المقدمة الصحيحة لصياغة التقديرات أو الاحتمالات بشأن المعالجات المناسبة لها، والقدرات والوسائل والأساليب التي تتطلبها، وهي المهمة التي تتولاها السياسة العليا للدولة والمؤسسات المكلفة بإعدادها وتنفيذها عبر قيامها بثلاث مهام هي:

- **المهمة الأولى**: تحديد مصادر مشكلات الأمن القومي.
- **المهمة الثانية**: تحديد أسباب مشكلات الأمن القومي.
- **المهمة الثالثة**: تحديد مستويات معالجة مشكلات الأمن القومي ووسائلها وأساليبها.

ولكن المؤسف هنا، أن دراسات الأمن القومي، على كثرتها وتنوع اتجاهاتها، واختلاف زوايا رؤيتها لموضوعها، وتعدد أوجه تعاملها معه، لم تقدم في هذا الشأن أية مساهمة يمكن الاعتماد عليها لإنجاز هذه المهمات، مما يعني غياب الأنموذج التحليلي النظري العام والشامل الذي يمكن استخدامه لتحليل مشكلات الأمن القومي، وتحديد مسبباتها، وتعيين مستويات ووسائل وأساليب معالجتها، ويشمل هذا الحكم حتى الاستثناء الوحيد الذي تمثله الدراسة المبكرة التي نشرها «إسماعيل صبري مقلد» في الأهرام الاقتصادي عام 1969[5]، حيث تضمنت هذه الدراسة مجرد تعداد، جاء على سبيل المثال لا الحصر، لما وصفه الكاتب بأنه مشكلات الأمن القومي. وبفعل غياب هذا النوع من الدراسات، فقد بقيت الأبواب مشرعة أمام المساهمات الجديدة لتقديم أنموذج تحليلي نظري عام، يزود المهتمين بشؤون الأمن القومي بأداة قياسية عامة وشاملة قادرة على التعامل مع مشكلاته بكل أنواعها، وفي الظروف والأحوال كلها، فليست هنالك دولة لا تعاني من المشكلات الأمنية التي أصبحت أخطر المشكلات السياسية الاجتماعية الحديثة وأكثرها انتشارا حتى صح عليها وصف كاتب

---

(5) إسماعيل صبري مقلد، مجلة الأهرام الاقتصادي، القاهرة، عدد334، يوليو1969.

قديم لوباء انتشر في عصره حين قال عنه: «لم يموتوا كلهم منه، ولكنهم أصيبوا جميعا به»[6].

ويقتضي تحديد مصادر مشكلات الأمن القومي وأسبابها ومستوياتها ومعالجاتها ويستلزم، تحديد الأركان/ العناصر التكوينية البنائية للأمن القومي، نظريا وعمليا، تمهيدا لتحديد المشكلات المرتبطة بكل ركن/ عنصر من هذه الأركان/ العناصر والناتجة عنها، من حيث هي أيضا مشكلات الأمن القومي كمفهوم وتطبيق كاملين وشاملين. ويتطلب تحديد تلك الأركان/ العناصر، العودة إلى الثوابت القيمية لمفهوم الأمن القومي التي تجسدها الدول تطبيقيا في صورة (أهداف/ وظائف) ذات طبيعة إجرائية، تعمل من أجل تحقيقها/ تنفيذها. ويُستخدم مفهوم الأهداف/ الوظائف هنا بمعنى:

الأوضاع المعنوية والمادية التي تؤمن بها الدولة أو ترغب في خلقها أو تحتاجها، فتضعها في صورة وظائف عملية محددة توكل إلى أفرادها ومؤسساتها مسؤولية انجازها.

واسترشادا بالمفهوم المقترح للأمن القومي والمعادلة المستمدة منه، بشأن العلاقة بين الأمن القومي والسياسة العليا وفرعيها (السياسة الداخلية والسياسة الخارجية)، فإن الأهداف الوظيفية للأمن القومي في أية دولة هي:

أولاً: هدف حماية أركان الدولة (الشعب، الإقليم، النظام الحاكم، السيادة) والدفاع عن استقرارها واستمرارها، وحماية قيمها الحيوية، وتلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها.

ثانياً: هدف امتلاك القدرات والوسائل والأساليب اللازمة لحماية أركان الدولة وزيادتها وتطويرها، والإرادة الفاعلة القادرة على استخدامها استخداما أمثل.

---

(6) مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، جروس برس، بلا مكان طبع، بلا تاريخ، ص9.

ثالثاً: هدف امتلاك إدراك موضوعي وتقدير واقعي لـ:

- الأهداف/ الوظائف واجبة الإنجاز وسلم أولوياتها.
- القدرات اللازمة لإنجاز الأهداف/ الوظائف.
- الوسائل اللازمة لإنجاز الأهداف والمناسبة للقدرات.
- الأساليب اللازمة لإنجاز الأهداف والمناسبة للقدرات والوسائل.
- المعالجات اللازمة للمشكلات في ضوء الفرص المتاحة والقيود المفروضة.
- الاحتمالات المتوقعة بشأن الأهداف والقدرات والوسائل والأساليب والمعالجات وردود الأفعال عليها وفقاً لمبادئ العمل الاستراتيجي (أسوأ الاحتمالات، أعلى الأرباح، أقل الكلف).

ويشير الهدف/ الوظيفة الأول في مجموعة الأهداف/ الوظائف هذه إلى أن صانع القرار في أية دولة، يضع على رأس قائمة أولوياته لتحقيق الأمن القومي لدولته، هدف حماية أركان هذه الدولة (الشعب، الأرض، النظام الحاكم، السيادة)، والدفاع عنها، وحماية قيمها، وتلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها، بحكم الضرورة الحيوية القصوى لهذه الوظيفة المرتبطة بالوجود المادي للدولة، ولزومها لديمومة مقوماتها الوجودية وتزويدها بعناصر الحياة والاستمرارية المستقرة وفقاً لنظام القيم السائد فيها. ولكن انجاز ذلك كله، مرهون ومشروط بوجود وإنجاز الهدف الوظيفي الثاني المتمثل في: امتلاك الدولة للقدرات المادية والمعنوية اللازمة لتحقيق الهدف الأول، بقدر ما يفترض أيضا امتلاك إرادة استخدام هذه القدرات من قبل السلطة السياسية المسئولة عن ذلك رسمياً، واستخدامها لها استخداما أمثل، بقصد إقناع صناع القرار في الوحدات الدولية الأخرى، أو إجبارهم إذا تطلب الأمر ذلك، على عدم تهديد الدولة أو تعريض أركانها أو قيمها أو مصالحها أو أهدافها للخطر تحت أية ذريعة، وهو ما يتطلب لاستكماله سعي الدولة الدائم لتنمية قدراتها

ووسائلها وأساليبها، وتطويرها، والدفاع عنها، واستعدادها لاستخدامها.

ويتضمن الهدف الوظيفي الثالث، الهيكل التنفيذي الإجرائي للأهداف الوظيفية للأمن القومي والذي يتم في إطاره اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

1 - اختيار الأهداف التي يفترض صانع القرار ضرورتها الحيوية لأمن دولته القومي، ثم ترتيب أولوياتها بصيغ تستجيب لقيمه واحتياجاته ومصالحه وأهدافه، وتناسب قدراته ووسائله وأساليبه، وتلائم طبيعة ظروفه البيئية الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية)، وفقاً لقاعدة التوازن بين المرغوب من المصالح والأهداف، والمتاح من القدرات والوسائل والأساليب، والمساند أو المعرقل من الظروف والسياسات.

2 - اختيار القدرات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

3 - اختيار الوسائل المتاحة والمناسبة للأهداف والقدرات والظروف.

4 - اختيار الأساليب التي تستخدم بها الوسائل والقدرات المتاحة بما يناسب الأهداف والظروف.

5 - اختيار المعالجات/الحلول التي يجدها صانع القرار مناسبة لحل المشكلات التي تواجه أمنه القومي وسياساته التنفيذية وأنشطته الإنجازية.

6 - اختيار الاحتمالات الأرجح بشأن ردود الأفعال، المؤيدة والمعارضة والمحايدة، على الأهداف والقدرات والوسائل والأساليب والمعالجات، وانعكاساتها على سياسات الأمن القومي التنفيذية، قبل وأثناء وبعد تنفيذها، على أساس أسوأ الاحتمالات وأعلى ربح وأقل كلفة.

ليكون تحقيق مفهوم الأمن القومي لدى الدولة وضمان ديمومته واستقراره، هو المحصلة والنتيجة النهائية للسياسات التنفيذية (الداخلية والخارجية) الخاصة بهذه الأهداف/الوظائف.

مصادر مشكلات الأمن القومي

بحكم خصائص التركيب والشمول التي يتصف بها الأمن القومي مفهوما وتطبيقا، وما يترتب عليها من ارتباط تفاعلي بين البيئة الداخلية للدولة وظروفها واحتياجاتها وقدراتها من جهة، والبيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) وتسهيلاتها وضغوطها من جهة ثانية، فضلا عن تعدد وتنوع المفاهيم والتطبيقات التخصصية الفرعية للأمن، فإن أي تحديد لمصادر مشكلاته، لا بد وأن يراعي هذه الخصائص ونتائجها التي تتخذ معها مصادر مشكلات الأمن القومي بعدين أساسيين هما:

1. البعد السياسي-السيادي

وتنقسم مصادر المشكلات وفقا لهذا البعد إلى:

- مصادر داخلية: وتنشأ في نطاق الجسد الجغرافي السياسي للدولة التي تواجه تلك المشكلات، ومن ثم فإنها تخضع لسلطتها وقراراتها.
- مصادر خارجية: وتنشأ خارج نطاق الجسد الجغرافي السياسي للدولة التي تواجه تلك المشكلات، ومن ثم فإنها لا تخضع لسلطتها وقراراتها.

ويعني ذلك، أن كل مشكلة من هذه المشاكل، يمكن أن تُضاعف، باحتسابها على الدولة ذات العلاقة مرة، واحتسابها على البيئة الخارجية وأطرافها مرة ثانية.

2. البعد التطبيقي-النوعي

وتنقسم مصادر المشكلات وفقا لهذا البعد إلى أنواع متعددة تبعا للنطاق التطبيقي النوعي للأمن القومي، حيث إن للأمن القومي أوجها/أبعادا تطبيقية نوعية متعددة مثل: الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الثقافي، والأمن الصناعي،

والأمن الاجتماعي،... الخ، وهو ما يعني أن كل نوع منها سيكون له في التطبيق مشكلاته الخاصة به والتي تقتضي التعامل معها من منظور خصوصيتها النوعية، دون نسيان كونها في النهاية جزءا من مشكلات الأمن، مع ضرورة ملاحظة تعذر الفصل عمليا بين هذين البعدين بحكم امتزاجهما في كل أنواع مشكلات الأمن القومي.

أسباب مشكلات الأمن القومي

تنطلق هذه الدراسة في معالجتها لأسباب مشكلات الأمن القومي من حقيقة أن المشكلات التي يواجهها أي كيان مادي أو مفهوم معنوي، مصدرها المشكلات التي تواجهها العناصر المكونة لهذا الكيان منفردة أو مجتمعة جزئيا أو كليا، وعليه فسيكون مؤكدا أن مشكلات الأمن القومي، تنشأ عن الطبيعة التكوينية المركبة لمفهوم الأمن القومي وتطبيقاته، واللذان يتكونان من اجتماع وتفاعل «أركان/عناصر» نظرية وعملية، تواجه عادة في التطبيق، مشكلات تكون هي الأساس والسبب في حدوث تلك المشكلات. واستنادا إلى ذلك، فإن مشكلات الأمن القومي تنشأ عن المصاعب والتعقيدات التي يمكن أن تعاني منها المكونات البنيوية لمفهومه وتطبيقاته، ويمكن تحديد هذه المكونات بتحليل العنصر الوظيفي الثالث في مجموعة الأهداف الوظيفية للأمن القومي وتفكيكه إلى عناصره الأولية التي تشمل كلا من:

- الأهداف.
- القدرات.
- الوسائل.
- الأساليب.
- المعالجات.
- الاحتمالات.

ويبدو في هذا السياق، أن موضوعي أسباب مشكلات الأمن القومي ومعالجاتها، موضوعان متصلان، بقدر ما يكون تحديد المعالجة المناسبة للمشكلة، متصلا في جانب أساس منه، بتحديد أسباب تلك المشكلة وعوامل نشأتها، ومعتمدا عليه، مما يقتضي التعامل مع الموضوعين في آن واحد وسياق واحد.

وإذا كانت بعض الدراسات قد عالجت هذه المكونات البنيوية من قبل، فإن تلك المعالجات جاءت غالبا في سياقات تتعلق بمواضيع السياسة الخارجية، وأحيانا قليلة في سياقات تتعلق بمواضيع الأمن القومي، وجرى التعامل معها في الحالتين من منظور جزئي وبأساليب بعيدة عن الارتباط والتكامل. وتتأكد أهمية هذه المكونات وضرورتها لتحديد أسباب مشكلات الأمن القومي، حين نلاحظ التركيز الدائم عليها، والإشارات المتكررة إليها، بوصفها العناصر الأساسية التي تتحدد بدلالتها وعلى أساسها أهداف الدول ومواقفها وسياساتها، ويتضح ذلك في إشارة «هنري كيسنجر» إلى أن صياغة السياسة الخارجية لأية دولة تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي[7]:

- مفهوم الأمن القومي.
- الهدف القومي.
- الموارد المتاحة لتحقيق الهدفين.

ويظهر أيضا في ربط «إسماعيل صبري مقلد» لأساليب تعامل الدول مع بعضها بعاملين أساسيين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة وهما[8]:

- الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

---

(7) محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الخارجية الأمريكية والعرب، عمّان، دار الكرمل، ط1، 1990، ص174.

(8) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول، مرجع سابق، ص127.

- مدى القوة التي في متناول الدولة لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري المجرد إلى الواقع المادي، أو بتعبير آخر التعرف على مدى التناسب بين عاملي الأهداف والإمكانيات الذي تتحدد بدلالته مقدرة الدولة على تحقيق الأهداف الخارجية التي تقررها لنفسها.

ويتجلى في القول بأن السياسة الخارجية لأية دولة، تنطلق من ثلاثة أبعاد هي «تسلسلية الأهداف، تقدير الإمكانيات، اختيار الوسائل»[9].

وتشير هذه المكونات إلى أن لدى كل دولة، مجموعة من الأهداف الوظيفية، تعكس مفهومها للأمن القومي وتجسده نظرياً وعملياً، وأن هذه الأهداف، إما أن تكون منجزة، فتصبح مشروعاً للإدامة وضمان الاستمرار، أو أن تكون غير منجزة، فتصبح مشروعاً للإنجاز والتنفيذ. وإذ تجري استراتيجيات الدولة وسياساتها لإنجاز الأهداف الوظيفية لأمنها القومي وإدامتها في نطاق البيئتين الداخلية والخارجية، فمن المؤكد إنها ستواجه ردود أفعال، سلبية أو إيجابية، تردّ بها أطراف هاتين البيئتين على تلك الأهداف وسياسات وإستراتيجيات تحقيقها. وينتج عن بعض تلك الردود، مشكلات تواجهها الدولة، يكون مصدرها المكونات البنيوية لأمنها القومي وأهدافها الوظيفية وسياساتها واستراتيجياتها التنفيذية. واستنادا إلى أهمية هذه المكونات ودورها الأساس في حدوث مشكلات الأمن القومي، فإن بناء الأنموذج التحليلي المقترح لتحديدها، يقوم على الربط بين كل مكون منها والمشكلات الناجمة عنه والتي ستكون وفقاً لمكوناتها ستة أنواع من المشكلات هي:

أولاً: مشكلات الأهداف

وهي المشكلات التي تظهر نتيجة التغيرات في قيم الدولة أو قدراتها أو احتياجاتها أو مصالحها المتجسدة عمليا في صورة الأهداف الوظيفية

(9) أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة: حسن ذنون، بيروت، المكتبة الأهلية، 1964، ج2، ص318.

للأمن القومي لها أو للدول الأخرى من حيث خصائص (الطبيعة، الضرورة، الأولوية، الشمول، التوجه). وبذلك تظهر هذه المشكلات بتأثير:

- إنجاز جميع أهداف الأمن القومي أو بعضها مما يقتضي العمل على إدامة الأهداف المنجزة واختيار أهداف جديدة وتحديد أولوياتها.
- عدم إنجاز أهداف الأمن القومي أو بعضها مما يقتضي اختيار أهداف جديدة وتحديد أولوياتها.
- تجاوز الأهداف لقيم الدولة والقدرات والاحتياجات والوسائل والأساليب المتاحة لها مما يقتضي، إما تغيير الأهداف بما يتناسب مع القيم السائدة والمتاح من القدرات والوسائل والأساليب، أو تغيير هذه الأخيرة بما يتناسب مع الأهداف.
- الطبيعة الإيجابية أو السلبية المفرطة لبعض الأهداف أو لأجزاء منها (الثورة الدائمة، تصدير الثورة، تعميم الأنموذج السياسي بالقوة، تحقيق الوحدة بالقوة، توسيع المجال الإقليمي بالقوة، إسقاط الأنظمة المعادية، حماية الديمقراطية، الدفاع عن حقوق الإنسان..الخ) في ظروف بيئة داخلية وخارجية لا تتقبل مثل هذه الأهداف، مما يجعلها خارج نطاق القدرة على الإنجاز، فتصبح إعادة النظر فيها لتغييرها أو إجراء تعديلات جوهرية فيها ضرورة عملية حيوية.
- التغير في مركز المسؤولية عن صنع القرار والتخطيط للأمن القومي مما يؤدي إلى تغيرات تابعة في أهداف الأمن القومي وضروراتها وأولوياتها.
- التغير في مراكز المسؤولية عن إنجاز أهداف الأمن القومي وتنفيذها مما يؤدي إلى تغيرات تابعة في أهداف الأمن القومي وضرورتها وأولوياتها، والقدرات اللازمة لإنجازها ووسائلها وأساليبها.

- التغير في مراكز المسؤولية عن جمع المعلومات وتحليلها، مما يؤدي إلى تزويد صانع القرار بمعلومات واستنتاجات وخيارات، ترجّح لديه أهدافاً جديدة، أو تدفعه لتعديل الأهداف القديمة، أو تغيير أولوياتها أو قدراتها ووسائلها وأساليبها.
- التغير في البيئة الداخلية أو الخارجية (تغيرات عقائدية، تغيرات النظام الإقليمي أو الدولي) مما يفرض على صانع القرار تغيير أهدافه كلها أو بعضها، أو تغيير أولوياتها أو القدرات والوسائل والأساليب المستخدمة لإنجازها.

هكذا يمكن ملاحظة أن تغير المعايير القيمية أو مبادئ الحركة السياسية للدولة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتخلي عن العقيدة الماركسية، تسبب في تغير جذري تابع في مفهوم الأمن القومي الروسي، تسبب بدوره في حدوث تغير في التقديرات بشأنه، مما وضع هذه الدولة في مواجهة مشكلات أمنية جديدة تتوافق مع القيم والاحتياجات والمصالح والأهداف الجديدة ومصادر التهديد والخطر المرتبطة بها. وحدث أيضا، وفي الوقت ذاته، تغير مقابل في بعض عناصر مفهوم الأمن القومي الأمريكي، حلت فيه المصادر الجديدة للتهديد والخطر الروسي محل المصادر القديمة المرتبطة بالوجود السوفيتي، وهو ما وضع الأمن القومي الأمريكي أمام تهديدات ومشكلات جديدة، ويقدم تغير أهداف الأمن القومي في دول تغيرت أنظمة الحكم فيها، إيران وأفغانستان والعراق مثلا، أنموذجا آخر لمواجهة الأمن القومي لمشكلات نتجت عن تعارض قيمه وأهدافه الجديدة مع قيم وأهداف الأمن القومي الأمريكي. وقد ازدادت حدة هذا النوع من المشكلات وخطورتها مع التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بدور القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي الراهن.

ثانياً: مشكلات القدرات

وهي المشكلات التي تظهر نتيجة التغيرات في القدرات المتاحة للدولة لإنجاز أهداف أمنها القومي وتنفيذ إستراتيجياته، حيث يُفترض أن تكون قدرات الدولة، عاملا أساسيا في تحديد مفاهيمها النظرية للأمن وأهدافه، ووسائل وأساليب تنفيذها، والفرص الممنوحة لها، والقيود المفروضة عليها[10]. وبذلك تظهر هذه المشكلات بتأثير عوامل متنوعة:

- عامل ثبات القدرات في ظل الحاجة إلى نموها من وجهة نظر الدولة أو حلفائها.
- عامل نقص القدرات في ظل الحاجة إلى ثباتها أو نموها من وجهة نظر الدولة أو حلفائها.
- عامل زيادة القدرات في ظل الحاجة إلى ثباتها من وجهة نظر الدول المعادية أو المحايدة التي قد تلجأ إلى زيادة حجم ردود أفعالها عليها أو زيادة القدرات التي تستخدمها في ردود الأفعال تلك، بشكل تنعكس فيه الزيادة في القدرات على أصحابها سلبيا وليس إيجابيا كما هو مفترض.

وبذلك ترتبط هذه المشكلات بالتأثيرات الناجمة عن عدم التناسب بين القدرات من جهة، والأهداف والوسائل والأساليب والاحتمالات والمعالجات من جهة ثانية. وإذا كان طبيعياً أن يكون غياب أو نقص القدرات مشكلة للأمن القومي في أية دولة، فإن من غير الطبيعي أن تكون زيادة القدرات هي المشكلة. إلا إن علة ذلك تكمن في توجه الجانب الأساس من نشاطات الأمن القومي وسياساته إلى البيئة الخارجية الإقليمية

---

(10) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد فقي ومحمد السيد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989، ص320.
انظر أيضا:
- ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص33-34.

والدولية التي قد يفسّر بعض أطرافها زيادة قدرات الوحدات الدولية الأخرى تفسيراً سلبيا مما يدفعهم إلى زيادة قدراتهم بالمقابل، أو زيادة زخم ردود أفعالهم عليها. وتنتج عن ذلك عادة آثار سلبية مضافة على الدولة سببها زيادة قدراتها على حاجة أهدافها، ويمكن أن ينطبق هذا أيضا مع الفارق على الزيادة في الوسائل والأساليب والمعالجات والاحتمالات.
وتتأثر قدرات الدول عادة بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية مثل:

- الشرعية الاجتماعية والقانونية
- المشاركة السياسية والاستقرار والتنمية
- النمو في الثروات والخبرات كميا، أو تحسن المتاح منها نوعياً، أو كليهما معا.
- ظهور قوى حليفة أو محايدة.
- اختفاء قوى معادية أو محايدة.

ويمكن أن نلاحظ في هذا الشأن، مشكلات الأمن القومي التي تواجهها الدول الساعية لدخول النادي النووي، وخاصة تلك التي لا تنتمي إلى المجموعة الغربية. فقد حاولت الولايات المتحدة جاهدة منع باكستان من تحقيق هذا الهدف، على الرغم من إدراكها لضرورته لباكستان لضمان التوازن الاستراتيجي بينها وبين الهند جارتها النووية التي حاولت دائما منعها من الحصول على القدرة النووية مما عرض الأمن القومي الباكستاني لكثير من المشكلات. وتقدم حالتا العراق وإيران أنموذجا آخر أيضا للمشكلات الأمنية الخطيرة التي تواجهها أية دولة تسعى للحصول على التقنية النووية، حتى لو كان ذلك للأغراض السلمية، ما لم يحظ هذا المسعى بدعم القوى الدولية، أو على الأقل أن تثبت تلك الدولة أن مسعاها لا يحمل أية تهديدات آنية أو مستقبلية لمصالح تلك القوى وأهدافها. ونتيجة لغياب كل هذه الشروط في حالتي العراق وإيران، فقد تعرض المشروع النووي العراقي إلى ضربة عسكرية إسرائيلية مباغتة، حظيت بموافقة أمريكية صريحة بعد أن وجدت الأخيرة أن حصول العراق

على التقنية النووية، يمكن أن يمثل تهديدا مباشرا لأمنها بتهديده لأمن حليفتها الإستراتيجية إسرائيل أو يعرض الاستقرار الإقليمي وفقا لتقديراتها للخطر، وتعرض المشروع النووي الإيراني، بل وإيران كلها، للحصار الأمريكي، تحسبا لنجاح هذا المشروع وتهديده للسياسات والمصالح الأمريكية والإسرائيلية معا. وقد حرصت الولايات المتحدة على أن تجعل من تلك الضربة وهذا الحصار الدرس الأهم في المرحلتين السابقة والراهنة، لمنع ظهور أية قوة معارضة، ولا حتى منافسة، قد تنطوي سياساتها الإقليمية، أو حتى الداخلية، على تهديد للأمن القومي الأمريكي ومصالحه وأهدافه وسياساته.

ثالثاً: مشكلات الوسائل

وهي المشكلات التي تظهر نتيجة التغيرات في وسائل/أدوات إنجاز أهداف الأمن القومي وتنفيذ سياساته وإستراتيجياته، ويشير مفهوم الوسائل هنا إلى: مفردات القوة والتأثير، المادية والمعنوية، المتاحة للدولة والمستخدمة لحماية أركانها وقيمها وتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها. وتكون الوسائل التي تستخدمها الدولة عادة في تنفيذ السياستين الداخلية والخارجية، هي الوسائل ذاتها التي تستخدمها لتحقيق أمنها القومي وتشمل:

- الوسيلة السياسية-الدبلوماسية.
- الوسيلة العسكرية.
- الوسيلة الاقتصادية.
- الوسيلة المعلوماتية-الثقافية.
- الوسيلة السرية-الاستخبارية.

وإذ ينطبق على الوسائل ما ينطبق على القدرات، فستظهر مشكلات الوسائل بتأثير نقص أو غياب التناسب بينها وبين الأهداف والقدرات

والأساليب والمعالجات والاحتمالات، أي أن مشكلات الوسائل تظهر عندما تكون:-

1 - الوسائل أقل من حاجة الأهداف.

2 - الوسائل أقل من حاجة القدرات.

3 - الوسائل اقل من حاجة الأساليب.

4 - الوسائل أقل من حاجة الحلول والمعالجات المقترحة.

5 - الوسائل تثير ردود أفعال سلبية غير متوقعة.

6 - الوسائل لا تثير ردود أفعال إيجابية متوقعة.

وتقدم حالة دول كأفغانستان أو العراق أو إيران أنموذجا للمشكلات التي يكون مصدرها محدودية الوسائل المتاحة للدولة من جهة، وضخامة الأهداف التي تسعى لتحقيقها من جهة ثانية، مما يعرضها إلى مشكلات أمنية خطيرة. ولعل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان، بدعوى مقاومة الإرهاب، وعلى العراق، بدعوى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، خير دليل على مشكلات الأمن القومي التي واجهتها أفغانستان والعراق نتيجة افتقار سياساتهما واستراتيجياتهما الأمنية إلى التوازن بين مكوناتها البنيوية: الأهداف والقدرات من جهة، والوسائل من جهة ثانية.

رابعاً: مشكلات الأساليب

وهي المشكلات التي تظهر نتيجة التغير في أساليب تحقيق أهداف الأمن القومي وتنفيذ سياساته وإستراتيجياته، ويشير مفهوم الأساليب هنا إلى: طرق أو أشكال استخدام الدولة لقدراتها ومفردات القوة والتأثير (الوسائل) المتاحة لها لحماية أركانها وقيمها وتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها. وبذلك تكون الأساليب التي تستخدمها الدولة في تنفيذ السياستين الداخلية والخارجية هي ذاتها الأساليب التي تستخدمها لتحقيق أمنها القومي، وتشمل:

- الأسلوب الهجومي.
- الأسلوب الدفاعي.
- الأسلوب التساومي.

وبالإمكان أيضا النظر إلى الأساليب من زوايا أخرى مختلفة مثل:

- الأسلوب المباشر أو غير المباشر.
- الأسلوب السلمي أو العدواني.
- الأسلوب التعاوني أو التصارعي.
- الأسلوب التعرضي أو الوقائي....الخ.

وإذ ينطبق على الأساليب ما ينطبق على القدرات والوسائل من حيث الآثار الناجمة عن غيابها أو نقصانها أو حتى زيادتها، فإن مشكلات الأساليب تظهر بتأثير غياب أو نقص التناسب بينها وبين والأهداف والقدرات والوسائل والمعالجات والاحتمالات، أي أن مشكلات الأساليب تظهر عندما تكون:

- الأساليب أقل من حاجة الأهداف.
- الأساليب أقل من القدرات.
- الأساليب أقل من حاجة الوسائل.
- الأساليب أقل من حاجة الحلول و المعالجات.
- الأساليب تثير ردود أفعال سلبية غير متوقعة.
- الأساليب لا تثير ردود أفعال إيجابية متوقعة.

ولا بد هنا من التذكير بأن الأسلوب المستخدم لتحقيق الهدف، يجب أن يتناسب معه من جهة، ومع القدرات من جهة ثانية، ومع الوسائل من جهة ثالثة، لأن الأسلوب الدفاعي لا يتناسب مع هدف التغيير الجذري

للأوضاع، والأسلوب السلمي لا يتناسب مع استخدام الوسائل العسكرية وهكذا.

خامساً: مشكلات المعالجات

وهي المشكلات التي تظهر نتيجة عدم تناسب المعالجات/ الحلول المعتمدة أو المقترحة مع المشكلات القائمة أو المحتمل حدوثها أثناء أنشطة تحقيق أهداف الأمن القومي وتنفيذ سياساته وإستراتيجياته. وإذ ينطبق على المعالجات ما ينطبق على المكونات الأخرى من حيث الآثار الناجمة عن نقصانها أو غيابها، فإن مشكلاتها تظهر بتأثير:-

- عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع طبيعة مشكلات الأمن القومي موضوع المعالجة مما يربك عملية المعالجة أو يعيقها كلياً، ويخلق مشكلات جديدة غير متوقعة.
- عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع حجم مشكلات الأمن القومي مما يترتب عليه ظهور مشكلات جديدة محورها عدم ملائمة الجرعة العلاجية، من حيث الحجم أو الطبيعة للمشكلة موضوع المعالجة، أو تدني مصداقية هذه الجرعة وفاعليتها في معالجة مشكلاتها.
- عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع القدرات اللازمة أو المستخدمة لحل المشكلات القائمة أو المحتملة.
- عدم تناسب المعالجات المقترحة أو المعتمدة مع الوسائل اللازمة أو المستخدمة لحل المشكلات القائمة أو المحتملة.
- عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع الأساليب اللازمة لحل مشكلات الأمن القومي القائمة أو المحتملة.
- عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع الاحتمالات المطروحة بصدد مشكلات الأمن القومي القائمة أو المحتملة.

- عدم تناسب المعالجات المعتمدة أو المقترحة مع المتغيرات المؤثرة في الأمن القومي في البيئتين الداخلية والخارجية.

ويبدو مناسبا هنا أن نتذكر المشكلات التي يتعرض لها المرضى الذين تستخدم في علاجهم أدوية لا تناسب متطلباتهم العلاجية أو ظروفهم النفسية أو الاجتماعية، حيث تتماثل نتائج مشكلات العلاجات غير المناسبة للمشكلات الصحية مع نتائج المعالجات غير المناسبة لمشكلات الأمن القومي.

سادساً: مشكلات الاحتمالات

وهي المشكلات التي تظهر نتيجة الأخطاء التي تقع فيها الدولة عند تقديرها للاحتمالات المتعلقة بأهدافها وقدراتها ووسائلها وأساليبها ومعالجاتها، من حيث ردود أفعال أو استجابات الدول أو الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي أو الدولي على سياسات تلك الدولة واستراتيجياتها الرامية لإنجاز الأهداف الوظيفية لأمنها القومي، ومن ثم تصرف الدولة بشكل لا يناسب واقع الحال، بحكم عدم صحة الاحتمالات التي اعتمدتها بالنسبة لها أو للوحدات الدولية الأخرى من حيث:

- طبيعة الاحتمالات (إيجابية، سلبية، محايدة).
- نوعية الاحتمالات (عامة، تفصيلية).
- نطاق الاحتمالات (شاملة، محدودة).
- مصداقية الاحتمالات (صحيحة، خاطئة).

وقد لاحظ «أموس جوردن و وليام تايلور»، ووفقاً لأنموذج صنع القرار في السياسة الخارجية عند «سنايدر وبروك وسابين»، أن تحقيق أهداف الأمن القومي ومواجهة مشكلاته، يعتمدان بشكل أساس على ثلاثة عوامل[11]:

---

(11) See:
- Amos Jordan & William Taylor. American National security: Policy & Process.

- طريقة جدولة صانع القرار لأولوياته القومية.

- طبيعة تقديرات صانع القرار لأولويات الأطراف الأخرى وقدراتها وسياساتها.

- إدراك صانع القرار للظروف والقيود الواقعية.

ويرى «المشاط» أن مفهوم الأمن وسياساته هما حلقة الوصل بين مدركات صانع القرار والواقع العملي[12].

وبذلك فإن ظهور هذه المشكلات يرتبط عادة بـ:

- افتراض حدوث أفعال أو ردود أفعال وحدث العكس.

- افتراض عدم حدوث أفعال أو ردود أفعال وحدث العكس.

- افتراض وجود أهداف وسياسات معينة وظهر العكس.

- افتراض عدم وجود أهداف وسياسات معينة وظهر العكس.

- افتراض استخدام قدرات ووسائل وأساليب معينة وظهر العكس.

- افتراض عدم استخدام قدرات ووسائل وأساليب معينة وظهر العكس.

- افتراض أن متغيرا أو متغيرات ستكون فاعلة وظهر العكس.

- افتراض أن متغيرا أو متغيرات ستكون غير فاعلة وظهر العكس.

- افتراض احتمالات أقل وظهر العكس.

- افتراض احتمالات أكثر وظهر العكس.

Baltimore & London. John Hopkins University Press. 1981. P VIII.
- Richard. C. Snyder, H. W. Bruck & Burton Spain (eds). Foreign Policy Making. New York. Free press. Jordan & Taylor. Op. cit. P 8.

- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص284، 317.

(12) عبدالمنعم المشاط، نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص128.

ويمكن أن نستذكر هنا وبوضوح الانعكاسات السلبية لقرارات معينة اتخذتها بعض الحكومات على الأمن القومي لدولها، وكانت عملية اتخاذ تلك القرارات قد اعتمدت في جانب أساس منها على احتمالات تقديرية غير دقيقة بشأن إيجابية ردود الأفعال الدولية عليها، أو قدرة الدولة على مواجهة ما هو سلبي من تلك الردود بقدراتها الذاتية أو بمساعدة خارجية. ولعل هذا ما حدث مع قرار مصدق بتأميم النفط الإيراني، وقرار عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس، حيث جاءت ردود الأفعال سلبية، ولم يكن بمقدور أي من هاتين الدولتين مواجهتها بقدراتها الذاتية، ولم تحظيا بمساعدة حقيقية في هذا الخصوص، وهكذا أطاحت الولايات المتحدة وبريطانيا بمصدق وألغي قرار التأميم، وشنت بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني عدوانهم الثلاثي على مصر، ولم تساعدها القوى العظمى على إيقافه إلا بشكل محدود.

مستويات معالجة مشكلات الأمن القومي

بقدر تعلق الأمر بالمهمة الثالثة (مهمة تحديد مستويات معالجة مشكلات الأمن القومي ووسائلها وأساليبها)، فإن هذا الأنموذج المقترح لتحليل مشكلات الأمن القومي، يفترض إمكانية توزيع أنشطتها على محورين هما:

أولاً: محور مستويات المعالجة

وينقسم إلى مستويين، يناسب كل مستوى منهما أحد أنواع مشكلات الأمن القومي، وهذان المستويان هما:

- مستوى المعالجة الجزئية (التكتيكية):

حيث تجري معالجة مشكلات الأمن القومي على المستوى التكتيكي في أضيق نطاق وبشكل جزئي ومؤقت، ولكن بسرعة ودون المعاناة من سلبيات التقييد الروتيني والإبطاء البيروقراطي. وإذا كان هذا النوع من

المعالجات متمتعا بقدر كبير من المرونة والقدرة على الاستجابة الآنية السريعة، فإنه يعاني أيضا من التعجل والسطحية، وعدم القدرة على بلوغ أصل المشكلات التي يعالجها، ومن ثم معاناته في كثير من الأحيان من الفشل في حلها بصورة نهائية وحاسمة. لذلك تكون أغلب نتائج المعالجات في هذا المستوى غير مكتملة وغير مستندة إلى رؤية شمولية للمشكلات ومسببات حدوثها، وافتقارها إلى إجراء الحسابات الدقيقة والتفصيلية لكافة الاحتمالات، السلبية منها والإيجابية، التي يمكن أن تواجهها أنشطة المعالجة.

- مستوى المعالجة الكلية (الإستراتيجية):

حيث تجري معالجة مشكلات الأمن القومي على المستوى الكلي في نطاق التصور العام لإستراتيجية تحقيق الأمن القومي، مع الأخذ بنظر الاعتبار فعاليات إجراء التقدير العام لجميع الأفعال وردود الأفعال المتوقعة الحدوث. وإذا كانت المعالجة في هذا المستوى تمتاز بقدر عال من الدقة والشمولية في صياغة جدول الاحتمالات، وارتفاع مستوى القدرة على استيعاب وإجراء عملية تقييم احتمالات التطور والتغير، فإنها تعاني أيضا من التباطؤ في اتخاذ القرارات القادرة على الاستجابة للمتطلبات الآنية، مما يعد أبرز عيوب المعالجة الإستراتيجية التي يتطلب إنجازها عمليات تقييم شاملة وتفصيلية لإستراتيجية الأمن القومي لدى الدولة والإستراتيجيات المضادة لها، وهو ما يمكن أن يحدث في ظروف حرجة قد لا تسمح بمتسع من الوقت لإجراء مثل هذا التقييم، مما يترتب عليه إضعاف قدرة مركز صنع القرار على التصرف السريع والرد المرن، وإن كان يمنحه قدراً أكبر من الرويّة والحكمة في اتخاذ القرار الأكثر تلاؤماً مع الظرف الآني.

إن معالجة مشكلات الأمن القومي اعتمادا على أحد مستويي المعالجة هذين دون الآخر، يرفع إمكانية وقوع عملية المعالجة والاحتمالات التي استندت إليها أصلاً، في مأزق التصرف الأحادي التأثير، واعتماد حلول مجتزأة وغير ملائمة لموضوع المعالجة. ومن ثم فإن

الأكثر جدوى وفائدة هو الجمع بين المستويين أثناء عمليات معالجة مشكلات الأمن القومي، فبقدر ما أن المعالجة الجزئية توفر لمركز صنع القرار القدرة على الرد المرن والاستجابة الآنية السريعة والمبادرة، فإن المعالجة الكلية المسترشدة بالسياسة العليا للدولة، توفر لهذا المركز الاستمرارية، وتقلل التناقضات في إجراءاته التفصيلية، وتنقذه من النتائج السلبية الناجمة عن التغيرات الدائمة والسريعة في مواقفه. ويضمن اعتماد الأسلوب المركب الذي يجمع بين مستويي المعالجة الجزئي والكلي في وضع حركي متوازن، صياغة سياسات الدولة استنادا إلى إستراتيجية واضحة للأمن القومي، تتميز بالاستقرار والاستمرارية والمرونة في آن واحد، بما يمنح صانع القرار إمكانية الحركة السريعة والاستجابة المرنة للمستجدات، انطلاقا من تصور شمولي ورؤية عميقة وحسابات تفصيلية لأدق الاحتمالات. ويعتمد هذا على مدى قدرة المركز القراري على الجمع بين مستويي المعالجة (الجزئي التكتيكي والكلي الاستراتيجي) وخبرته في استخدامهما في آن واحد بشكل متوازن ودقيق، وقدرة أجهزته التنفيذية على تجاوز سلبياتهما والانتفاع بإيجابياتهما.

ثانياً: محور وسائل وأساليب المعالجة

يتميز محور وسائل وأساليب معالجة مشكلات الأمن القومي بطبيعته المزدوجة، من حيث إن الوسائل والأساليب المستخدمة فيه هي ذاتها الوسائل والأساليب المستخدمة في تنفيذ سياسات الأمن القومي وتحقيق أهدافه. وتتأثر في العادة هذه الوسائل والأساليب وقدراتها الإنجازية وإمكانيات استخدامها في الحالتين بمفهوم الدولة للأمن القومي، بقدر ما تؤثر فيه طالما أن هذا المفهوم هو المحرك الأول والأخير لتلك الوسائل والأساليب، ومحورها وإطارها العام. ويَفترض استخدام الدولة للوسائل والأساليب المتاحة لها في معالجة مشكلات أمنها القومي القائمة والمحتملة، امتلاكها ابتداء القدرة على تحقيق التناسب الضروري بينهما، ضمانا لعدم حدوث اختلالات تكون سببا في فشل معالجة المشكلات

السابقة، أو في خلق مشكلات جديدة، مع ملاحظة العلاقة التأثيرية المتبادلة بين هذه الوسائل والأساليب من جهة، والقدرة الإنجازية للدولة في مجال الأمن القومي من جهة ثانية. إذ تؤدي زيادة كمية الوسائل والأساليب المتاحة للدولة وتحسن نوعيتها إلى زيادة مقابلة وموازية في قدرة الدولة ونمو إمكانياتها وتطور قدراتها الإنجازية بما يجعل تحقيق أمنها القومي وإنجاز أهدافه أكثر ضمانا وأعلى موثوقية، وتغدو الدولة أقدر على تجاوزها نحو أهداف أوسع وأعمق. والعكس صحيح أيضا، فكلما تناقصت كمية الوسائل والأساليب المتاحة للدولة وتدنت نوعيتها، تناقصت بشكل مقابل ومواز قدرة الدولة وتدنت إمكانياتها وتراجعت قدراتها الإنجازية، وأصبح تحقيق أمنها القومي وإنجاز أهدافه أقل ضمانا وأدنى موثوقية، وغدت الدولة عاجزة عن تحقيق أبسط أهدافها وأقلها شأنا. ومن ثم فإن كمية وسائل الدولة وأساليبها التنفيذية، ونوعيتها، ومدى كفاءتها، عوامل تؤثر في تحديد طبيعة مفهوم الأمن القومي للدولة ومضمون أهدافه الوظيفية وأبعادها بما يجعل العلاقة بين الوسائل والأساليب من جهة، ومفهوم الأمن القومي من جهة ثانية، علاقة طردية، تنعكس فيها الزيادة في الطرف الأول إيجابياً على الطرف الثاني وبالعكس، وهو ما يؤثر على نشاطات الدولة وقدراتها على مستويي إنجاز أهداف الأمن القومي ومعالجة مشكلاته على حد سواء، طالما أن الوسائل والأساليب هي عامل مشترك بين نشاطي إنجاز الأهداف ومعالجة المشكلات في آن واحد.

الخاتمة

لقد أثبتت نتائج هذه الدراسة صحة فرضيتها، بما يفيد إثبات أن الأمن هو المرادف الأول والوحيد لاستمرار الحياة في سلام وطمأنينة، بعيدا عن أشكال التهديد وأسباب الخطر كلها، ليكون الأمن مساويا للحياة، بما يجعل الأمن ومتطلبات تحقيقه وضمانه، العامل الحاكم للأنشطة الإنسانية كلها في أي زمان ومكان، والمحور الذي تدور حوله أهدافها. وبحكم الطبيعة الاجتماعية للحياة الإنسانية وخصائصها السياسية، فقد كان محتما أن يكتسب الأمن بدوره طابعا مركبا اجتماعيا سياسيا، فتتعدد مفاهيمه وتطبيقاته، وتتنوع محدداته، مع بقاء مضمونه الأساس في النهاية واحدا، وبتطور الحياة الاجتماعية السياسية للإنسان، واكتسابها الخاصية الوطنية/القومية في العصور الحديثة، فقد كان من الطبيعي، بل والمحتم أيضا، أن يكتسب الطابع الاجتماعي السياسي للأمن خصائص وطنية/ قومية.

وإذ يرتبط الأمن في الحياة الاجتماعية، بالسلطة السياسية الحاكمة، ويعتمد عليها كليا، فقد كان كل نشاط تمارسه هذه السلطة في أي زمان ومكان، وسيكون اليوم وغدا، محكوما في النهاية بطبيعة وخصائص المفهوم الأمني الذي تتبناه وتعمل من أجل تحقيق شروطه وتوفير متطلباته، مما يجعل من هذا المفهوم، المحرك الأول لنشاطات كل سلطة سياسية، والمحدد الأساس لسياساتها وأهدافها. ولكن مفهوم الأمن يتأثر أيضا بطبيعة هذه السلطة، وقدراتها وتقديراتها، واحتياجاتها ومصالحها

وأهدافها، ووسائلها وأساليبها، ومستويات وجودها وتفاعلها داخليا وخارجا، وطنيا وإقليميا ودوليا وعالميا، مثلما يتأثر أيضا بتحولات هذه السلطة ومشكلاتها في نطاق مستوياتها الوجودية وتفاعلاتها. لذلك فإن عدَّ الأمن هدفا من أهداف هذه السلطة وسياساتها ونشاطاتها، وإن كان تعبيرا صحيحا، إلا أنه بالتأكيد ليس تعبيرا دقيقا، حتى وإن تم وصف هذا الهدف بأنه أول الأهداف وأهمها، فالسياسات والأنشطة والمصالح والأهداف كلها، سواء بالنسبة للأفراد والجماعات أو أنظمة الحكمة، تبدأ بالأمن، وتعمل من أجله، وتتحرك في ضوئه وعلى أساسه، وتنتهي به، وتصب فيه.

وحيث إن المعلومات، تمثل أحد أهم متطلبات صياغة المفاهيم الأمنية، وتطبيق سياساتها واستراتيجياتها، وتحقيق أهدافها، ليس على مستوى الأنظمة الحاكمة فحسب، بل وعلى مستوى الجماعات والأفراد أيضا، فستكون أنشطة وأجهزة جمع المعلومات ودراستها وتحليلها (الأجهزة الاستخبارية)، أهم الأنشطة والأجهزة المسئولة عن تحقيق الأمن وتوفير شروطه وضمان استمراره وأكثرها خطورة حساسية. وإذ ربط الفكر السياسي ومنذ وقت مبكر جدا بين الأمن والحرية، ووسع نطاق هذا الارتباط ليشمل أيضا التجسيد الاجتماعي السياسي السلطوي للحرية ممثلا بـ (الديمقراطية)، فقد جعل ذلك من الأمن شرطا حيويا وضرورة لازمة للحرية والديمقراطية، بقدر ما جعل أيضا من الحرية والديمقراطية شرطا حيويا وضرورة لازمة للأمن.

لقد حرصت هذه الدراسة على معالجة قضايا الأمن والأمن القومي من منظور مركب نظري وعملي، وهو ما سمح بتطبيق النتائج النظرية والعملية لتلك المعالجة على موضوع الأمن العربي من حيث تعدد محدداته وشروطه، وتنوع تحدياته ومشكلاته التي تجتمع فيها المصادر الداخلية والخارجية، والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية والعالمية، وفي مراحل تاريخية مختلفة، قبل وبعد قيام إسرائيل، وقبل وبعد الحرب الباردة، وحروب الخليج العربي الأولى والثانية والثالثة. وإذ انتهت المقدمات

والنتائج في هذا الصدد إلى إثبات غياب المفهوم الموحد والمشترك للأمن العربي وطنيا وقوميا، ولأن هذا المفهوم هو منطلق كل سياسة وطنية أو قومية، وقاعدة كل نشاط، فقد كان من المحتم أن يستتبع غيابه، غيابا موازيا ولاحقا للاتفاق العربي على مضمون هذا المفهوم، ومحدداته، وشروطه، وتحدياته، ومشكلاته، ومصادر تهديده، مما كان سببا في ازدياد حجم وخطورة التهديدات والمشاكل التي يواجهها العرب شعوبا وأنظمة، داخليا وخارجيا، فرديا وجماعيا، إلى الحد الذي أصبح معه حاضرهم ومستقبلهم، بل ووجودهم كله عرضة لخطر الزوال.

وبحكم الخصائص الاجتماعية والسياسية، والأبعاد الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية للأمن، فقد كان لا بد من ملاحظة وجود جملة من المشكلات التي يواجهها مفهوما وتطبيقا، وإثبات أن الجانب الأساس من حلولها، يعتمد على التحديد الصحيح والدقيق لمصادر تلك المشكلات، وأسبابها، ومستويات معالجتها. ويُظهر تحليل المفاهيم والتطبيقات الأمنية إلى مكوناتها الأولية، أن مصادر مشكلات الأمن إما أن تكون مصادر داخلية، أو مصادر خارجية، أو مزيجا مركبا من الاثنين معا، وأن الأسباب التي تتولد عنها هذه المشكلات، قد تكون ناتجة عن أهداف المفهوم الأمني وتطبيقاته، أو قدراته أو وسائله أو أساليبه أو تقديراته أو معالجاته، وهذا ما حاول الأنموذج التحليلي المقترح في هذه الدراسة أن يوضح عناصره، ويرتب ارتباطاته، ويبين تفاعلاته.